المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة التاسعة عشرة | 19 | الجمعة 28 جويلية 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 906

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 906

3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين..... 907

4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل..... 928

5- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 958

6- رفع الجلسة..... 962

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 962

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمسة عشر دقيقة من صباح يوم الجمعة 28 جويلية 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

نرحب بالسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له في مستهل هذه الجلسة العامة التشريعية الخامسة لمجلسنا الموقّر وبهذه المناسبة يسعدني أن أتوجّه إلى المؤسسة العسكرية بأصدق عبارات التقدير على ما تبذله من مجهودات مخلصة في سبيل عزّة الوطن وكرامة بناته وأبنائه.

وباسم جميع السيدات والسادة النواب، أتقدم بخالص التحية إلى قواتنا المسلّحة العسكرية مكبرا ما يتمتع به جيشنا الوطني الجمهوري من خصال مهنية واحترافية بما أكسبه فعالية ميدانية في صدّ أي تهديد وجعل منه ركيزة في تحقيق الاستقرار وضامنا لمقومات السيادة الوطنية والوحدة الترابية ولأمن وسلامة المواطنين.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زملائي الأفاضل التفضل بتسجيل الحضور.

عدد الحاضرين، 91 ولذلك فقد توفر النصاب ولنواصل جلستنا.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمين،

في مستهل هذه الجلسة العامة وعملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة حيث يتضمّن نقطتين أساسيتين هما على التوالي:

1- النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرّخ في 29 جويلية 2011 المتعلّق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين عدد 2023/19، الذي طلب فيه استعجال النظر من طرف جهة المبادرة وذلك بعد أن تمّت إحالة تقرير لجنة التشريع العام حول مشروع هذا القانون الأساسي إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس بتاريخ 26 جويلية 2023.

2- النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل عدد 2023/16، بعد أن تمّت إحالة تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حول مشروع هذا القانون الأساسي إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس المشار إليه أعلاه.

هذا وعملا بأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، يكون التوقيت المحدّد للنقاش العام حول مشروعي هذين القانونين على النحو التالي:

لكلّ كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب تسعين ثانية لكل نائب بالكتلة ويترك للكتلة حريّة تقسيم حصتها بين أعضائها.

لكلّ نائب من غير المنتمين الحق في ثلاث دقائق ويمكن لنائب غير منتم التخلّي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير مُنتم بإضافة دقيقة واحدة للتدخّل.

وقبل أن نشرع في أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، الرجاء من الأعضاء الرّاغبين في التدخّل في النّقاش العام حول مشروع القانون الأساسي عدد 2023/19 التفضّل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئيس الجلسة مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين وعن طريق رئيس كلّ كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل، حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

وننتقل الآن إلى النقطة الأولى من جدول أعمالنا اليوم النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرّخ في 29 جويلية 2011 المتعلّق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين، عدد 2023/19.

أجدّد الترحيب بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب،

كما أتوّجه إلى كافة أعضاء لجنة التشريع العام وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول لإعداد التقرير حول مشروع هذا القانون.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنّ أشغال هذه الجلسة العامة ستتمّ على النحو التالي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،

2) النقاش العام،

3) ردود السيد وزير الدفاع الوطني،

4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين الأساسية أي الأغلبيّة المطلقة للأعضاء (81 عضوا).

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

وفيما يتعلّق بتقديم مقترحات التعديل المخوّلة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أنّ الآجال القانونية في الغرض تمتد إلى ختم النقاش العام مثلما تنص على ذلك أحكام الفصل 75 من النظام الداخلي.

فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزّع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمين،

نحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون الأساسي.

إذن المصدح إلى اللجنة.

السيد ياسر قراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوف مجلس النواب من وزارة الدفاع الوطني،

شكرا لزملائنا النواب على تجندهم للعمل من أجل مصلحة تونس، كما يهمني أيضا أن أشكر الإطار الإداري المجند معنا في كل أعمال مجلسنا.

أيضا زملائي أعضاء اللجنة وكل من واكب أعمال اللجنة خلال كل مراحل عملها وخاصة خلال الأيام الأخيرة، حيث تجند الزملاء للإسراع في تمرير مشروع القانون، فشكرا لكم جميعا.

طبعا المعروض على أنظار مجلس النواب اليوم هو مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين عدد 2023/19 وقد ورد معه طلب استعجال النظر، طبعا أشغال اللجنة تمت مباشرة عند ورود مشروع القانون نظرا لطلب استعجال النظر.

طلب استعجال النظر للتوضيح زملائي الكرام، يرد في إطار ما عرض علينا أن وزارة الدفاع الوطني تعتزم تنظيم مناظرات وقبول حوالي 40 قاضيا لدى القضاء العسكري وهذا بترخيص من وزارة المالية، وهذا الترخيص مضت عليه سنوات - وبعد ذلك سيوضح الإخوة في وزارة الدفاع الوطني هذا- بمعدل ثماني انتدابات تقريبا لكل سنة على مدى خمس سنوات ضاعت علينا سنتين وبالتالي من غير الممكن أن نضيع فرصة أخرى على المؤسسة الوطنية من أجل انتداب قضاة وتعزيزها بالإطار البشري اللازم لحسن سير القضاء العسكري وخاصة أنه اليوم أصبح التقاضي في القضاء العسكري على درجتين، فبالتالي هناك حاجة ملحة للانتداب.

لذلك كان تفاعلنا إيجابيا في جلسات اللجنة مع ممثلي وزارة الدفاع، حاولنا أن نفهم منهم مختلف التفاصيل ومن الأكيد بعد ذلك سيقدمون مختلف التوضيحات لأنه من الأولى هم من يقومون بتقديمها.

لقد تعرضنا في نقاشنا للعديد من الإشكاليات التي أثيرت وخاصة فيما تعلق بالشهادات العلمية المطلوبة وقد وضح السادة ممثلو وزارة العدل تمسكهم بالشهادات العلمية المدرجة ضمن مشروع القانون الأساسي، هذا تقريبا أين أدير النقاش بشكل مكثف.

كما دار النقاش حول نقطة أخرى تعلقت بخمس سنوات من الجنسية التونسية وكان للزملاء رأي آخر إلا أنه قدمت لنا أيضا التوضيحات الكافية في هذا الغرض، وعليه وتفاعلا مع حاجيات وزارة الدفاع الوطني، فإنه واصلت لجنتنا نقاشاتها ثم صوتت بإجماع الحاضرين على مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظارها وأحالته على جلستنا العامة الموقرة مع توصية من طرف اللجنة بالمصادقة على مشروع القانون.

وبالتالي نمر الآن إلى عرض تقرير لجنة التشريع العام، فليتفضل الزميل مقرر اللجنة بعرض التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد ظافر صغيري، المقرر

صباح الخير جميعا،

نرحب بوزارة الدفاع وبالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

مرحبا بكل زملائي،

شكرا السيد رئيس اللجنة،

تقرير لجنة التشريع العام حول مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين عدد 2023/19

I. التقديم

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى مراجعة الشروط المستوجبة لانتداب الملحقين القضائيين العسكريين من حيث المستوى العلمي والسنّ ونقاوة السوابق العدلية وذلك بهدف توحيد معايير وشروط انتداب القضاة بمختلف أصنافهم سواء العدلي أو الإداري أو المالي من جهة، والعمل على انتقاء الأكفاء والمتميّزين خلال كامل مسارهم التكويني بالجامعات من جهة ثانية.

وللغرض، فقد اقتضى الحال تنقيح أحكام الأعداد 2 و4 و6 من الفقرة الأولى من الفصل 10 من المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين في اتجاه تحديد السنّ الدنيا والقصوى للمشاركة في المناظرة وإضافة المعطى المتعلق بنقاوة سجل السوابق العدلية إضافة الى اشتراط الحصول على الشهادة الوطنية لماجستير بحث أو شهادة الدراسات المعمقة في اختصاص القانون على الأقل أو شهادة معادلة لها مع الشهادة الوطنية للإجازة أو الشهادة الوطنية للإجازة الأساسية أو شهادة الأستاذية أو شهادة معادلة لها في الحقوق أو في العلوم القانونية لانتداب الملحقين القضائيين العسكريين وذلك بالنظر إلى المعطيات الاتي بيانها:

- صدور الأمر الحكومي عدد 28 المؤرخ في 10 جانفي 2020 المتعلق بضبط مشمولات المعهد الأعلى للقضاء، ونظام الدراسة والتكوين به والذي اشترط الحصول على شهادة الماجستير أو شهادة الدراسات المعمقة لانتداب الملحقين القضائيين.

- صدور الأمر الرئاسي عدد 631 لسنة 2022 المؤرخ في 14 جويلية 2022، الذي ضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك في نظام أمد.

- تنصيص قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 18 ماي 2017 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية لانتداب مستشارين مساعدين بالمحكمة الإدارية، اشترط للمشاركة في المناظرة الخارجية الحصول على شهادة ماجستير البحث أو شهادة الدراسات المعمقة وكذلك الشأن بالنسبة إلى انتداب قضاة محكمة المحاسبات وفق ما نصّ عليه المرسوم عدد 90 لسنة 2011 المؤرخ في 29 سبتمبر 2011 المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 6 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 المتعلق بضبط القانون الأساسي لأعضاء دائرة المحاسبات.

II. أعمال اللجنة

تمت إحالة مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين على أنظار لجنة التشريع العام بتاريخ 21 جويلية 2023 بناء على قرار مكتب المجلس بنفس التاريخ، مع طلب استعجال النظر من قبل جهة المبادرة.

وعقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم الاثنين 24 جويلية 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني حول مشروع القانون المذكور.

وفي بداية الجلسة أوضح رئيس اللجنة أنه عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي فإن اللجنة مطالبة بتقديم تقريرها حول مشروع القانون المذكور أعلاه في أجل لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ تلقيها طلب الاستعجال.

وخلال النقاش، واستنادا على ما ورد صلب مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب أجمع أعضاء اللجنة على أهمية المشروع المعروض على أنظارهم باعتباره سيمثل دعامة للمؤسسة العسكرية من ناحية، وسيفتح المجال لعدد هام من حاملي الشهائد العليا للمشاركة في المناظرة الخاصة بانتداب القضاة العسكريين من ناحية أخرى.

كما بيّنوا أن هذا المشروع يتنزل في سياق ملاءمة النصوص القانونية مع جملة المتغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي والتعليمي.

وأثار النواب شرط عدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية كشرط من شروط الانتداب في المناظرة الخاصة بانتداب القضاة العسكريين وذلك بهدف ضمان حياد المؤسسة العسكرية.

كما تعرّضوا إلى شرط الجنسية المنصوص عليه صلب العدد 1 من الفصل 10 من المرسوم المذكور داعين في هذا الإطار إلى ضرورة مراجعته مع التأكيد على أن هذه التنقيحات تسعى إلى تحصين المؤسسة العسكرية خاصة بعد ما شهدته من اختراقات إبان جويلية 2011.

وأوضح ممثلو وزارة الدفاع الوطني أثناء الاستماع إليهم، أنه بالرجوع إلى السياق والإطار الذي تمت فيه صياغة المرسوم عدد 70 لسنة 2011 فإن الهدف آنذاك كان بالأساس سنّ نظام أساسي خاص بالقضاة العسكريين وإحداث محكمة استئناف، وفي ظل غياب رؤية واضحة للقضاء في ذلك الحين فقد تمّ نسخ ما ورد صلب القانون عدد 20 لسنة 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة حفاظا على ما تضمنه من مكتسبات ومن بينها شروط الانتداب في القضاء العدلي. مضيفين أنه في الأثناء وخاصة في ظل نظام أمد شهدت شروط الانتداب في القضاء العدلي مراجعة عبر عدد من النصوص الترتيبية الصادرة في الغرض خاصة فيما يتعلق بالمستوى العلمي ولم تشمل القضاء العسكري باعتبار أن ذلك يستوجب إصدار قانون جديد.

وفي هذا الإطار يتنزل مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظار اللجنة والذي يهدف إلى مراجعة الشروط المستوجبة لانتداب الملحقين القضائيين العسكريين من حيث السنّ والمستوى العلمي ونقاوة السوابق العدلية المنصوص عليها في العدد 2 و4 و6 من الفصل 10 من المرسوم عدد 70 لسنة 2011، وذلك بهدف توحيد معايير وشروط انتداب القضاة بمختلف أصنافهم سواء العدلي أو الإداري أو المالي.

كما أكدوا الصبغة الاستعجالية لمشروع القانون المذكور لتلافي النقص في عدد القضاة العسكريين بسبب تقاعد عدد منهم وتعطل الانتدابات لاسيما وأن القضاء العسكري أصبح التقاضي فيه على درجتين. حيث أوضحوا أنهم تحصلوا على ترخيص استثنائي من قبل وزارة المالية لانتداب 40 قاضيا عسكريا على مدة 5 سنوات ولم يتسنّ إلا انتداب 8 قضاة سنة 2018 وتعذّرت مواصلة الانتدابات سنتي 2019 و2020 بسبب جائحة كورونا، كما تعذر تنقيح المرسوم عدد 70 بعد حلّ مجلس نواب الشعب في سنة 2021.

وأضافوا أنه اعتبارا إلى أن الترخيص المسند من قبل وزارة المالية لا يتجاوز الثلاث سنوات فان الانتدابات لن تشمل إلا سنوات 2020 و2021 و2023، وهو ما يفسر استعجال النظر في مشروع القانون ليتسنى فتح المناظرة في موفى شهر ديسمبر 2023.

وبناء على ذلك فإنه على إثر استكمال الإجراء المقترح وصدور القانون الأساسي المعروض سيتسنى لوزارة الدفاع الوطني انتداب 24 ملحقا قضائيا مرخصا في انتدابهم من قبل وزارة المالية خلال سنة 2023 بما يساهم في تعزيز القضاء العسكري بالعنصر البشري ودعم نجاعته.

كما بيّنوا أن التنقيح شمل ثلاث نقاط تتعلق بشروط انتداب القضاة العسكريين أهمها النقطة عدد 4 المتعلقة بشرط المستوى العلمي، إضافة إلى النقطة عدد 2 والمتعلقة بشرط السنّ معتبرين أنها مسألة شكلية جاءت في إطار الملاءمة مع قانون الوظيفة العمومية وذلك بتحديد سنّ دنيا وسنّ قصوى في تاريخ إجراء المناظرة. والنقطة 6 المتعلقة بشرط نقاوة السوابق العدلية التي نقّحت تناغما مع ما نصت عليه شروط الانتداب في القضاء العدلي وكذلك النظام الأساسي العام للعسكريين.

وفي تدخلهم أشاد أعضاء اللجنة بمشروع القانون الأساسي المعروض الذي يسعى إلى دعم المؤسسة العسكرية وتحصينها معبرين عن مساندتهم لهذه المبادرة التشريعية. وتساءلوا عن سبب التأكيد على اشتراط ماجستير بحث والتخصص في القانون سواء في الإجازة أو الماجستير.

كما تطرقوا إلى النقطة 6 المتعلقة بشرط نقاوة السوابق العدلية وتمّ اقتراح إما الاقتصار على السوابق العدلية على إطلاقها أو التنصيص على السوابق العدلية الناتجة عن جرائم قصدية مخلة بالشرف.

وفي ذات السياق استفسروا عن إمكانية التنصيص على القضايا التي صدر فيها حكم باسترداد الحقوق.

وتساءل عدد من أعضاء اللجنة عن إمكانية تنقيح العدد 1 من الفصل 10 من المرسوم عدد 70 لسنة 2011 والمتعلق بشرط الجنسية والحال أنه ليس موضوع التنقيح المعروض على أنظارهم، معتبرين أنه شرط جوهري للالتحاق بسلك القضاة العسكريين. حيث أكّد عدد من النواب على أن يكون القضاة العسكريون تونسيو المنشأ وغير حاملين لجنسيات مزدوجة مستأنسين بما نصّ عليه الفصل 89 من الدستور والمتعلق بشروط ترشح رئيس الجمهورية داعين إلى مراجعة هذا الشرط بهدف مزيد تحصين المؤسسة العسكرية.

وفي ردّهم، أوضح ممثلو وزارة الدفاع الوطني أنه فيما يتعلق بشرط نقاوة السوابق العدلية المخلة بالشرف وأن يكون حسن السيرة والأخلاق، وقد تم اعتماد نفس صيغة شروط الانتداب الخاصة بالقضاء العدلي أو الإداري وأن هذه الصياغة تشمل الجرائم القصديّة، وبالتالي لا داع من التنصيص عليها.

وبخصوص القضايا التي وقع فيها استرداد حقوق فانه يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار على أساس التنصيص عليها ببطاقة السوابق العدلية.

وفيما يتعلق بشرط المستوى العلمي حيث تمّ اشتراط ماجستير بحث أو شهادة الدراسات المعمقة والإجازة، كلاهما في القانون، بيّنوا أن القضاء العسكري على غرار القضاء العدلي يقتضي التخصص في القانون مشدّدين على التمسك بهذا الشرط نظرا لخصوصية القضاء العسكري الذي يتطلب الإلمام بجميع فروع القانون.

أما بخصوص شرط الجنسية الذي تمّت إثارته من قبل أعضاء اللجنة، فقد أكّد ممثلو وزارة الدفاع الوطني أن هذا التمشّي معمول به منذ الاستقلال. واستبعدوا المقترح المتعلق بأن يكون المترشّح تونسي المنشئ، مشيرين في هذا السياق إلى أن عددا هاما من القضاة العسكريّين منذ الاستقلال هم من حاملي شهادات علمية أجنبية وساهموا في إثراء القضاء العسكري وكانت لهم الإضافة الهامة صلب المؤسسة العسكرية.

واعتبروا كذلك أن اشتراط عدم ازدواجية الجنسية بالنسبة إلى القاضي العسكري على غرار الشروط المنصوص عليها للترشح لمنصب رئيس الجمهورية لا يجوز تنزيلها في هذا الإطار باعتبار أن منصب رئيس جمهورية يعدّ المنصب الأعلى والأسمى بالدولة. كما أن القاضي يخضع لنظام تأديب يمثل ضمانة لحيادية واستقلال القضاء العسكري.

هذا وقد أوضح ممثلو وزارة الدفاع الوطني أنّ هذا الشرط كما تمّ التنصيص عليه صلب المرسوم عدد 70 لسنة 2011 يتناغم مع ما ورد سواء في قانون الوظيفة العمومية أو شروط الانتداب في القضاء العدلي وأن الوزارة لا ترى مانعا إذا تمّت مراجعته لاحقا بعد أن يتمّ تنقيح هذا الشرط على مستوى القضاء العدلي، وفي هذه الحالة سيتم تعديل هذا الشرط آليا فيما يتعلق بشروط الانتداب في القضاء العسكري.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين بإجماع أعضائها الحاضرين، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وعلى الجهد المبذول.

والآن ننتقل إلى النقاش العام.

الكلمة للنائب السيد عصام البحري الجابري وله ثلاث دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

في البداية أترحم على شهداء المؤسسة العسكرية وأثمن المجهودات التي تبذلها هذه المؤسسة في حماية الوطن.

سيدي الوزير، تدخلي في مركز الأدوية الخصوصية بالمستشفى العسكري بقابس الذي ينهي رحلة العذاب والتنقل للمرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة ومن مرض السرطان، هذا المشروع ينتظره المرضى بولاية قابس.

سيدي الوزير، ولاية قابس تشهد نسبة عالية من السرطانات نتيجة التلوث، لذلك فإن هذا المشروع سيخفف من عناء السفر للحصول على الدواء وأحيانا يذهب المريض إلى مركز ولاية أخرى ليجد الدواء مما يزيده ألما على ألم خاصة وأن هناك من المواطنين من يتداين من أجل الحصول على معلوم التنقل.

سيدي الوزير، نحن نسهل دائما أي مشروع يعرض علينا من قبل المؤسسة العسكرية لأنها تحظى بثقة كبيرة من فئة كبرى من التونسيين لذلك سنكون مع المصادقة على مشروع القانون هذا.

وفي الأخير سيدي الوزير، أريد أن أرفع لكم صوت شريحة من خريجي القانون كالآتي:

اللامركزية في المناظرات مما يجنبهم عناء التنقل،

الترفيع في طاقة الاستيعاب،

الترفيع في سن التناظر أو إلغاء شرط السن الذي حرم خريجي قطاع الحقوق من المشاركة في المناظرات.

وأخيرا فتح مناظرة العدول والملحقين العسكريين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق فليتفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، بصفتي رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، أود أن أتوجه في البداية بتحية إكبار وإجلال إلى المؤسسة العسكرية وإلى جنودنا البواسل المرابطين بكافة الجبال والبحار والصحاري من أجل الذود عن حرمة الوطن.

سيدي الوزير، إن مراجعة الشروط المستوجبة لانتداب الملحقين القضائيين العسكريين نعتبره خطوة هامة تأتي في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية والقضاء العسكري بصفة عامة، خاصة

وأن الشروط التي كان يتم بموجبها اختيار هاته الفئة من القضاء العسكري لا تتسم بالمصداقية الكافية من أجل اختيار أفضل الكفاءات للإدارة التونسية.

سيدي الوزير، إن المعايير الجديدة التي بنيت عليها الكفاءة من حيث المستوى العلمي ونقاوة السوابق العدلية والسن هي نقلة نوعية من أجل توحيد شروط انتداب القضاة بمختلف أصنافهم سواء العدلي أو الإداري أو المالي من جهة والعمل على انتقاء الأكفاء والمتميزين من طلبتنا خلال كامل مسارهم التكويني بالجامعات من جهة أخرى.

سيدي الوزير، إن الشهائد المطلوبة تمثل فرصة للتشجيع على البحث ومزيد التعمق في قوانين القضاء العسكري والتمكن من كل مفاهيمه حتى تحصل العدالة المرجوة لكل قاض عسكري، فالعدل أساس العمران كما قال العلامة ابن خلدون.

سيدي الوزير، إن تنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 هو بمثابة نقلة إيجابية داخل المؤسسة العسكرية وخطوة مهمة في اتجاه انتقاء أفضل الكفاءات التونسية وأكثرهم تميزا والدفع نحو بناء قضاة شرفاء تجمعهم مصلحة الوطن وتقطع مع الاختراقات والإخلالات التي اتسمت بها الفترة السوداء السابقة من خلال مناظرات الانتداب.

إن دعم المؤسسة العسكرية وتحصينها من الرداءة وضعف التكوين وعدم التشبع بمفاهيم القضاء العدلي والإداري والمالي وإعطاء المكانة اللازمة لقضاتنا العسكريين هي مهمة تتطلب الجرأة وأنتم قد أقدمتم على ذلك ونثمن هذا وندفع به إلى الأمام.

تحية احترام وتقدير إلى جيشنا المرابط بجبال خمير من أجل إطفاء الحرائق وإنقاذ حياة المواطنين والحفاظ على الممتلكات العامة.

رحم الله شهداء المؤسسة العسكرية والأمنية والله يستر بلادنا ويحميها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق فليتفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق،

ومن خلالهم تحية إكبار وإجلال لجيشنا الوطني وما يقوم به للذود والدفاع عن هذا الوطن.

لدي بعض الملاحظات والطلبات.

بالنسبة إلى الطلبات في علاقة بالهجرة غير النظامية، كان السيد وزير الداخلية منذ يومين في مكانكم في مجلسنا الموقر وقد وعدنا بتعزيز الحدود للحدّ من الهجرة غير النظامية. نطالبكم سيدي ببذل مجهود أكثر، نحن متأكدين من العمل الكبير الذي يقوم به الجيش الوطني ولكن في هذه الفترة بالذات نطالبكم بدعم جنودنا على الحدود للحد من هذه الظاهرة.

النقطة الثانية، استبشرنا بالمستشفى العسكري الجديد في ولاية صفاقس وعندما أقول مستشفيات ولاية صفاقس فهي مفتوحة للجنوب وللوسط التونسي، استبشرنا ونتمنى أن الانتدابات وما يتبع ذلك من ميزانية يقع الإسراع فيها لأنه يمثل أيضا طلب الجهة ولكن في نفس الوقت للوسط وللجنوب التونسي ككل ونشكركم لإدراج جزء من عمل المستشفى العسكري للاعتناء بالمدنيين، هذا مهم جدا وشكرا.

بالنسبة إلى مشروع القانون لدي ملاحظة، الأكيد أن هذا مشروع جاء فيه استعجال نظر لكن أعتقد كذلك المناظرة لم تأت "récemment" تمنينا أن هذا المشروع كبقية المشاريع الأخرى قدم إلى المجلس منذ أسابيع على الأقل أو منذ أشهر لتعميق النقاش خاصة وأن هناك طلبات كثيرة من طالبي الحقوق وقد عبروا لنا عن العديد من الملاحظات، للأسف ليس لدينا الوقت الكافي لتعميق النقاش ولذلك بعض التعديلات التي وقع اقتراحها تم سحبها.

في علاقة مثلا بالنقطة عدد 6 التي كانت سابقا حسن السيرة والأخلاق فقط استبشرنا أن في التعديل نجد "أن لا تكون له سوابق عدلية" هذا مهم جدا لكن أبقى على العبارة أن يكون حسن السيرة والأخلاق التي في الحقيقة لا نجدها في قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 18 ماي 2017، ففي قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 18 ماي 2017 وقفت عند "أن لا تكون له سوابق عدلية مخلة بالشرف" في الحقيقة دار نقاش مع الزملاء ولم نصل إلى اتفاق نعبر على الأقل عن تخوفنا من أن مفهوم حسن السيرة والأخلاق هو مفهوم واسع جدا وغير قانوني ومتغير ولكن لدينا ثقة في القضاء العسكري ونتمنى أن لا يكون معيارا لقبول البعض والاستغناء عن الآخرين، هذا مهم جدا "c'est ne pas objectif c'est subjectif " ومن المهم جدا ذكر هذه الملاحظة ونشكركم ونتمنى مرة أخرى لكم كجنود الوطن كل الشكر وكل الخير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق.

السيد الوزير، أردت أن أتدخل اليوم حول موضوع مهم جدا، موضوع تسبب في إحباط كبير لبعض طلبتنا في الخارج ولبعض المتعاقدين والسبب هو الحصول على العفو من الخدمة العسكرية.

سيدي الوزير، هل من المعقول بعد سنة من الدراسة والعمل والغربة بالخارج وعند العودة إلى الإجازة في تونس في المطار يجد الطالب نفسه موقوفا لثلاث أو لأربع ساعات لكي يتحصل على وثيقة للخروج، الطالب أتى إلى تونس لقضاء إجازة بخمسة عشر أو بعشرين يوما يجد نفسه يقضي 10 أيام و12 يوما بين الإدارات وبين المحكمة لكي يسمح له بالخروج مرة ثانية وتتم إحالته على المحكمة ويحدد له موعد وعليه أن يأتي من البلد الذي يدرس فيه ويترك دراسته ليحضر في المحكمة. هذا ما يقع سيدي الوزير وقد وقع لي شخصيا وهناك الآلاف من الطلبة ومن المتعاقدين الذين تعرضوا إلى نفس المشكل، طلابنا متعاقدين يدرسون ويعملون يتساءلون لماذا لم يأخذوا الأوراق للسفارة، هناك أشخاص يبقون أربع أو خمس سنوات لا يعرفون السفارة لأنه بعيد عن السفارة 600 كلم و700 كلم.

إذن الحل الذي أراه والذي أقترحه يجب أن تكون هناك تطبيقة إعلامية للطلبة، يجب على كل طالب وعلى كل إنسان في الخارج أن يدخل جميع معلوماته وتصلكم وتصل إلى المطار ويعود ابنكم الشاب، ابنكم الطالب، ابنكم الموظف ونرحب به في المطار ويدخل إلى بلده.

ثانيا، نرى أنه أيضا يجب تركيز خلية خاصة بهم في تونس عند العودة لا يبقى 12 أو 15 يوما مثلما بقيت أنا وابني بين المحكمة وأماكن أخرى، تصور أشخاصا آخرين قدموا إلى تونس لقضاء عطلهم وأنا لا أريد أن أتحدث عن موضوعي الخاص أتحدث بصفة عامة لأن هذا الموضوع موجود واعترضني بكثرة ووجدت قضايا كثيرة وكثيرة جدا في المحكمة.

وأخيرا، المحكمة تصدر حكما عليه بـ 300 دينار وندفع 450 دينار في القباضة المالية ثم المشكل الكبير أنه يتم استدعاؤه في محكمة ثانية وعليه أن يأتي مهما كانت الظروف لا يهم إن كان لديه امتحان أو أي شيء آخر عليه أن يحضر في المحكمة.

سيدي الوزير، نحن نأمرهم بكل رحابة صدر النظر في هذا الموضوع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود شلغاف، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب،

في البداية اسمحوا لي أن أرحب بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

سيدي الرئيس، زملائي النواب، على إثر الحادثة الأليمة التي جدت بطبرقة والتي راحت ضحيتها أيقونة مدينة الرقاب والبطلة الوطنية والإفريقية هديل كحولي بسبب بهذه الفاجعة الأليمة أتقدم بأحر التعازي إلى عائلة الفقيدة وإلى كافة أهالينا في دائرة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز وكافة وطننا العزيز.

لا يفوتني كذلك أن أشكر كافة أهالينا بمدينة طبرقة على المجهودات الجبارة التي قاموا بها.

كذلك لا يفوتني أيضا أن أترحم على شهداء مؤسستنا العسكرية.

سيدي الوزير، أريد أن أتوجه لكم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لما تبذله وزارة الدفاع من مجهودات كبيرة لحماية الوطن وأيضا على النجاحات الكبرى في مكافحة الإرهاب وحماية حدودنا البرية والجوية والبحرية وتأمين كافة المحطات الانتخابية.

سيدي الوزير، أريد أن أشكر أيضا مؤسستنا العسكرية على حسن التعامل مع اللاجئين الأفارقة جنوب الصحراء رغم المصاعب التي تعاني منها المؤسسة وخاصة منها نقص المعدات.

سيدي الوزير، بصفتي مساعد رئيس لجنة الدفاع والأمن، أعبر لكم عن استعداد اللجنة للعمل مع المؤسسة العسكرية للنهوض بها ولهذا أقترح عليكم برمجة لقاءات مع سيادتكم لتقريب الرؤى والاستماع لمقترحاتكم لمحاولة سن مشاريع قوانين لتحسين الوضعيات الصعبة التي يعاني منها جيشنا الوطني وكذلك لمحاولة النهوض بمؤسساتنا العسكرية وتحسين وضعيتها.

عاش جيشنا الجمهوري، عاشت تونس حرة مستقلة، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي، عن كتلة صوت الجمهورية.

الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

صباح الخير،

شكرا سيدي الرئيس،

أود الترحيب بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق،

سيدي الرئيس، بحضور وزارة الدفاع نسمع صوت البعوضة في القاعة والكل منضبط لأن السادة النواب قاموا بالخدمة العسكرية والمؤسسة العسكرية تمثل الانضباط.

ومن هذا المنطلق سيدي الرئيس، نريد التوجه اليوم برسائل ونريد من مؤسستنا العسكرية التي تحظى بكامل التقدير والاحترام لدى كافة الشعب التونسي لما قدمته هذه المؤسسة في العديد من المناسبات من حيادية بجيش جمهوري وطني وهذا ما لا شك فيه.

سيدي الرئيس، نريد أن نغتنم الفرصة اليوم بوجود السيد وزير الدفاع معنا لنقدم مقترحات لأن المؤسسة العسكرية كما ذكرت في البداية تتمتع باحترام وتقدير الشعب التونسي، لماذا لا تقوم المؤسسة العسكرية بانتدابات للطلبة أو تتولى سن قانون يلزم الطالب الذي ينهي دراسته بقضاء سنتين في المؤسسة العسكرية حتى يتمكن بعد ذلك من عمل لماذا أقول هذا؟ لأنه أولا سيتعلم في المؤسسة العسكرية حب الوطن والانضباط وكذلك للانتفاع بخبرة الطالب وتكوينه تكوينا سليما وما نراه هو أن أبناءنا عندما يقومون بالخدمة العسكرية يخرجون منها وقد تعلموا الكثير من الأشياء كالانضباط والتعويل على النفس.

لماذا لا يتم انتداب هؤلاء بأجور ويتم استغلالهم للعمل في الصحاري مثلا وفي أشغال الطرقات وفي غير ذلك من الأعمال كما يحصل في بلدان أخرى حيث تقوم المؤسسة العسكرية بهذه الأعمال، وكما نعلم حتى الطرقات والقناطر عندما يتم صيانتها عن طريق المؤسسة العسكرية من الأكيد أنه سيكون عملا متقنا وممتازا جدا.

ومن هذا المنطلق نريد التذكير سيدي الوزير بهذا لتقدموا لنا مشاريع قوانين في هذا الاتجاه حتى يكون شبابنا على علم بذلك سواء من جنس الإناث أو الذكور بأنه عندما سينهي دراسته سيلتحق مباشرة بالمؤسسة العسكرية ويقضي سنتين ومن يريد أن يواصل العمل صلبها يرحب به ومن يريد مغادرتها أيضا يمكنه ذلك ولكن سيغادر بتكوين وبانضباط تام.

اليوم كما ترون المؤسسة العسكرية بقيت محايدة فبالرغم مما حصل في العديد من المؤسسات الوطنية والتعطيلات الحاصلة لو كانت المؤسسة العسكرية موجودة لما كنا في غير هذه الوضعية التي نحن موجودين فيها اليوم خاصة على مستوى الفسفاط وقد رأيتم

ما يجري وتونس اليوم تقترض والله يعلم بحالنا وشركة الفسفاط وضعيتها غير جيدة، لذلك أتوجه بهذا النداء وهذا نداء ملح.

كذلك تسوية الوضعيات، وهنا أضم صوتي إلى صوت زميلي من الكتلة المستقلة يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل الموجودة صلب المؤسسة وتسوية الوضعيات وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة منال بديدة، غير منتمية ولها ثلاث دقائق، غير موجودة.

الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي رجب، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطار المرافق له،

تحية شكر وإجلال وإكبار لكل جيشنا دون استثناء،

هذا الجيش الذي لم يدخر أي جهد أو وقت في سبيل حماية الوطن ومكاسبه، حرس الوطن وسهر الليالي ونحن نيام، يترك أهله وأولاده وهو في حراسة الوطن ونحن بين أهلنا وأولادنا. لا يذوق الطعام وهو يحرس الوطن ونحن نأكل بأمان، أعيادنا الدينية والوطنية هم متواجدون في الثكنات ونحن بين أهلنا، ضحوا بحياتهم من أجل أمن البلاد وأهلها. ماذا نقدر أن نقول لهؤلاء الشجعان الذين يواجهون المصاعب رغم ما في علمهم من أخطار وتضحية بالأرواح.

من حقهم علينا أن نشكرهم ومن حقهم علينا أن ندعو لهم بالخير والنصر وأن نقول لهم نحن كأعضاء البرلمان كلنا معكم في السرّ والخفاء وندعو لكم بالخير ليلا نهارا، فنحن كل أفراد الشعب التونسي نقول لكم نحن فخورون بكم.

جيشنا كالنخلة الشامخة تعطي بلا حدود ولن ننسى فضلكم بعد الله تعالى بتقديم العون لكل محتاج، شكرا لتلك الجهود وعلى المعاملة الرائعة مع أفراد شعبكم في جميع المهام في حفظ النظام نسلم لكم وردة، تأمينا للانتخابات يمتثلون لكل أوامركم، تأمين امتحانات البكالوريا يبتسمون في وجوهكم ويلتقطون الصور معكم بكل فخر، عند مجابهة الكوارث من فيضانات وحرائق إلى غير ذلك يرتاح بالهم عند رؤيتكم حيث تبعثون في أنفسهم الطمأنينة والفرحة.

أخوتي أخواتي،

شعبنا الكريم،

جيشنا هو رأس مالنا وعزتنا وفخرنا والذي نعيش سعداء في ظله يقدم وسيبقى يقدم أرواح الشهداء.

جيشنا العزيز ألف سلام وألف قبلة على الجبين، ألف تحية بأحسن الكلام فأنتم رصيدنا وتاريخنا ومستقبلنا.

أتوجه بتحية إجلال وتقدير إلى كل الإطار الطبي وشبه الطبي والعاملين بالمستشفى العسكري فجعلوه مستشفى نموذجيا يقتدى به.

سيدي الوزير، الآن لدي بعض الملاحظات وبعض المطالب الصغرى أسوقها بكل لطف.

كل ما قدمه ويقدمه الجيش الوطني أجورهم لا تكفي لشيء والأعوان ليس لديهم لا نقابة ولا أي شيء لذلك أرى أنه مقابل ما يقدمونه أجورهم لا تساوي شيئا فعلى الأقل يتم مراجعة منحهم مثل منحة السكن التي بقيت 40 دينار هل ما زالت 40 دينار تكفي للسكن؟

كذلك تفعيل الشهائد فهم دائما من الأوائل حتى في المدارس العسكرية الأجنبية كان العسكري التونسي دائما من الأوائل لذلك على الأقل يتم تثمين شهائدهم.

كما أرجو أيضا مراجعة القانون الأساسي للجيش أو على الأقل لبعض الوحدات والإدارات وقد سمعت بهذا منذ مدة ولكن إلى حد الآن لم يتم فيه شيئا.

بخصوص إدارة العمل الاجتماعي، صحيح تقوم بالعديد من الأعمال ولكن ينقصها الكثير من الدعم بالإضافة إلى الدعم المادي ينقصها أيضا الدعم المعنوي يجب أن نقف مع زوجات العسكريين فيتم نقلة عسكري بين عشية وضحاها خاصة في فصل الصيف تعطيه مهلة بشهر أو بشهر ونصف للانتقال فكيف سيترك زوجته ويذهب؟

يقدمون مطالب ترد على الوزارة لا يتلقون أي ردّ، خاصة وأن السلك الطبي ينتدبون الإطار الطبي وشبه الطبي والمعلمين والأساتذة لذلك على الأقل يتم منحهم منحة من وزارة التعليم والصحة.

سيدي الوزير، المزيد من الاعتناء بالعسكريين عند إحالتهم على التقاعد، صحيح أشكر المستشفى العسكري ولكن ما نراه أن العسكري المتقاعد الكبير في السن يكون مريضا ويبقى ينتظر ساعتين أو ثلاثة للحصول على دوائه.

مراجعة مبلغ الإعاشة، نفس الشيء قديم والثمن لا يمكن أن تشتري به من الشارع حتى نصف قطعة بيتزا ومزيد الاعتناء بالسكن داخل الثكنات. شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي وله عشر دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق له،

تحية إلى المؤسسة العسكرية التي كانت مصدر أمان الشعب التونسي طوال الوقت وعلى الدوام.

في أحداث الثورة، ثورة 17 ديسمبر كان الجيش التونسي مصدر أمان الشعب في كل أحيائه وفي كل مدنه وأريافه. في الأحداث الكبرى في مواجهة الإرهاب والآلة الإرهابية كانت المؤسسة العسكرية في مقدمة المدافعين عن هذا الشعب وعن هذه الأرض والضاربين بقوة للإرهاب في جميع جهات البلاد.

كما لا ننسى أيضا دور المؤسسة الأمنية التي كانت سندا للمؤسسة العسكرية في القضاء على الإرهاب، تحية لكم من الأعماق.

بالنسبة إلينا اليوم نحن نحتفل وما زلنا نحتفي بالذكرى السنوية الثانية لـ 25 جويلية حدث ومسار. 25 جويلية حدث استبشر به الشعب التونسي وهب لمساندته وتأييده والتف بهذا الحدث الكثير من الشعب التونسي من عامة الناس ومن النخب ومن السياسيين والأحزاب السياسية لماذا؟ لأنه حدث أرجع الدولة إلى الشعب وأرجع إلى الذاكرة ذاكرة الشعب التونسي شعارات ثورة 17 ديسمبر وفي نفس هذا اليوم 25 جويلية رفع الشعب التونسي شعار شغل - حرية - كرامة وطنية.

الشعب التونسي رجع له الأمان في تحقيق أهداف انتظرها كثيرا وهي أهداف الكرامة الوطنية، أهداف العدالة الاجتماعية، أهداف المساواة الحقيقية بين الناس، أهداف الرخاء، أهداف أن يعيش آمنا في بلده مشبعا لجميع حاجياته، هذه هي الأهداف التي جاءت بها 25 جويلية لكن 25 جويلية هو أيضا مسار، مسار يضع هذه الأهداف أمامه ويعمل انطلاقا من واقع متردي من أجل الصعود إلى هذه الأهداف.

لذلك نحن في حركة الشعب وكذلك في الخط الوطني السيادي، نقول دائما إن مسار 25 جويلية هو مسار تشريعي ومسار حكومي ومسار قضائي.

مسار تشريعي بدأنا فيه عندما تحاور التونسيون حول دستور جديد ثم تم استفتاء الشعب التونسي على دستور جديد ثم أقدم هذا الشعب على انتخابات تشريعية ووقع تنصيب هذا المجلس النيابي ونحن الآن مقبلون على انتخابات محلية وجهوية للجهات والأقاليم وانتخاب مجلس وطني للجهات والأقاليم على الأبواب ونحن أيضا مقبلون على انتخابات رئاسية منتظرة.

كل هذا جيد جدا لكننا في المؤسسة التشريعية ماذا فعلنا؟ هل حققنا خلال فترتنا النيابية ما ينتظره الشعب التونسي أم لا؟ يجب أن نعرف ماذا ينتظر الشعب التونسي، الشعب التونسي ينتظر منّا أن نراجع القوانين التي أنجزت وأبرمت في ظل دستور 2014، فإذا تخلينا عن دستور 2014 بما فيه من هنات فلا بد أن نراجع أيضا القوانين التي كانت في مظلة دستور 2014، الآن نناقش تعديل مرسوم سنة 2011. لماذا لا تتم مراجعة المراسيم من سنة 2011 إلى يومنا هذا؟ نراجع المراسيم وتتحول إلى قوانين نعدل في المراسيم ما يجب تعديله ونبقي على الإيجابي الذي يمكن أن نستمر في اعتماده.

مسار 25 جويلية هو أيضا مسار حكومي ننتظر سياسات تقطع مع الماضي، سياسات تقطع مع اقتصاد ريعي أضر بالبلاد وانظروا من سنة 1986 إلى اليوم وتونس تعيش النكسة تلو النكسة في المجال الاقتصادي ونقول أن مسار 25 جويلية هو مسار اقتصادي واجتماعي بالأساس لماذا؟ لأنه قطع مع ممارسة السياسة كعمل سياسوي فوقي معزول عن واقع الناس، من أجل اعتماد سياسة تربط العمل السياسي وإدارة الشأن العام مع واقع الناس وطموحاتهم وحاجياتهم.

لا معنى لحرية التعبير التي لا نعبر فيها عن مشاكل الناس وحاجياتهم ومشاغلهم اليومية. لا معنى لحرية الرأي إن لم يكن رأي من أجل إيجاد الحل لكل مشكل وتوفير ما يلبي الحاجة وتوفير ما ينتظره الناس من أجل القضاء وإنهاء المشاغل المؤلمة في حياتهم، ولا معنى للديمقراطية التي لا تكون تشاركية في السياسة ديمقراطية في الاقتصاد. إذن هذا ما ينتظره الناس من مسار 25 جويلية في المجال الحكومي.

لا بد من وضع سياسات تضبط الأهداف والغايات وتضبط الأسلوب المعتمد من أجل الوصول إلى تلك الغايات وتلك الأهداف وتكون معلنة للشعب التونسي حتى يصبر على ما هو عليه الآن. أما إذا رأينا الناس الآن في طوابير ينتظرون الخبز وفي بحث يومي ودائم عن السكر والشاي وعن السميد والفارينة فليس هذا ما ينتظره الشعب التونسي من مسار 25 جويلية، ينتظر من 25 جويلية الرفاه وأن يعيش حياة كريمة.

إذن على الأقل علينا أن نضع سياسات معلنة للشعب التونسي نقول له ها هي الغاية التي سنصل إليها وها هو الهدف المرحلي الذي سنصل إليه وها هي المرحلية والأسلوب الذي سنعتمده من الواقع المتردي إلى تلك الغاية التي فيها الرفاه وفيها الراحة للشعب التونسي، هذا ما ننتظره من المسار الحكومي.

وفي المسار القضائي، من يوم حدث 25 جويلية والناس ينتظرون المحاسبة، محاسبة الفاسدين، محاسبة اللوبيات التي تلعب بأرزاق الناس. اليوم كيس السميد الذي ثمنه عند العطار 14 دينار يباع بـ 32 دينار. الزيت المدعم الذي هو أقل من دينار ثمن اللتر يباع بـ 3500 مليم. هذه اللوبيات متى سنقضي عليها؟ متى ستحال على القضاء لأنها تلعب بأرزاق الناس؟

هذا ما ينتظره الشعب التونسي من المسار القضائي أن يحال أولئك الذين أضروا الناس في أحلامهم، لعبوا بطموحاتهم وبطموحات أبنائهم هؤلاء لا بد أن يحالوا على القضاء.

وحتى لا يباغتني الوقت أريد أن أعرج على هذا المرسوم والتعديل الوارد فيه، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي، هذا التعديل يخص توحيد مقاييس الانتماء إلى القضاء سواء القضاء العسكري أو القضاء الإداري أو القضاء العدلي، فالقاضي قاضي بنفس المقاييس يدخل إلى هذا السلك أو ذاك هذا ندعمه وندعم السلطة العسكرية أو المؤسسة العسكرية فيما تطرحه علينا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق له،

في الحقيقة تدخلي لن يكون على مستوى هذا القانون لأن هذا القانون في الكتلة الوطنية المستقلة ندعمه وسنصوت عليه ولكن سأستغل وجود السيد الوزير لبعض الأشياء التي تهم الأمن القومي بصفة عامة.

نحن نعرف أن الجيش التونس يحظى بثقة التونسيين جميعا وهو صمام أمان لهذه الدولة ومن خلال هذه المداخلة أتوجه بالشكر إلى كل جنود هذا الوطن الذين استبسلوا في الماضي ومازالوا يستبسلون في الدفاع والذود عن حرمة هذا الوطن.

سيدي الوزير، هناك ثلاث نقاط سأحاول الحديث فيها وأصبحت موجودة كظواهر في تونس.

أولا، على مستوى فقدان الهوية التونسية وفقدان الانتماء إلى هذا الوطن ونرى قوارب الموت التي تأخذ أبناءنا وتجد أحيانا 12 سنة و17 و18 و20 و25 سنة لا يفكر في شيء، لا يفكر سوى في الخروج من تونس وهو على استعداد للخروج منها ويركب هذه القوارب، بل أكثر من هذا أصبحت بعض العائلات تشجع أبناءها على مثل هذه الأشياء. هناك من يبيع أرضه ويبيع الذهب إلى غير ذلك لأننا نشعر بأنه فاقد للأمل ولكنه في الحقيقة غير فاقد للأمل هو أصلا فاقد للانتماء لهذا الوطن، فما الذي جعل هذه العقلية تغزو بلادنا وتصبح موجودة بكثرة؟ ما الذي يجعلنا نرتبط بهذا الوطن؟ إما أن تكون صاحب عائلة ولديك وظيفة وعمل وتكرست فيك روح البذل والعطاء والانتماء لهذا الوطن من خلال وجودك وقد أسست منزلا وعائلة وتكون موجودا فيها أو أن تكون قد قضيت الخدمة العسكرية، لأنه عندما نؤدي الخدمة العسكرية نعرف ما معنى مفهوم الوطن. عندما تناضل كل صباح من أجل هذا البلد وترفع السلاح ونعرف أنه في الجيش التونسي هناك تربية كاملة والوطنية تزرع فيه وكل من دخل وعمل في الجيش وقضى حتى سنة خدمة عسكرية يفهم ما معنى وطن، يفهم ما معنى تونس، يعرف ما معنى علم.

إذن اليوم أما آن الأوان إلى تغيير طريقة التجنيد؟ أما آن الأوان إلى القطع مع التعيينات الفردية وإلزامية أن تؤدي الخدمة العسكرية حتى عندما تكون موظفا أو متخرجا وهذا نراه موجودا في جل دول العالم أن يؤدوا الخدمة العسكرية حتى وإن كان موظفا لأن الخدمة الوطنية تعد واجبا تجاه بلاده وتجاه وطنه وبهذا الشكل يتكرس حب الانتماء لهذا البلد فالجيش يهذب الانسان ويصقل عقله بل أكثر من هذا يغرس فيه حقيقة الوطنية بهذا الشكل يتولد لديك الانتماء للوطن وبالتالي لا أتصور أن شخصا عندما يكون لديه الانتماء للوطن يريد مغادرته بهذا الشكل، هذه النقطة الأولى التي يجب أن تتم مراجعتها مع العلم أن عديد الدول تمارس هذا الشيء ونرى أنه أعطى ثماره في بلدان معينة.

النقطة الثانية، كما نعلم الجيش التونسي كان له دور كبير في استصلاح الصحراء وتجربة رجيم معتوق قد أعطت أكلها ورأينا كيف أصبحت الصحراء جنة لكن سيدي الوزير، لماذا اقتصرنا على هذه التجربة واكتفينا هناك؟ في حين أنه عندما نرى جارتنا الجزائر ونرى وادي صوف الموجود بجانبنا ونرى استصلاح الصحراء ماذا أعطى؟ أعطى أقوى منطقة في جميع الزراعات، ينتج جميع الخضروات وأكثر من هذا يصدرون منها.

اليوم مثلما طالبنا بإسناد الأراضي الموجودة على ملك الدولة والتي سيقع استصلاحها للشباب خريجي مدارس ومعاهد الفلاحة لماذا لا نجدد تجربة رجيم معتوق ويكون هذا في جل الصحراء التونسية خاصة أنه لدينا آبارا عميقة نحن لا نقوم باستغلالها بالمياه، لماذا لا نقوم بتدعيم وزارة الدفاع ونغير القوانين البالية وعندما نقوم باستصلاح تلك الأراضي ماذا سيحصل سيدي الوزير؟ ستملك الدولة الأمن الغذائي، عندما يحصل نقص في السوق الدولة هي التي تقوم بالتعديل، الدولة هي التي لا تجعل المواطن يحتاج إلى أي شيء.

إذن هنا لنرى كم لدينا من صحراء غير مستغلة وكم لدينا من آبار ومن مياه جوفية موجودة ولم نعمل عليها نحن نعاني من شح المياه والمياه موجودة هناك بشكل كبير وكان بالإمكان استغلالها.

لذلك الجيش الوطني قام بهذا الدور في السابق ونجح فيه ولدينا الكفاءات والمهندسين صلبه، الجيش الوطني ليس الجيش الموجود فقط في الأمن والدفاع بل فيه أطباء ومهندسين حتى في المجال الفلاحي ويضم كل الإطارات الموجودة في الدولة في السلك المدني موجودة أيضا في المجال العسكري.

وبالتالي اليوم لماذا لا يتم تفعيل هذا؟ فإن توصلنا إلى استغلال حتى نصف الصحراء التونسية أؤكد لكم أننا سنصدر ما نقوم بتوريده حاليا نصبح نحن نصدر ولم يعد لدينا استحقاقات وبالتالي يجب مراجعة هذا ويجب وضع هذا الملف على الطاولة وهذه حقيقة عندما نتحدث عن الأمن الغذائي الجيش التونسي يهمه الأمن الغذائي لأن هذا أمن البلاد.

النقطة الأخرى سيدي الوزير، لدينا العديد من المشاريع المعطلة وهي مشاريع كبرى للدولة التونسية وهذه المشاريع يتقاذفونها بشكل واضح، يطلب منك أن تزيده أو يأخذ المناقصة بسعر معين ثم يوصل المشروع إلى النصف ويهرب المقاول ويبقى المشروع معطلا، كم لدينا من مشروع معطل منذ 2003 و2008 ففي المهدية هناك مشروعان معطلان منذ 2003.

اليوم في دول معينة نقول لماذا المشروع انطلق بسرعة، فالمشاريع الكبرى لكي تربح الأموال وتربح ميزانية الدولة وتخفض في الكلفة قم بإسنادها إلى الجيش الوطني حيث يوجد به مهندسين ويد عاملة وخبراء، فأنا لم أقل سأعطي كل شيء للجيش إنما أسند المشاريع الكبرى التي تهم الدولة سواء كانت مستشفيات كبرى أو منشآت مائية كبرى أو بناءات كبرى، هذه مشاريع عملاقة تتطلب الكثير من الأموال وفي بعض الأحيان نأتي بأشخاص من الخارج ليقوموا بالمشروع كالصينيين أو نسلمها لمقاولات كبرى من الخارج، الجيش الوطني قادر على أن يقوم بهذا المشروع ونعرف أنه أولا سيكون مطابقا للمواصفات وثانيا بالسرعة القصوى وثالثا سنربح الأموال لأن الكلفة ستكون أقل ورابعا تلك الأموال ستعود من الدولة إلى الدولة، إذن من المستفيد بهذه الأموال؟ استفادت بها الدولة هنا.

سيدي الوزير، عندما تصبح لدينا هذه الأنشطة على الأقل في هذه المرحلة، مرحلة الخمس سنوات بناء سنربح الكثير من الأموال وسنسرع في إنجاز منشآتنا حتى لا تبقى لدينا مشاريع معطلة وحتى لا نبقى دائما "شاشية هذا على رأس هذا" وننتظر من فلان أن يقدم لنا معروفا أو ننتظر معروفا من البنك الدولي.

خلاصة القول، لدينا القدرة في الجيش الوطني لنقوم بهذا وخلاصة القول لدينا أكثر من هذا للنهوض بأنفسنا دون الخروج للأجنبي ودون أن يتدخل أحد في سيادتنا وبالتالي هناك مشاريع وطنية يجب القيام بها عن طريق الجيش الوطني، بل أكثر من هذا يمكن أن يصبح التجنيد واضحا وهناك أشخاص مستعدون أن يعملوا ويتطوعوا للعمل في الجيش الوطني ولذلك أرى أن هذا من ضمن الحلول، تقول لي أن القوانين الموجودة حاليا تمنع هذا، لكن يمكن تعديل القوانين التي تقترحها الوزارة ونحن كمجلس نواب الشعب نصادق عليها لأنها تخدم مصلحة البلاد وبهذا الشكل بإمكاننا النهوض ببلادنا.

موفقين إن شاء الله سيدي الوزير ومرة أخرى نجدد الشكر إلى كل قواتنا الأمنية والعسكرية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد غسان يامون، عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق.

السيد غسّان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين عدد 2023/19 أنا أرفض الفقرة 4 من الفصل العاشر التي أكّدت على التمييز بين ماجستير بحث وتطبيقي، يعني أنا أتساءل سيدي الوزير لماذا التمييز بين صاحب ماجستير بحث في القانون أو صاحب ماجستير تطبيقي؟ ولماذا إقصاء أصحاب الماجستير تطبيقي؟

النقطة الثانية السيد الوزير، أتساءل لماذا تمّ إقصاء أصحاب الإجازة الأساسية أو التطبيقية من إمكانية المشاركة في هذه المناظرة؟ يعني هناك حجّة تتعلق بأنّ جَوْدَة القضاة أو ضعف التكوين هي حجّة مردودة بالنسبة لي لأنّها هي مناظرة، هناك تناظر وهناك عدد كبير من الطلبة الأفضل منهم والأكثر تكوينا قانونيا هو الذي سينجح، هناك لجنة مناظرة هي التي ستفرز الاختبارات.

السيد الوزير، أنت أستاذي سابقا تعرف أنّ العديد من أصحاب الإجازة مكوّنين في القانون أفضل من متخرج متحصل على ماجستير أو دكتوراه. إذن لماذا يقع إقصاؤهم؟

بخصوص مبدأ الأمن القانوني والأثر غير الرجعي للقانون على غرار الأمر عدد 345 الذي لم يطبّق على الأشخاص الذين درسوا سابقا الحقوق وأنا لما التحقت بالجامعة لدراسة الحقوق لي الحق لاجتياز مناظرة القضاء العسكري بالإجازة، لماذا يقع حرماني اليوم ويتمّ تغيير القانون ويشترط أن أجتاز فرضا شهادة الماجستير؟ وعليه المرجو أن لا يكون القانون شاملا لجميع الناس التي تدرس الحقوق وإنّما الطلبة الجدد مثلما حصل بالنسبة إلى الأمر عدد 345 لسنة 2017، ومن هذا المنبر أدعو زملائي أن يرفضوا الفقرة 4 ولا يصوتوا عليها.

سيدي الوزير، النقطة الثانية تتعلق بأحداث جزيرة جربة وخاصّة حادثة الغْريبَة ذلك العمل الإجرامي الأخير الذي وقع في جزيرة جربة وتماشيا مع توجيهات سيادة رئيس الجمهورية بمجلس الأمن القومي الذي طلب بالإحاطة بكافة الجرحى المدنيين. أنا أقول لك السيد الوزير اليوم وأنا باتّصال بجريحيْن مدنييْن بدون أيّ إحاطة من الدولة.

تواصلنا مع الهيئة الوطنية لشهداء وجرحى الثورة وتواصلنا مع مؤسسة فداء كما تواصلنا مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية لكن حتّى مجرد تكفّل بالعلاج من المستشفى العسكري لم يتحصلوا عليه وأنا لم أفهم كيف تشتغل هذه الدولة؟ فالرئيس يطلب الإحاطة بهم ومعالجتهم وتحمّل كافة مصاريف علاجهم خاصة وأنّه حادث إجرامي كبير ونحن نتركهم بدون تعويض أو إحاطة نفسية أو معنوية أو مادية نحوهم.

لذا، نطلب منك السيد الوزير التدخل مع إدارة الصحة العسكرية للإحاطة بهؤلاء الجرحى أبناء تونس من المدنيين وليس وراءهم لا مؤسسة أمنية ولا مؤسسة عسكرية لتقف معهم أو تقدّم لهم تعويضات، مع العلم أنهم أناس يعملون بالقطاع الخاص يجدون أنفسهم جرحى وخارج إطار العمل.

لذلك نطلب أن تتمّ إحاطتهم ونحن نطرق الأبواب لمعالجتهم على الأقلّ بالمستشفى العسكري من الضربة الإجرامية الإرهابية وشكرا سيدي الوزير وبارك الله في صحتك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية ولها خمس دقائق باعتبار وأنّ النائبتين ماجدة الورغي وزينه جيب الله أسندتا لها حصتهما في التدخل.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

لا يسعني أمام هذا الملأ الكريم إلاّ أن أشكر المؤسسة العسكرية على حفاظها على السّلم الاجتماعي وأترحّم على شهدائها.

سيدي الوزير، سوف نصادق على هذا القانون لثقتنا العمياء في المؤسسة العسكرية ولتحسين القضاء العسكري.

سيدي الوزير، المجال مجال تفكير سنحاول تقديم بعض الأفكار لعلها تكون عملية لضبط سياسة أو رؤية عسكرية.

نطالب سيدي الوزير بالعمل على تشريك المؤسسة العسكرية في البناء والتعمير والمشاريع التنموية على غرار ما كانت تقوم به هذه المؤسسة إبّان الاستقلال من مدّ طرقات، بناء مدارس وتذليل صعوبات.

سيدي الوزير، أنا ريم الصغير نائب شعب أطالب بتولّي المؤسسة العسكرية بناء وصيانة ومتابعة للمنشآت الرياضية وذلك لما تتميز به مؤسستكم من الانضباط.

سيدي الوزير، أنقذوا ملعب سوسة وملعب المنزه، أنقذوا المنشآت الرياضية من الصفقات العمومية، من مراقب المصاريف والتراتيب البيروقراطية الجائرة.

سيدي الوزير، نقطة أخرى أين إجبارية التجنيد؟ بالنسبة إلى نقطة أمثلة التهيئة العمرانية والتي تمثّل عائقا أمام البلديات، اليوم إدارة الاستشعار عن بعد أنجزت الخرائط الجوية.

سيدي الوزير، نطالب اليوم بمدّ هذه البلديات بهذه الخرائط لما تتميّز به فيمكن لهذه الخرائط أن تساعد البلديات على مزيد التوسيع والاستثمار في الجهة.

من خلال هذا المنبر سأطلق اليوم صيحة فزع وذلك عند مروري بالطريق الجهوية رقم 43 (MC43) بمنطقة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة ويستوقفني المواطنون، "تمنّيت اليوم لو كنت هتلر" فهم مواطنون يعانون من العطش في مناطق الرحْمة لجْحَافْ، الشُرْفيْنْ، بوشْريكْ ولم أستطع المرور سيدي الوزير.

بالأمس يتحدّث الفكر الرئاسي عن الخبز وتصنيف المخابز واليوم أقول له: سيدي الرئيس "الدّقْ وْصِلْ للدِرْبالّة". نتحدث عن أزمة الخبز التي تعتبر خطا أحمر للمواطن التونسي واليوم نتحدث عن أزمة انقطاع الماء بمنطقة الرحمة التي لحقت بظاهرة أزمة الخبز.

منطقة الرحمة لما زارها الرئيس الراحل بورقيبة في الثمانينات واكتشف أنّ بها الغاز الطبيعي كانت تسمى الحفرة ولما اكتشف فيها

هذه الثروة سمّاها الرحمة. اليوم أنا ريم الصغير لا أستطيع أن أُعيد إحياء هذه الثروة، سيدي الوزير إمكانية لزيارة مجموعة من المهندسين العسكريين لحقل الغاز بمنطقة الرحمة ولما تكتشفون هذه الثروة الطبيعية هناك فسوف تجدون نقطة ضغط عالي يمكن أن يقع استغلالها للجهة ويمكن خلق مواطن شغل كالحدادة والنجارة وبذلك نحدّ من ظاهرة البطالة.

واليوم ماهي إنجازات المسؤولين الجهويين بمعتمدية منزل بوزلفة لمنطقة الرحمة؟ لقد قاموا بإحداث مصب للفضلات بهذه المنطقة وتلك هي أقصى طموحاتهم وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

إنّنا في كتلة الأمانة والعمل ندعم مشروع التنقيح المعروض علينا وسنصوّت له. كما لا يفوتني أن أحيّي من خلال سيادتكم القوات المسلّحة البرية والبحرية والجوية التي ساهمت في بناء الدولة التونسية منذ الاستقلال وبقيت من وقتها وفية لمبادئها.

لقد لعب الجيش الوطني دورا هاما في الدفاع الاقتصادي والمدني والاجتماعي والديبلوماسي ولقد اكتسب الجيش التونسي خبرة محترمة في مجالات متعددة. كما لا ننسى أنّ الجيش التونسي ساهم في حماية الدولة التونسية على غرار ثورة الكرامة والحرية فتحيّة إكبار وتقدير لجنودنا البواسل الذين ضحّوا بأنفسهم لحمايتنا من خطر الإرهاب وكل التنظيمات الإرهابية الظلامية التي كانت جاثمة على تونس. شكرا مرة أخرى ومرحبا بكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

أنتم حماة الديار والمجد والخلود لشهداء المؤسسة العسكرية فهم شهداء الوطن في مقاومة الإرهاب ورجائي مزيد العناية بعائلات الشهداء.

السيد الوزير، جميع من في هذه القاعة وأنتم عشتم أحداث 17 ديسمبر، 14 جانفي وعشتم يوم 25 جانفي 2021 وأنا أمجّد الحياد الإيجابي على الأقل في الفترة الأولى 17 ديسمبر، 14 جانفي ولولا الحياد الإيجابي ووطنية جيشنا لا ندري ماذا كان يكون مصير تونس. أنا أعترف وأُكبر فيكم تلك الوقفة الشجاعة لأنّ الرجال تعرف والمؤسسات تعرف كذلك وقت الشدة لما يكون الناس بخير وأمان لا يمكن فرزهم ولكن لما تشتدّ الأزمة بإمكاننا أن نعرف الوطني من اللا وطني.

سيدي الوزير، إنّي أبارك التوجّه والتركيز على المستوى التعليمي الأكاديمي للقضاة العسكريين وهو توجّه عالمي داخل الجيوش، أناس يجتهدون في دراستهم ويسهرون الليالي لبذل الجهد والقاضي المدني مثله مثل القاضي العسكري مرفوع الرأس ومتحصّل على شهائده وهذا ما نريده، نريد قاضيا يأخذ مكانه ولديه شهائد مثل غيره، وذاك هو الإيجابي.

مسألة أخرى تتعلق بمزيد من الطاقم البشري القضائي يمكّن القضاة العسكريين من إنجاز أعمالهم في وقت موجز وهذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الجيوش ليست قوية بأسلحتها فقط بل بقضاء عادل قوي وناجز وهو ما تفطنت إليه قرطاج العظيمة حيث كانت تتمتع بمحكمة قوية عادلة يهابها الجميع ويحتمي بها المظلوم وكانت تسمى المحكمة العليا والرومان اعترفوا بدورها لا تخشى لومة لائم ولا تظلم أحدا فهذا ما نريده من قضائنا المدني والعسكري بعد 25 جويلية، لا أحد فوق القانون ولا يظلم أحد.

سيدي الوزير، نعرف جيدا أنّ مؤسستكم لا تتكلم كثيرا بل تنجز وإنّي ألتمس منكم المساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية على غرار واحات رجيم معتوق وقياسا على بعض الجيوش الأخرى في العالم. ففي بعض البلدان يساهم الجيش بنسبة 32% من الحياة الاقتصادية وجيشنا قادر على أن يساهم "والماء اللّي ماشي للسدرة الزيتونة أولى به". إذا كان لدينا مشروع سيتم إسناده إلى مقاولات أجنبية أو إلى أطراف أخرى، في اعتقادي أنه من الأجدى تمكين مؤسستنا العسكرية من حقّها في إنجازه وبالتالي تستفيد وتقتني به ما هي في حاجه إليه وبذلك تقوّي به مواردها.

سيدي الوزير، أؤمن أن القضاء العادل ضمانة وحافز ودافع للعطاء والمعنويات المرتفعة ضرورة ونحن نعيش فوق أرض لها تاريخ مجيد، أرجو أن يدرج تدريس هذه الأمجاد للجنود العاديين فالجندي العادي لا بد له من كراس وقلم ويدرس بطولات الأجداد مثل بطولات حنبعل وطارق ابن زياد وموسى ابن نصير والدغباجي وعلى النفاتي والقائمة طويلة جدا. نريد أن يكون العسكري العادي على معرفة بعهد أجداده الأبطال الذين قدّموا التضحيات حتى تقوى وطنيته وتكون له دافعية للعطاء وعندما تحتاجه تجده على أتمّ الاستعداد والجاهزية.

سيدي الوزير، إسناد تكوين مهني للجنود العاديين كما قلت وتكوين راقي للقيادات العسكرية لأن التوجهات الجديدة في العالم الآن هو بناء جيش محترف. نريد أن يكون لتونس جيش متكون قويّ يتقن كل الأسلحة وكل العلوم العسكرية ولدينا كذلك عدد كبير من الجنود العاديين يُتقن الوطنية ويتمتع بالدافعية وعندما يدخل الجندي العادي إلى المؤسسة العسكرية على الأقل يخرج بتكوين يساهم في حماية المجتمع من الانفلات الذي نلمحه يوميا في عدم احترام إشارات المرور وتفشي ظاهرة المخدرات بالمدارس.

لذلك نستجديكم بأن تكوّنوا الجندي الذي يصلكم فكريا ووطنيا ومهنيا لينهي فترة الخدمة العسكرية ويجد نفسه يتأقلم مع المجتمع.

وما أريد ذكره هنا كما قال أحد الشعراء الشعبيين:

إذا كَانْ بْدَا المزْوَدْ رَنّانْ يزَهّيهَا بِمزْمَارْهَا

كَانْ بْدَا المدْفَعْ رَنّانْ يْطيرْ لْهَا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية وله عشر دقائق.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

كل الترحاب بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

ومن خلالهم أريد أن أوجّه تحيه إكبار وإجلال إلى جيشنا الوطني وإلى المؤسسة العسكرية بكافة تشكيلاتها، إلى جيشنا الوطني الذي يمتلك صورة ناصعة ويحظى بكل تقدير واحترام من شعبنا لدوره الوطني والريادي في محطّات متعددة ثمّ لدوره الأوّلي وهو حماية الوطن والذود عنه والحفاظ على استقلاله وسيادته والتصدي لكل المؤامرات سواء كانت خارجية أو داخلية فضلا عن دوره التنموي على مرّ التاريخ كما نعرف جملة من المحطات الشاهدة على المجهود التنموي الذي يقوم به جيشنا في معاضدة الدولة على غرار مشروع رجيم معتوق وعديد المشاريع الأخرى وخاصّة في الجبال وفي السهول وما إلى ذلك.

سيدي الوزير، كذلك لا ننسى دور جيشنا الوطني إبّان ثورة 17 ديسمبر 2010 من خلال دوره الريادي والحيادي في المحافظة على المنشآت العمومية والممتلكات الخاصة وتأمين المسار السياسي والجميع يتذكّر إبّان الانتخابات التي نُظّمت منذ 2011 ودوره في تأمينها واستكمال مؤسسات الدولة بكل حرفية وحيادية. كما لا يمكن أن ننسى كذلك دور جيشنا الوطني في البعثات الأممية والصورة الناصعة التي تركها لدى كل دول العالم من خلال جاهزيّة جيشنا وحرفيته ومدى انضباطه في تأمين المهمات الموكولة إليه في سياق القانون الموجود.

سيدي الوزير، سيدي الرئيس، نحن سنصادق على هذا القانون وأدعو كل زميلاتي وزملائي إلى المصادقة عليه أوّلا لدعم القضاء العسكري من أجل جودة العمل والتيسير بالنسبة إلى القضاة العسكريين وكذلك حماية المؤسسة العسكرية والعمل على مناعتها.

سيدي الوزير، تدخلي سيكون في نقطتين على الأقل، تعرفون أن جهة القصرين وبعض الجهات الحدودية تعيش جملة من الإشكاليات وهذا لا يمنعنا من أن نحيّي الدور الحيوي والمحوري الذي تقوم به المؤسسة العسكرية ولا أريد أن أتدخّل في المسائل الأمنية ، ولكن أطرح بعض الصعوبات بصورة ودّية وهي المناطق العسكرية وخاصة المنطقة العسكرية المغلقة في الشعانبي رغم أننا لسنا ضد هذا الشأن ولكن نقول للسيد الوزير أن هذه المسألة خلقت بعض الإشكاليات والصعوبات خاصّة في علاقة بالتجمّعات السكنية التي تضررت من قربها من المناطق العسكرية على غرار مركز الاصطياف بالشعاني وتناقل إلى سمعنا أنه سوف يقع إغلاقه. أيضا نفس الوضعية بالنسبة لأهالينا وعلاقتهم بالجبال من خلال الاستثمار المتمثل في الموارد الموجودة في علاقة بالإكليل للاسترزاق وما إلى ذلك. فهل هناك نيّة لتخفيف الإشكاليات عن هذه المناطق؟

هذا بالإضافة أننا نستمع كل يوم إلى وقوع إشكالية معيّنة تتمثل في دويّ انفجار لغم صباحا على أحد المواطنين كما تعرّض الأمنيين والعسكريين كذلك إلى مثل هذه الصعوبات والحوادث.

أريد أن أسأل السيد الوزير: هل هناك فكرة أو رؤية للشروع في محاولة نزع بعض الألغام وخاصة في المناطق المتاخمة للتجمعات السكنية وليس مناطق التوغل في الجبل ولكن على الأقل المناطق التي يعيش بها المتساكنون وتكثر حركتهم فيها ونحن على معرفة بهذه المشاكل ونطلب من الله أن يحمي جنودنا وأهالينا من هذه الحوادث.

النقطة الثانية التي أريد التحدث فيها وانطلاقا على الأقل من تجربتي الخاصة وهي مسألة أداء الخدمة العسكرية.

سيدي الوزير، على مرّ التاريخ بقيت لدى الناس نظرة خاطئة بخصوص أداء الواجب الوطني وكأنّ الخدمة العسكرية حكر على فئة معينة، وفي فترة سابقة من شهر فيفري لسنة 1996 كنت ضابط حصة للفوج 11 مُشَاة ميكانيكية وكانت لديّ تجربة رائعة جدا لأن المواطن العادي عندما يمرّ أمام ثكنة عسكرية يخيّل له أنه فقط باب كبير أسود و لا يعرف مكنونات هذا العالم ولكن داخل هذا الفضاء توجد حياة أخرى، فيها انضباط وفيها نوعية علاقات وفيها كذلك نوعية علاقة هؤلاء الناس بالعَلَم أي أن التجربة رائعة جدا تعلّم الإنسان الانضباط وتدعّم علاقته بعلم بلاده وأنهّ لا ولاء إلاّ للوطن. لما تستمع في مركز تدريب المستجدّين إلى المجموعة العسكرية وعلاقتها بالعلم، لما تردّد عبارات القسم والولاء للوطن أثناء تقديمهم للعلم الوطني وكذلك الروح الوطنية العالية عندئذ نشعر بأنها تجربة رائعة لكل أفراد الشعب وبكل فئاته أن يؤدي الخدمة العسكرية، خاصة وأنت سيدي الوزير تعرف وأنّ في التجارب المقارنة لا يوجد مسؤول سامي في الدولة غاب عن تأدية واجبه العسكري ونادرا ما نجد في الدول الأخرى مسؤولا كبيرا في وطنه لم يقم بواجبه العسكري لأن ذلك هو الأساس، كيف له أن يكون في خدمة بلاده بتلك الروح الوطنية وإيثار الذات من أجل المصلحة العامة ومن أجل الوطن.

وهنا أوجّه سؤالا للسيد الوزير: هل هناك تصوّر واضح ورؤية في إدماج الواجب العسكري لكلّ أطراف المجتمع وبكل فئاته لأن يمرّوا بالمؤسسة العسكرية؟

أما النقطة الأخيرة فهي تنموية، نعلم أن المهام الكبيرة والموكولة لجيشنا الوطني عديدة وعلى رأسها التصدي للإرهاب ومقاومته ودحره بالإضافة إلى مهام عديدة أخرى ولكن ما أريد قوله أنّ الفترة الحساسة التي تمر بها تونس في هذه المرحلة والتي أعتبرها شخصيا مرحلة تحرّر وتحرير وطني وبناء الدولة الجديدة التي يرنو إليها المواطن في إطار المسار الذي نريد أن نعيشه، دولتنا هي دولة الجميع لا بدّ أن تنهض وتصل إلى الرّفاه والازدهار ولكن نلاحظ أن لدينا صعوبات كبيرة وخاصة في إنجاز المشاريع الكبرى والتي تطرقت إليها في عديد مداخلاتي وأنّ إنجاز كل المشاريع الكبرى متعطلة سيدي الرئيس.

في ذات السياق، نلاحظ وأنّ هناك مشاكل في علاقة بثغرات كبيرة في الصفقات العمومية والتي للأسف يتم استغلالها من طرف أشخاص للإضرار بالدولة وأردد هذا القول لأننا لا ننسى أن هناك أطرافا تعمل ضدّ مصلحة البلاد وضد مصلحة الجهات التي تنتمي إليها على أساس وأنّ استغلال الثغرات في الصفقات العمومية للتحيّل على الدولة. وهنا نتساءل ما إذا كان بإمكان الجيش أو المؤسسة العسكرية أن تعاضد مجهود الدولة على الأقل في المرحلة الراهنة من أجل البناء والتأسيس على الأقل في المشاريع الكبيرة المرتبطة بوقت معيّن والتي تعطي إشارات جيدة لشعبنا وللعالم أنّ تونس سائرة في المسار الصحيح من أجل النهوض والارتقاء؟

وفي ختام مداخلتي أوجّه دوما تحية إكبار وإجلال إلى مؤسستنا العسكرية التي نراهن ونستند عليها دائما وقد تعلمت كلمة في الثكنة مفادها أن:

الجيش سُورٌ للوَطنْ يحْمِيهِ أيّام المِحَنْ

وهذا معناه أنّ المجد والخلود لكل شهداء المؤسسة العسكرية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

كل الشكر سيّما على هذه الفرصة التي أُتيحت لبرلمان مجلس نواب الشعب للانفتاح على الوظيفة التنفيذية وهذا هو أهمّ ما يمكن أن يبنيَ مستقبلا أفضل لبلادنا، هذا الذي يمكن أن نمرّ من خلاله إلى برّ الأمان.

مرحبا سيدي الوزير،

إذن سأتطرق بعجالة إلى أربع نقاط وقبل ذلك أودّ أن أتوجّه إلى مؤسستنا العسكرية بكل الاحترام والتقدير لأدائها في الذود عن الوطن ولما حققته من إنجازات تذكر فتشكر.

سيدي الوزير، نظرا إلى أن منظومة التكوين المهني اليوم في تونس هي حقيقة وبكل صراحة منظومة أدائها عقيم ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب، لما لا يتمّ التفكير اليوم في تركيز المؤسسة العسكرية على التكوين المهني من خلال العودة إلى إجبارية التجنيد من خلال الدوريات؟ فشبابنا اليوم بين الانحراف وبين الهجرة غير النظامية وشبابنا اليوم مهدّد بالتطرف والإرهاب. فلما لا يقع إنقاذ هذه الفئة من خلال ضمّ التكوين المهني إلى المؤسسة العسكرية؟

أما النقطة الثانية فهي تتعلّق بالإدمان وهناك اليوم فئة شبابية من الطلبة والتلاميذ والناشطين في المجال المهني الذين تورّطوا ويتورّطون في هذه الظاهرة ولكن بان بالكاشف أنّ المسألة الجزائية لا تصلح بل بالعكس حين يتم الزجّ بطالب أو تلميذ في السجن وعوض أن نقوم بردعه وإصلاحه نجده ينفتح على مسائل أخرى أكثر سلبية تجرّه أكثر إلى الانحراف بأتمّ معنى الكلمة عند خروجه من السجن، فلماذا لا يوكل هذا الدور إلى المؤسسة العسكرية لتنمية الانتماء والوطنية في شبابنا وإصلاحهم الإصلاح المجدي؟

بالنسبة إلى لأمن الغذائي فهو مهدّد اليوم والسبب يرجع بالأساس إلى شحّ المياه والمؤسسة العسكرية مدعوّة اليوم إلى المساهمة في هذه المسألة من خلال الاشتغال على مشاريع جادّة في تحلية المياه سيّما وأنّه لدينا شريط ساحلي مهمّ وكذلك لدينا طاقة شمسية متوفرة على مدار السنة.

أهمّ نقطة السيد الوزير، لماذا لا نفكر اليوم في إحداث أكاديمية النخبة الشبابية الوطنية للإحاطة بشبابنا المتميز والمتفوق في مختلف المجالات؟ خاصة وأننا اليوم نهدر طاقات وكفاءات تهاجر وتستفيد منها دول أخرى وأهمّ في اعتقادي من الجانب العسكري والمحافظة على طاقاتنا لضمان استمرارية الدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي، عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، نرحّب بجيشنا العظيم حللتم أهلا وسهلا،

سيدي الوزير، هل لاحظت أنّ جلّ النواب يرحّبون بكم ويقرؤون في تاريخ الجيش والعسكر التونسي العظيم، لماذا؟ لأنكم فعلا المؤسسة التي تحترم وهي تاج الشعب التونسي. ففي الوقت الذي كانت فيه السلطة على مرمى حجر من الجيش التونسي الذي أبَى إلاّ أن يحمي تونس ويحمي حدودها ويحمي شعبها فألف شكر وألف رحمة على شهداء مؤسستنا العسكرية.

سيدي الوزير، لديّ طلبات: المطلب الأوّل هو أن يكون التجنيد إجباري وبمقابل أجر للتخفيف من حدّة البطالة في تونس.

ثانيا سيدي الوزير، هذا البرلمان هو لأول مرة في تاريخ تونس يولد من رحم الشعب التونسي وكل واقع ومعاناة الشعب التونسي يعرفها هذا البرلمان.

مطلبي الثاني يتمثل في أنّ لديكم عسكريين مطرودين ظلما. أرجوك سيدي الوزير فهم وطنيون وإلى حدّ الآن يبكون ولهم عائلات وهم محرومون ولديهم أحكام إدارية ولكن للأسف المؤسسة الوحيدة التي لا تُرجع أولادها إلى سالف العمل هي المؤسسة العسكرية لأنّ ليس بها نقابة والمرجو منكم سيدي الوزير أن تنظروا في هذا الموضوع بكل جدّية.

الموضوع الثالث وهو ضرورة أن يتدخل الجيش التونسي في حماية كل المنشآت وكل المرافق في تونس لأنّ الشعب التونسي لديه ثقة كاملة وكبيرة في جيشنا الباسل العظيم حامي الحمى وحامي الأرض والعرض وحامي تونس وحدودها.

وأخيرا أرجو أن تتدخّلوا بكل جدّية في مسألة الحدود التونسية والهجرة الافريقية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد حاتم لباوي، عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بوزارة الدفاع الوطني وعلى رأسها السيد الوزير،

مرحبا بكم، تحيه إلى الجيش التونسي،

تحيه إلى هؤلاء الذين يودّعون أولادهم كل يوم وكأنهم لن يعودوا،

تحيه إلى أولئك الذين يموتون كل يوم،

بصفتي ابن القصرين، ابن الشعانبي سمامة والسلوم وقد رأيت ما أصف وعاينت آلامهم في المستشفى الجهوي بالقصرين خاصة في الفترة السوداء ورأيت الشهداء ورأيت المبتورين.

تحية إلى أولئك الذين يرابطون في الجبال ونحن ننعم تحت المكيفات. رحم الله الشهداء وحفظ الله الأحياء.

سيدي الوزير، أنا ابن القصرين، ابن المناطق العسكرية المغلقة، هذه المناطق التي كنا نحلم بأنها ستكون مناطق السياحة والرياضة والفلاحة وغير ذلك ولكن اليوم أُغلقت هذه المناطق وأُغلقت معها الأبواب على السياحة والرياضة والفلاحة وعلى إنتاج العسل وعلى تقطير الإكليل وعلى المرعى وقد طالت المدة سيدي الوزير، وأطلب منكم وآمل فيكم أن تفتحوا هذه المناطق أو حتى تفكرون في فتحها وإن فكرتم في فتحها فلا تنسوا نزع الألغام حتى أنّها أصبحت لا تمرّ علينا مدّة إلاّ ونسمع عن خبر انفجار لغم وبتر ساق كادح أو كادحة ولنا أمثلة عديده في هذه الأيام.

سيدي الوزير،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الجمهورية،

إنّ القصرين دون طبيب تبنيج منذ ستة أشهر أو أكثر وكأنّ هذه الكلّية كلّية الطب تكوّن أطباء ليتمّ تصديرهم إلى الخارج وتنتج أطباء اختصاص لتنعم بهم أوروبا ودول الخليج وأبناؤنا في المناطق الداخلية والقصرين يتمنى اليوم إجراء عملية جراحية. حاليا كل عملياتنا الجراحية معطلة لغياب أطباء اختصاص التبنيج. وعليه سيدي الوزير، أدعوكم إلى إنقاذ القصرين والمناطق الداخلية بإرسال أطباء اختصاص ولما لا يتم التفكير في إلحاق هذه الكلية بالمؤسسة العسكرية بما أنها تكوّن أطباء للغير ولا تنتج للشعب التونسي.

سيدي الوزير، الأمن الغذائي والمائي أمانة لديكم، فكّروا في إنتاج القمح وتوفير الماء للشعب التونسي.

سيدي الوزير، السلالة التونسية من القمح أصبحت ممنوعة من الإنتاج ونحن في تبعية لأوروبا والغرب وقمحنا يصمد أمام الجفاف ويصمد أمام كل العوامل المناخية. فكّروا في إنتاج القمح وفكّروا في استكمال التحرر الوطني فبتحرّرنا يتحرّر أمننا الغذائي.

سيدي الوزير، سدودنا ملئت بالتراب والبحيرات المائية الجبلية كذلك امتلأت بالتراب وأصبحت وزارة الفلاحة والتجهيز عاجزة عن جبرها فهذا هو أمننا المائي وأدعوكم إلى الاستثمار في هذه النقاط بجبر السدود وجبر البحيرات وأمننا أمانة في عنقكم.

سيدي الوزير، انتشرت الجريمة وبين ظفرين صعب الأمر على وزارة الداخلية لكنّ لا أقول عجزت في بعض الأحيان واحترامي لوزارة الداخلية. أدعوكم إلى إرجاع الخدمة العسكرية وباللغة العامية "الرافل" أرجعوا "الرافل" سيدي الوزير فقد عايشت أيّامه لأنّه ردع للمجرمين. "أرجعوا الرافل" لأنّه سيحدّ من هذه الأزمة الأخلاقية التي تعاني منها الجمهورية التونسية.

وأخيرا، نقطة سأمررها في إطار القانون تمنيت لو كانت في البداية، سيدي الوزير إنّ الطلبة المتحصلين على ماجستير البحث في القانون عددهم قليل في الجمهورية التونسية وإن ستمررون هذا القانون فسوف تغلقون الباب أمام العديد من الأشخاص وتعرفون أنّ "Mastère de Recherche" في القانون لا تمنح لأيّ كان وبالتالي سيصبح المرور إلى القضاء العسكري يعني الترشح لانتداب القضاء العسكري حكرا على البعض.

وأجدّد شكري لكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة سيرين المرابط، عن كتلة الأحرار ولها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

أوّلا في البداية أردت أن أحيّي مجهودات المؤسسة العسكرية في حماية الوطن وفي الحفاظ على الدولة وعلى السّلم الأهلي في تونس ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثانيا، كذلك جهودها الجبارة في أداء واجبها في تأمين الانتخابات والامتحانات ونجدة المواطنين ومواجهة جائحة كوفيد 19 وفي إطفاء الحرائق.

ثالثا، أترحّم على شهدائها وأترحّم على رجال الجيش الذين استشهدوا في شهر جوان إثر سقوط المروحية العسكرية.

فيما يخص مشروع القانون الأساسي الذي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنه 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين نحن ككتلة الأحرار نثمّن هذه المبادرة التشريعية التي جاءت لتنقيح الفصل العاشر من هذا القانون في النقطة الثانية منه والرابعة والسادسة والذي من شأنه تفادي ثغرة السكوت عن السن القصوى وشرط المستوى التعليمي. فحسب رأيي ما ينظم القضاء العدلي يجب أن ينسحب أساسا على القضاء العسكري وهو ما يوحّد مقاييس الانتداب في السلك القضائي وما من شأنه الارتقاء بمستوى القضاء العسكري وتفادي ضعف المستوى، ولكن لماذا ماجستير بحث والحال أنّه كان من الممكن سيدي الوزير الاقتصار على كلمة ماجستير ليشمل الإطلاق كما هو الشأن في القضاء العدلي؟

أمّا عن شرط السوابق العدلية كنت أحبّذ أن تقتصر على السوابق العدلية على إطلاقها أو التنصيص على السوابق العدلية الناتجة عن جرائم الشرف.

ثانيا سيدي الوزير، سأغتنم الفرصة لتمرير بعض المطالب:

ضرورة إرجاع التجنيد الإجباري لكل من بلغ سنّ معينة مع مراعاة الحالات الاجتماعية.

تدخّل وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية في إنجاز المشاريع المعطلة وخاصّة صيانة المؤسسات التعليمية والرياضية.

سيدي الوزير، سنوات وسنوات تضيع بين طلبات العروض وهروب المقاول وغلاء الأسعار ونقص الاعتمادات.

سيدي الوزير، الشعب التونسي في 2010 و2011 نادى وقال خبز وماء مقابل حريتهم واليوم سيدي الوزير، لا خبز لا ماء ولا كهرباء واليوم مسألة الغذاء والماء والكهرباء هي مسألة أمن قومي.

هناك اليوم سيدي الوزير صفحات تقوم بتشويه قيادات عسكرية وأمنية وشخصيات سياسية وشخصيات عامّة ويمكن حتى أن تهدّد الأمن القومي للبلاد.

السيد رئيس الجمهورية مشكور استدعى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال لكن الصفحات مازالت تكتب وتبث الفتنة والبلبلة.

فالرجاء وضع استراتيجية متداخلة بين كل الوزارات المعنية لهذه الجرائم الإلكترونية والصفحات المأجورة وأخيرا تطبيق الأحكام التي تقضي بإرجاع بعض رجال الجيش إلى السلك وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري، نائب غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

صباح الخير،

مرحبا بالسيد الوزير وفريقه،

في البداية أترحّم على ضحايا حادث المرور الأليم الذي ذهب ضحيته سبعة أفراد من عقارب ومنزل شاكر. مدينتي عقارب ومنزل شاكر حزينتان اليوم وكامل ولاية صفاقس حزينة. إنّه إرهاب حوادث الطرقات مرة أخرى، الحوادث التي تسبّبت فيها طرقات مهترئة ومدمرة ومكسّرة وأُعطيت في صفقات عمومية مشبوهة ودون متابعة ومراقبة ولو كان يشرف عليها الجيش الوطني لكانت بنيتنا

التحتية أرقى وأفضل وأحسن وأكثر سلامة ولكن "الله غالب". رحمك الله يا عماد يا خيرة شبابنا والله يرحم أمك والله يرحم خونا وليد وأمه وزوجته وابنتيه والله يصبرنا ويصبر أهلهم".

أردت أن أتدخل فيما يخص النقطة عدد 4 من الفصل 10 التي تتعلق بشرط المستوى العلمي حيث تمّ اشتراط ماجستير البحث أو شهادة الدراسات المعمقة والإجازة وكلاهما في القانون. وأريد هنا أن أضمّ صوتي إلى صوت العديد من خرّيجي الحقوق والذين من واجبي أن أدافع عن حقوقهم في الانتداب وفي المناظرات وفي التشغيل وأريد إيصال صوتهم والإجابة على أسئلتهم التي لم أجد حقيقة أيّ جوابا عليها وأريدكم أن تقدّموا الإجابة في هذا السياق لو سمحتم: لماذا تمّ إقصاء الخرّيجين الحاملين للماجستير المهني والاكتفاء بشرط ماجستير البحث فقط؟ ألا يعتبر هذا من قبيل التمييز أو الظلم وتفضيل خرّيج حامل ماجستير على آخر والحال أنّ كل المتخرجين استكملوا دراستهم ومرّوا بنفس التكوين ونفس المسار. فعلى أيّ أساس وقع بموجبه تفضيل ماجستير على آخر وكأنّه في جانب ما إحالة إلى عدم الكفاءة أو عدم الثقة في التكوين وعدم الثقة في المكتسبات ولا ننسى أنّ المناظرة كانت تجرى فقط بشهادة الإجازة فلماذا لم نواصل بهذا الشرط؟

وبما أنّكم حريصون على شرط المستوى وبما أنّ الإجازة أصبحت غير كافية كما سبق وقلتم وشرط الماجستير أصبح إلزاميا، فسؤالي الذي أردت التأكيد عليه مرة أخيرة لماذا يقع حرمان هؤلاء المتخرجين الحاملين للماجستير المهني؟ وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد علي، عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد محمد علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق،

في البداية عشنا على الأقل بعض التجارب التي رافق فيها الجيش الوطني الشعب التونسي في أحلك الفترات على غرار سنوات 1978 و1984و 2011 وعشنا الحرب على الإرهاب التي كان فيها الجيش التونسي للأمانة واقفا في صف الشعب التونسي ومرّ بهذه المحنة ولم ننزلق في الظروف التي عاشها أشقاؤنا في بعض الدول العربية الأخرى على غرار الجزائر وسوريا وليبيا وغيرها.

تحيّة إلى شهداء المؤسسة العسكرية الذين ضحّوا بأنفسهم من أجل حماية بلادنا وشعبنا.

لديّ بعض المطالب بما أنّي أنتمي إلى جهة قفصة حيث توجد وضعيتين أريد التطرق إليهما: فأمّا عن الوضعية الأولى فهي تهمّ الثكنة العسكرية القديمة الموجودة بوسط المدينة والتي بقيت الآن مجرد إدارة صغيرة وروضة أطفال ونادي فروسية وتقريبا كانت محلّ تناول بين المؤسسة العسكرية وبين بلدية قفصة وبين المجلس الجهوي للبحث عن طريقة يتم بموجبها تعهّد ديوان المساكن العسكرية لتتحول إلى منطقة سكنية مفتوحة وتخفف الضغط على وضعية الاكتظاظ السكاني في وسط المدينة وتتحول إلى مآوي ومراكز خدمات للتسوق وبإمكانها أن تكون بالتالي إضافة كبيرة للتنمية في الداخل وتلحق الإدارة الموجودة في داخل المدينة بالإدارة العسكرية الموجودة في طريق القصرين بثكنة أحمد التليلي.

وأمّا النقطة الثانية، فهي تتعلق بالمطار العسكري في قفصة الذي وعلى أهميته فإنّه يستحوذ على مساحة كبيرة جدّا خاصّة على مستوى الامتداد السكاني لما نكون خارجين من منطقة القصر مرورا بالطريق المؤدّي إلى تونس.

وقبل أن نصل "Rond-Point" الحديقة هناك التنمية على مستوى الامتداد السكاني، ومن جهة اليسار نجد امتداد الخدمات لما نكون خارجين من قفصة، ولكن الجانب الأيمن يكاد يكون مغلقا ونجد به المطار العسكري والمطار المدني ونلاحظ أنّ المطار المدني قد استحوذ على مساحة كبرى كما هو نفس الشأن بالنسبة إلى المطار العسكري الذي تحصل على مساحة كبيرة كذلك.

وللأمانة في هذه المرحلة تمكّنا من خلال التواصل مع المطار المدني وتحصلنا على المساحة التي حلحلت مشكلة محطة النقل البري والتي تمثّل أزمة كبيرة لمدينة قفصة.

ولذلك هل هناك إمكانية لتقليص مساحة المطار العسكري وتعهّد إدارة ديوان المساكن العسكرية بالخدمات للمساحات خاصة لتلك المنطقة. ونحن في تصورنا الموجود في مثال التهيئة داخل قفصة وهي امتداد لمنتزه شاسع جدا ليبدأ من "Rond-Point" منطقة القصر حتى يصل إلى "Rond-Point" الحديقة وبالتالي هل هناك إمكانية لإعادة النظر في المساحة؟

هذا بخصوص المطلبين الأولين أمّا المطلب الثالث فلقد كانت لنا تجربة مع كلية العلوم وتعهّدت بها المؤسسة العسكرية وكانت قد تعرضت إلى أزمة كبيرة وأنجزت وبالتالي لدينا إشكالية حاليا تتعلق بعدد سبعة مشاريع لجامعات معطلة في علاقة بالمقاولين ولدينا مشكلة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد صابر الجلاصي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

في البداية تحية إكبار وإجلال إلى المؤسسة العسكرية قيادة وإطارات وجنود بواسل حماة الوطن والعلم والمجد والخلود للشهداء.

فيما يخص تنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 أحمل إليكم سيدي الوزير نداء من طلبة الحقوق وخاصة في النقطة الرابعة من هذا المشروع وهو الذي فيه مسّ من الحقوق المكتسبة لطلبة الحقوق عندما يشترط الماجستير للترشح دون أحكام انتقالية تتعلق بالمرسّمين حاليا بكلية الحقوق وخرّيجها وبالتالي مزيد من البطالة.

وإن كنّا متفقين على ضعف مردودية النظام الحالي وأقصد في هذا الإطار نظام أمد وهنا أتساءل: لماذا لا يتمّ تطويره أو التخلّي عنه عوضا عن هذه الحلول الناقصة والشروط الإقصائية في حق طلبة الحقوق؟

هناك حلول إصلاح المناظرات سيدي الوزير، وتكثيف الدورات التكوينية وتوجيهه حسب الاختصاصات بعد النجاح في مناظرة التربصات وأيضا غيرها من الحلول التي يمكن أن تكون ناجحة أكثر من اشتراط الماجستير.

في نهاية مداخلتي أريد أن أقول أنّ موقفنا من هذا التنقيح لا يمنعنا من تجديد تحيات الشكر والتقدير والاعتزاز إليكم وإلى جيشنا المفدّى ومن قناعاتنا أنّكم سور للوطن وأنكم حماة للعلم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال كرعاني، عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والطاقم المصاحب،

تحية خاصة إلى المؤسسة العسكرية ولكم دور أساسي في هذا الوطن.

السيد الوزير، نريد منكم العمل أكثر على الجانب الاجتماعي فيما يخص العسكريين وعائلاتهم وتدخّلا أكثر في معاضدة مجهود الدولة فيما يخص القطاع الفلاحي واستغلال الأراضي المهملة للإنتاج وخاصة بجهة القيروان ولما لا الانفتاح أكثر على المجتمع المدني.

نطلب منكم إحداث مستشفى عسكري بولاية القيروان بما أنّها ولاية داخلية وتتوسط الجمهورية التونسية وإحداث ثكنة عسكرية بجهة نصر الله ومنزل المهيري لوجود أراضي شاسعة ومناطق جبلية وغابية.

لماذا لا يتم تنظيم قافلات صحية عسكرية للمناطق الريفية صعبة الوصول إليها؟

سيدي الوزير، بخصوص الهجرة غير النظامية، نطالبكم ببذل مجهود أكثر للحدّ من هذه الظاهرة ويجب تقنين قانون الخدمة العسكرية كما يجب إيلاء عناية خاصة بعائلات شهداء المؤسسة العسكرية ونطلب إعادة إجبارية التجنيد.

السيد الوزير، أطلب من المؤسسة العسكرية التدخل في إشكالية انقطاع التيار الكهربائي والماء الصالح للشراب في أرياف القيروان لمعاضدة مجهود الدولة.

فيما يخص مشروع القانون المعروض، لماذا هذا التمييز بين طلبتنا المتحصلين على ماجستير في البحث والمتحصلين على الماجستير التطبيقي في هذه المناظرة؟ هذا أعتبره إقصاء لحاملي الإجازة التطبيقية والأساسية.

وكما تعرفون قطاع الحقوق يشكو بطالة كبيرة تنضاف إليها هذه الشروط الإقصائية بالإضافة إلى التكوين بالمعهد الأعلى للقضاء، المناظرة هي منافسة مفتوحة للجميع.

شكرا سيدي الرئيس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد سفيان بن حليمة، عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير الوفد المرافق له،

في البداية أردت التساؤل حول سبب عدم تكوين القضاة صلب المؤسسة العسكرية وبالتحديد في الأكاديميات العسكرية التي يتخرج منها المهندسين والطيارين والمحاسبين ولماذا لا يتمّ إدراج الدراسات القانونية والحقوق في مناهج الأكاديميات العسكرية والتلامذة الضباط المتميزين يتمّ اختيارهم ليكونوا قضاة للمستقبل؟ وبالتالي نضمن اندماج القاضي العسكري في الحياة العسكرية.

ثانيا سيدي الوزير، هناك ضبابية كبيرة في الفصل 10 النقطة عدد 6 جديدة من الفقرة الأولى وخصوصا لما نقول "أن يكون حسن السيرة والسلوك" فهل يخضع هذا الشرط للسلطة التقديرية لأعضاء اللجنة المشرفة على المناظرة أم يجب إثباته من طرف المترشح عن طريق وثائق أو إثباتات أخرى لا أعلمها؟ وبالتالي نرجو منكم بعض الإيضاحات في هذا الصدد.

وختاما سيدي الوزير، أردت أن أطرح مسألة التزود بالمواد الغذائية للثكنات العسكرية حيث كانت في السابق تتمّ على مستوى جهوي وكانت لدى الثكنات ميزانية ويقع تزويدها من المزودين الموجودين في الجهة وهذا كان يخلق حركية اقتصادية مما يمكّن المزودين الصغار من تحقيق مدخول للربح ولكن اليوم أصبح التزود على مستوى المركز وكل ثكنة تقوم بإرسال مطالب في التزويد لحاجياتها ويتمّ التزوّد على نطاق مركزي لإرسالها إلى الثكنات وقد أثّر هذا النوع من صفقات التزود على جودة أكلة العسكري من الناحية السلبية خاصة وأنه كلما تزداد الكمية تقلّ الجودة.

المرجو منكم سيدي الوزير، بما أنّ بعض الثكنات العسكرية لديها صعوبة في التزود هناك إمكانية لمن يريد أن يتزود من المركز أو توفير ميزانية للتزود من الجهة التابعة له وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب، عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير،

مرحبا عن طريقكم بكل منتسبي قواتنا العسكرية وكذلك قواتنا الحاملة للسلاح والحماية المدنية،

سيدي الوزير، بالرجوع إلى مشروع القانون نلاحظ أنه من بين شرح الأسباب العمل على انتقاء الأكفّاء والمتميزين خلال كامل مسارهم التكويني بالجامعات يعني هنا ركّزنا على التكوين النظري للذين سيلتحقون بالمؤسسة العسكرية وأنتم تعلمون أنّ الذي ينجح في المناظرة سيلتحق بالمعهد الأعلى للقضاء حيث سيتلقّى تكوينا نظريا عاما وتكوينا تطبيقيا عاما. وهنا سيدي الوزير وحسب تجربتي كان من الممكن ومن الأجدر أن لا نشترط الماجستير ونمكّن المترشح من المشاركة في المناظرة ويمكن أنْ لا يكون المترشح متحصلا على الماجستير لكن لديه زاد معرفي ثريّ جدّا من الناحية النظرية، وعوض أن يدرس سنة في التكوين النظري بالمعهد الأعلى للقضاء وهذا يتطلب تنقيحا كاملا لنظام الدراسة بالمعهد يمكن للمترشح أن يدرس سنتين من التكوين في المحاكم والتربصات وغير ذلك..

الملاحظة الثانية سيدي الوزير تتعلق بعبارة "وعلى الأقل أو شهادة معادلة" وهنا أتوجّه بسؤال على سبيل المثال هناك بعض الأسلاك من دخلوا إلى المعهد الأعلى للقضاء ومتحصلين على الإجازة واجتازوا المناظرة وهنا أتحدّث عن مستشار نزاعات الدولة الذي تحصل على شهادة ختم الدروس بالمعهد الأعلى للقضاء واليوم لديه

شروط أخرى بما أنّ لديه الإجازة فقط ويريد أن يدخل لاجتياز مناظرة في القضاء العسكري ولديه شهادة التخرّج من المعهد الأعلى للقضاء التي هي الشهادة نفسها المخولة للقاضي العسكري أن يتخرّج بها من المعهد الأعلى للقضاء وسؤالي هنا هل أنكم ستعتبرونها كشهادة معادلة أو شهادة غير معادلة؟

بالنسبة إلى الملاحظة الثالثة سيدي الوزير المتعلقة بعبارة "السوابق العدلية المخلّة بالشرف" فهي عبارة عامة وقابلة للعديد من التأويلات.

ملاحظة أخرى تتعلق بعدد المحاكم العسكرية الابتدائية وعددها ثلاثة وأنا أعتبرها قليلة ويمكن التفكير في تدعيم القضاء العسكري بمحاكم ابتدائية أخرى أو حتى استئنافية في بعض الجهات وتقريبها من المتقاضين.

سيدي الوزير، الجميع يريدون إعادة النظر في آلية التعيينات الفردية وبالتالي إقرار إلزامية الخدمة العسكرية وخاصة "الرافل" كمساهمة من المؤسسة العسكرية في إعادة بناء هذا المجتمع الذي وقع تدميره عبر السنين فالشباب هو الحلّ ومن بين وسائل الحفاظ على الشباب هي الخدمة العسكرية أي أنّ التعيينات الفردية هي من المسائل التي أثّرت وفق تقديري على المؤسسة العسكرية فلا يمكن أن يكون الحصول على المال هو الحلّ.

من جهة أخرى، لا بدّ للجيش الوطني أن يقوم اليوم بدوره في مجال التنمية والدورة الاقتصادية على غرار مشروع رجيم معتوق الذي أعتبره تجربة طيبة للغاية، فماهي استراتيجيتكم في هذا المجال بالمقارنة مع مؤسسات عسكرية أخرى في دول أخرى على غرار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترمة السيدة عواطف الشنيتي، غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

النائب المحترم السيد علي زغدود، عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى أحرار وحرائر تونس الأبيّة،

تحية إلى معالي وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

إنّ كتلة لينتصر الشعب تثمّن مجهودات المؤسسة العسكرية وتترحّم على شهدائها الأبرار وعلى كل شهداء الوطن.

اليوم وفي إطار الوفاء والولاء للوطن وحماية السيادة الوطنية تكون مسؤولية هذه الوزارة السيادية أكثر من غيرها في الاضطلاع بهذا الواجب المقدس.

سيدي الوزير، الدولة التونسية تعيش اليوم ظرفية صعبة ماديا واقتصاديا وتنمويا واجتماعيا وهي في حاجة إلى تجنيد كل طاقاتها بما فيها مؤسستكم الموقرة خاصة وأنّ هذا الدور التنموي اضطلعت به سابقا وزارتكم من خلال تشييد البنية الأساسية وإحياء واستصلاح الأراضي على غرار المشروع العملاق مشروع رجيم معتوق بجهة قبلي. العودة إلى هذا الدور أصبحت أكثر ملحة من أيّ وقت سبق.

إنّ كتلة لينتصر الشعب تهيب بمجهودات المؤسسة العسكرية في حماية حدودنا البرية والبحرية والجوية ونشدّ على أياديكم لمزيد مواصلة هذا الدور خاصة في ظل التحديات التي نعيشها اليوم وهي عديدة ولعلّ أهمّها الهجرة غير النظامية.

سيدي الوزير، إنّ كتلة لينتصر الشعب ترى أنّه بات من الضروري اليوم مراجعة المناطق العسكرية العازلة والمغلقة على طول الشريط الحدودي نظرا إلى شساعة مجالها الجغرافي أولا وما سبّبته في بعض المناطق من حَدّ وضرر للأنشطة الاقتصادية للمواطنين ولقطاع تربية الماشية وبعث المشاريع في هذه المناطق.

أيضا سيدي الوزير، في إطار الدور الاجتماعي لوزارتكم الموقّرة المطلوب منكم إقرار إجبارية التجنيد وإلغاء التعيينات الفردية وتزويد المناطق الحدودية بأطباء عسكريين وتحويل المصحة العسكرية بالقصرين إلى مستشفى عسكري خاصة مع توفّر العقار.

سيدي الوزير، في الختام نجدّد تقديرنا لمجهودات المؤسسة العسكرية ولبواسلها وندعو كافة الزملاء إلى المصادقة على هذا القانون والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في تقرير اللجنة.

عاشت تونس حرّة منيعة أبد الدّهر، يحيا جيشنا الوطني الشعبي لينتصر الشعب وإن عشنا فنعيش معا وإن متنا فسنتقاسم الكفن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى، عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

الشكر لكل قواتنا المسلّحة على كل مجهودها الحربي،

مرحبا بالسيد الوزير المحترم والوفد المرافق له،

أولا، إن تنقيح المرسوم عدد 70 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط نظامه الداخلي الخاص بالقضاة العسكريين، أعتبر هذا التعديل مهم جدا ودافع إلى استقلالية القضاء العسكري ونزاهته وكفاءته وسيدفع إلى إغلاق الباب عن كل من يشكك في القضاء في الداخل والخارج وسيدفع هذا التعديل إلى أن تكون المحاكم العسكرية جزء لا يتجزّأ من القضاء العام وأن تقيم هذه المحاكم العدل بطريقة تمتثل تماما للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

بما أنّ صوت الاستقلالية والمصداقية يمرّ حتما عبر هذا التعديل وإجراءات شروط تعيين القضاة ومؤهلاتهم ونزاهتهم وكفاءتهم وتعتبر هذه الضمانات استقلالية القضاء استقلالا فعليا عن التدخل السياسي من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية خاصة وأنه من بين الشروط المستوجبة أن لا تكون له سوابق عدلية مخلّة بالشرف وأن يكون حسن السيرة والأخلاق وأن يكون محرزا على الشهادة الوطنية لماجستير بحث أو شهادة الدراسات المعمقة في اختصاص القانون على الأقل أو شهادة معادلة لها مع الشهادة الوطنية للإجازة أو الشهادة الوطنية للإجازة الأساسية أو شهادة الأستاذية أو شهادة معادلة لها في الحقوق أو في العلوم القانونية. وأعتبر هذا تحدّيا واضحا لكي يمكّنهم أن يؤدوا عملهم

باستقلالية بمنأى عن الضغوط الخارجية ولضمان منعهم من التصرف بطرق قد تؤدي إلى إقامة العدل على نحو مستقلّ ونزيه.

سيدي الوزير المحترم، أهيب بالقوات العسكرية وأدعو من هذا المنبر إلى مراجعة إجراءات المنطقة العسكرية خاصة في جهة الذهيبة ورمادة التي أصبحت نقمة على بعض الفلاحين وعلى المتساكنين القريبين جدا مثل سكان الذهيبة الذين لديهم أملاك داخل المنطقة وأدعو أيضا بكل ودّ سيدي الوزير إلى أن يكون لتواجد المؤسسة العسكرية في تلك المنطقة وهو تواجد مكثّف دور تنموي وفعّال.

كذلك سيدي الوزير، أثمّن وأهيب بمجهودات الصحة العسكرية لما تقوم به من عمل جبار وجهد كبير في معتمدية رمادة من عناية بالمواطنين المحرومين من الصحة والمحرومين من طبّ الاختصاص، ولما لا سيدي الوزير أن تكون للصحة العسكرية أيضا دور في منطقة الذهيبة الحدودية تلك المنطقة المرابضة على الحدود وهي مساندة لقواتنا في السراء والضراء وفي كل الأوقات الصعبة على بلادنا علما بأنّ جمعية القدماء العسكريين بالذهيبة قد راسلتكم عديد المراسلات.

كما لديّ بعض النقاط الحساسة أرجو أن أقدمها لكم مباشرة بعد هذه الجلسة نظرا لحساسيتها وشكرا سيدي الوزير.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر وفّقكم الله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمود شلغاف، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية طيبة إلى جيشنا الوطني والمجد والخلود لشهداء المؤسسة العسكرية،

بما أنه يوجد نقصا في عدد القضاة العسكريين باعتبار أنه لم يقع تعويض المحالين على شرف المهنة بسبب تعطل الانتدابات وبما أنّ وزارة المالية رخّصت بصفة استثنائية في انتداب 40 قاضا عسكريا لمدة خمس سنوات بوتيرة 8 قضاة في السنة، فإنّ هذا القانون أصبح يكتسب صبغة استعجالية أكبر لتمريره خاصة في الوقت الذي تعذّر الانتداب فيه سنتان على التوالي بسبب جائحة كورونا.

السيد الوزير، منذ سنة 1992 إلى سنة 2012 خصّصت طائرة عمودية لنقل الحالات الاستعجالية من المستشفى الجهوي بقرقنة الى المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة أو الهادي شاكر بصفاقس، لكن منذ 2012 توقّفت الطائرة عن العمل ووقع حرمان متساكني قرقنة من هاته الخدمة وهو ما تسبّب في عدم إنقاذ بعض المصابين في حوادث طرقات خطيرة بجزر قرقنة أو بعض المرضى الذين يتعرضون إلى أزمات قلبية فجئية حادّة أو غيرهم.

خلال العشرين سنة التي وقع فيها تخصيص طائرة عمودية لفائدة متساكني قرقنة وقد كانت هذه الطائرة على ملك شركة "TUNISAVIA"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مازالت لك دقيقة ونصف بالضبط.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس.

إذن خلال العشرين سنة التي تم فيها رصد طائرة عمودية لفائدة متساكني قرقنة كانت هذه الطائرة على ملك شركة "TUNISAVIA" ومتطوعة بها للجهة وتؤجر فيها شركة "SEREPT" التي تشتري الـ "Kérosène" الخاص بها ولكن سنة 2012 تخلّت شركة "TUNISAVIA" عن التطوع وبذلك تمّ حرمان متساكني قرقنة من هذه الخدمة.

سيدي الوزير، بما أنّ جيشنا الوطني يمتلك طائرات عمودية ونحن على ثقة بأنّ جيشنا سباق في التضامن مع شعبنا من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب، نرجو منكم تخصيص طائرة لنقل الحالات الاستعجالية من قرقنة إلى صفاقس في انتظار تطوير قسم الإنعاش الذي تمّ إحداثه حديثا إلى قسم جامعي وهذه الطائرة تستطيع أن تلعب دورا ثانيا في حماية شريطنا الساحلي من الإبحار خلسة والتصدّي لمافيا "الحرقة والتحريق" وذلك بمراقبتها للشريط الساحلي لجزر قرقنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي، عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى السيد وزير الدفاع والطاقم المرافق له،

ومن خلالكم نوجّه تحية إلى كل منتسبي المؤسسة العسكرية،

مشروع القانون جاء متأخرا وكان بالإمكان تفادي الجدل الحاصل في علاقة بطلبة الحقوق لو تمّ إدماجهم مع هذا الشرط ليكون متماشيا في نفس الوقت الذي جاء فيه قرار الماجستير بالنسبة إلى القضاء العدلي وهو الذي عطّل فتح المناظرات التي كانت من المؤمّل أن تقع منذ 2019 واليوم نحن في سنة 2023 ولدينا نقص فادح في سلك القضاء العسكري.

شرط الماجستير للمشاركة في المناظرة أصبح شرطا يهيمن على جلّ المناظرات الخاصة بقطاع الحقوق وهذا عادي جدا حتى يكون مستوى قضاتنا التونسيين أعلى من المستوى الحالي ولكن السيد الوزير أردت أن تكون المناظرة مفتوحة لكافة أنواع الماجستير وليس مقتصرة على ماجستير البحث فقط وهذا يقصي فئة كبيرة من طلبة الحقوق الذين ينتظرون فرصة لمثل هذه المناظرات نظرا إلى شحّ المناظرات على مستوى القطاع وبما أنّ سيادتكم دكتور في القانون فأنتم على معرفة بهذا المجال.

مشروع القانون كما قلت يقصي فئة كاملة من الطلبة المتخرّجين في السنوات الفارطة والذين لم يدخلوا مرحلة الماجستير لأنّ هناك طلبة انقطعوا عن الدراسة منذ سنة 2019 ولم تسنح لهم الفرصة لاجتياز الماجستير وطبيعي هذا القانون لم يشملهم لأنّه ليس له أثر رجعي.

سيدي الوزير، سأتحدّث عن اللامركزية في المناظرات التي تدعمها الدولة ونحن نريد أن يجتاز الطلبة المناظرات في ظروف طيبة وممتازة، وأنتم تعرفون أنّ الطلبة الذين يأتون من مناطق الشمال والجنوب للبلاد هم في أمسّ الحاجة إلى المستلزمات المادية

وأنّ أغلب عائلاتهم لا تقدر أن توفّر لهم كل الحاجيات الضرورية من كراء وأكل وتنقّل ليتمكّن الطالب من اجتياز المناظرة التي يحلم بها.

سيدي الوزير، نتمنى كذلك الترفيع في طاقة الاستيعاب نظرا إلى أنّ المناظرة من المفروض أن تكون مفتوحة من 2019 بطَاقةِ استيعاب 24 ونتصور أننا بعد أربع أو خمس سنوات تكون طاقة الاستيعاب أكثر من 24 قاض على مستوى الانتداب.

كذلك الترفيع في سنّ التناظر الذي حرم العديد من خرّيجي قطاع الحقوق ونتصور 45 سنة أمر إيجابي ومن خلالكم نتوجّه إلى السيدة وزيرة العدل التي ينبغي أن تعرف أنّ أهم مطلب من مطالب خرّيجي قطاع الحقوق هي مناظرة عدول الإشهاد ومناظرة عدول التنفيذ التي ومنذ عشر سنوات لم يتم فتحها.

بالنسبة إلى تقرير اللجنة وبعد قراءته استوقفتني نقطة تتمثل في أنّ اللجنة كانت تطالب بإقصاء خرّيجي قطاع الحقوق الطلبة المنتمين إلى أحزاب وهو أمر أعتبره خطير جدا وأؤكد لكم سيدي رئيس اللجنة أنّ طلبة الحقوق مسيسين ويمارسون السياسة على مستوى المنظمات الطلابية والجمعيات وبعضهم منتسبين إلى أحزاب وما أؤكّده أنّ طلبة الحقوق مائة بالمائة محايدون وأنا أحدهم ومنتمي إلى حزب وهو أمر يشرّفني وليس لنا أي انتماء آخر إلاّ لهذا البلد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترمة السيدة منال بديدة، غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والإطارات المرافقة له،

تحيه إكبار إلى جيشنا الوطني مصدر الأمان الدائم لتونس والتونسيين ومصدر الفخر،

السيد الرئيس، قبل الانطلاق في ملاحظاتي لي ملاحظة في خصوص تقارير اللجان المعروضة علينا أريد أن أستفسر لماذا يتمّ في جميع التقارير ذكر عبارة " قال أحد النواب وذكر أحد النواب وأثار أحد النواب وتساءل بعض النواب" أليس لدينا أسماء تذكروننا بها؟ خاصة وأنه في اللجان نقترح العديد من الأفكار نريد أن تنسب إلينا بالاسم للتوثيق فالرجاء السيد الرئيس أن يتمّ مستقبلا ذكر أعمالنا بالاسم في تقارير اللجان.

اليوم يعرض علينا قانون لتنقيح شروط انتداب القضاة العسكريين وورد فيه استعجال نظر على أساس السيد الوزير لو استعجلنا النظر سيقع انتداب في القضاء العسكري أبناء الشعب المفقّر"والزواولة " أمثالنا لأنه بصفتي بنت الحقوق ومن المتميزين في الدراسة ومرسمة في الدكتوراه ولي ذكريات أليمة مع هذه المناظرات في علاقة بممارسات موجودة قبل الثورة وكنا نتمنى أن تتغير ولكنها بقيت متواصلة بعد الثورة.

بالنسبة إلى هذا المرسوم، كنت أتمنى أن يرد علينا تنقيح لكامل المرسوم خاصة وأنّ به العديد من النقاط التي تستحق المراجعة وأسرد هنا نقطتين على سبيل المثال كالتعارض بين الفصل 5 و14 وأيضا ملاءمة هذا القانون لمنظومة حقوق الانسان في كينونتها وأتمنى أنه لو ورد علينا تنقيح كل الفصول كان أفضل.

بالنسبة إلى النقطة عدد 2 سيدي الوزير، يوجد بها حشو "أن يكون سنّه 22 عاما على الأقل بتحديد هذه وفق الأحكام المتعلقة بالانتداب في القطاع العمومي" لماذا هذا السطر والنصف الذي يمكن التخلي عنه؟

بالنسبة إلى النقطة الرابعة سيدي الوزير، هناك ظلم كبير لأصحاب الماجستير المهني خاصة وأنّ الفرق بين ماجستير مهني وماجستير بحث هو أنّ ماجستير البحث يخوّل للترسيم في شهادة الدكتوراه وماجستير المهني يخوّل للحياة العملية وبالتالي كان من الأجدر والأفضل اعتماد عبارة الشهادة الوطنية للماجستير بفرعيه خاصة وأنّ شعبة الحقوق فيها ظلم كبير من الدولة منذ البداية وهذا القانون فيه ظلم كبير لأصحاب الماجستير المهني.

كذلك سيدي الوزير أتساءل حول النقطة 6 التي تنص "على أنْ لا تكون له سوابق عدلية مخلّة بالشرف" وهل توجد سوابق عدلية غير مخلّة بالشرف؟ فحتى سرقة ورقة فهي تعتبر مخلّة بالشرف وبالتالي كان من الأجدر تركها وفق العبارة التالية" أن يكون نقيّ السوابق العدلية" وكذلك عبارة "حسن السيرة والأخلاق" فهي كلّها عموميات لا تتماشى مع المصطلحات القانونية وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترمة السيدة عواطف الشنيتي، غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيد وزير الدفاع ومرحبا بإطارات الوزارة،

تحية إكبار وإجلال إلى الجيوش الثلاث، أريد أن أقول لكم أنّ تونس قوية بكم.

السيد الوزير، سأصوت بنعم لصالح هذا القانون لأنه يوجد لدينا نقص فادح في سلك القضاة العسكريين وتونس حاليا في حاجة إليهم.

السيد الوزير، أريد أن أطلب منكم أن تقوم وزارة الدفاع الوطني بمزيد معاضدة مجهود وزارة التجهيز والإسكان خاصة في مجال البنية التحتية ونحن لدينا العديد من المشاريع المعطلة خاصة وأنّ الوزارة تزخر بالعديد من الإطارات.

السيد الوزير، أريد كذلك أن أطلب منكم خاصة في ميدان التعاون في المجال الفلاحي وأنا ابنة الشمال الغربي وابنة باجة معتمدية تبرسق. وفي الماضي عندما كنت صغيرة كان الجيش الوطني خاصة في موسم جمع صابات الزيتون والقمح ينزل إلى الحقول ويعاضد مجهودات الدولة ولكن هذا الأمر لم يعد موجودا اليوم رغم أنّ العديد من المحاصيل الفلاحية فسدت وتم إهدارها "وأكلها الحمام كما قال البعض" والدولة بقيت تعاني من النقص الفادح الموجود في المنتوجات الفلاحية.

كما أريد كذلك السيد الوزير أن أطلب منكم أن ترفعوا في الانتدابات خاصة في صفوف الشباب، لماذا؟ لأنّ الشباب اليوم فقد الأمل وأبناء الريف والقرى المهمشة والمناطق الداخلية لم يعد لهم أصلا أمل في الحياة.

ولذا السيد الوزير، المرجو أن يتمّ تمكينهم من تعلّم حرفة في وزارة الدفاع وتعلّم العديد من الأشياء مع تمكينهم من شهائد

تساعدهم على الانخراط في سوق العمل عند إنهاء الخدمة العسكرية ومغادرة الثكنة وشكرا.

عاشت تونس وعاشت الجمهورية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السادة النواب، المحكمة العسكرية عرفتها منذ نهاية السبعينات عندما كانت تجلس في وزارة الدفاع. وعرفت قضاة أفاضل مثل المرحوم فرج الضميّد وبلحسن الحناشي وهم من القضاة العدليين الذين ترأّسُوا وزارة الدفاع وعرفت مديري القضاء العسكري مثل المرحوم مصطفى بوعزيز آمر اللواء وآمر اللواء السيد البشير قزقز وأستطيع أن أؤكد لكم كشاهد وكمتعامل وكمحامي متمرّن وانتسبت لمهنة المحاماة وسنّي لم يتجاوز الخمس والعشرين سنة أنّ المعاملة في تلك المحاكم كانت راقية جدّا مع السادة المحامين ومع كل المتعاملين في نطاق احترام القانون.

وبالتالي أعتبر القضاء العسكري مفخرة لوطننا في حدود اختصاصه ثم انتقل بعد ذلك كمحكمة إلى نهج مفتاح سعد الله وكان محكمة بدرجة واحدة إلى أن أصبح التقاضي على درجتين.

وهناك مسألة هامة أعتقد وأنّ السادة القضاة العسكريين علينا أن نطرحها وهو أنه أصبحت المحاكم العسكرية تتعهّد بالدعاوى المدنية أي القيام بالحق الشخصي منذ سنة 2011 وبالتالي هاته التجربة أعتقد وأنّه لابدّ من تقييمها الآن من حيث تأثيرها على أداء المحكمة العسكرية ومن حيث تأثيرها على أنّ القضاء العسكري سوف يخرج عن اختصاصه في خصوص الاهتمام بالجرائم العسكرية فقط ويصبح يهتم بالدعاوى المدنية وربما في اهتمامه بالدعوى المدنية قد يقرّبه من حيث الاختصاص من القضاء العدلي الذي له علاقة مباشرة بالمجتمع ولذلك نعتقد أنّه حان الوقت لتقييم هاته التجربة إمّا تدعيمها أو ربما مراجعتها لأن المسألة والتنقيح جاء في ظلّ وضع معين تمرّ به البلاد.

من الممكن حاليا وقد استقرت الأمور في بلادنا لما لا نطلب من السادة المشرفين على القضاء العسكري تنظيم ندوة يشترك فيها السادة القضاة العدليين والسادة المحامين والسادة الأساتذة الجامعيين المختصين في القانون وبالتالي ربما بالنسبة إلينا سنعطي للقضاء العسكري الإمكانيات الأفضل للاهتمام بالجرائم العسكرية وخاصة وأنّ الجرائم التي تهم الأمن القومي الآن تكاثرت والأفضل أنّ القضاء العسكري يبقى مختصا بما يهمّ الأمن القومي.

شكرا لكم وأستسمحكم لأنّي تقدّمت بهذه الملاحظات لأنني تواصلت مع المحكمة العسكرية منذ ما يزيد عن 47 سنة ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأوجّه التحية لكل السادة القضاة العسكريين الذين عرفتهم وكانوا من أصحاب الأخلاق العالية والرفيعة وفيهم من التحق بمهنة المحاماة وشرّف مهنة المحاماة فتحية لكم.

الكلمة الآن للسيد وزير الدفاع الوطني ليتولى الردود فليتفضل.

السيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة النواب المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بتهاني الصادقة للثقة التي حظيتم بها لتمثيل الشعب في هذا المجلس الموقر ولأجل ذلك فإني أتقدم لكم بتمنياتي بالتوفيق في مهمتكم النبيلة.

كل الشكر لمشاعركم الصادقة نحو المؤسسة العسكرية وهذا ليس غريبا ليس فقط من نواب الشعب وإنما كذلك من كل مواطن تونسي غيور على بلده.

منذ أول قدومي لهذا المجلس اليوم شعرت بالفخر والاعتزاز لكل ما استمعت إليه من مشاعر صادقة تجاه المؤسسة العسكرية ولا يمكن لي إلا أن أؤيد وأشاطر وأنخرط في هذه المشاعر الموجهة إلى المؤسسة العسكرية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة النواب المحترمون،

نعلم جيدا أن حضوري اليوم في إطار هذه الجلسة العامة بمناسبة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح مرسوم سنة 2011 في نقاط ثلاثة. وفوجئت مفاجئة سارة باتساع مجال المداخلات والاستفسارات والطلبات والملاحظات وأقول إنها مفاجئة سارة لأنه لا يمكنني أن ألوم كل نائب يريد أن يعبر عما يخالج صدره من هواجس ومن طلبات سواء تعلقت بمشروع القانون الأساسي أو بالحياة العامة متوجها إلى المؤسسة العسكرية شاكرا مجهودها راجيا منها كل ما ينتظره أي مواطن تونسي.

سوف أحاول أن أشفي غليل أغلب المتدخلين، أغلب ملاحظاتهم، أغلب طلباتهم ولكن دون أن أحيد عن المسألة الرئيسية التي من أجلها أنا موجود اليوم.

سأترك المسألة الرئيسية التي هي موضوع هذه الجلسة العامة إلى النهاية وسأحاول أن آتي على مختلف التساؤلات والاستفسارات والطلبات وما جاء على لسان مختلف النواب المحترمين من رجاء.

أقول في البداية وسأحاول احترام نسق الملاحظات والمداخلات يعني مثلما أتت المحاولة سأحرص على أن تكون مكللة بالنجاح.

أول ملاحظة أظنها كانت بشأن مركز الأدوية الخصوصية بالمستشفى العسكري بقابس. أقول بسرعة لو عدتم إلى موقع وزارة الدفاع الوطني لتبينتم أن هناك اتفاقية أبرمت بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المجال واليوم المركز الوطني للأدوية الخصوصية بالمستشفى العسكري بقابس موجود بصدد البناء والتهيئة ونتمنى أن يكون ذلك في أقرب الآجال.

بالنسبة إلى الهجرة غير النظامية، سبقني في ذلك السيد وزير الداخلية وأنتم تعلمون أن المسألة أمنية بامتياز، مسألة أمن قومي قال فيها السيد وزير الداخلية ما يجب قوله. وما أضيفه إلى ذلك هو كل الشكر لأبناء المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية وكل القوات الحاملة للسلاح لما تقدمه اليوم من مجهودات تصديا لهذه الظاهرة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

كل يتدخل حسب ما يضبطه القانون لمجال تدخله فهناك تدخلات متكاملة بين مختلف القوات وجميع هذه القوات، تعلم جيدا حدود ومجال تدخلها، الكل يعمل لفائدة الوطن لا أكثر ولا أقل.

بالنسبة إلى الخدمة الوطنية، حماس أتفهمه وأوافقه والخدمة الوطنية مازالت إلى اليوم بحسب قدرة المؤسسة العسكرية وقدرة الاستيعاب والظروف الاقتصادية والمالية.

اليوم المؤسسة العسكرية ما زالت وفية لدورها في تمكين الشبان اختيارا أو اضطرارا طوعا أو بحكم القانون بمقتضى الإعلانات التي تشاهدونها في كل دورة من دورات الخدمة العسكرية

على شاشة التلفزة الوطنية وفي ذلك مواصلة لنهج المؤسسة العسكرية في تمكين كل مواطن راغب في الالتحاق بها أو كل مواطن مطلوب للالتحاق بها لأداء الواجب الوطني. واعلموا جيدا أن المقابل موجود وأن الكلفة التي تتحملها المؤسسة العسكرية موجودة وهذا بطبيعة الحال وفق النصوص سارية المفعول في هذا المجال.

بقي وهنا أعرّج على هواجس بعض النواب المحترمين الذين شددوا على ما يلقاه بعض الطلبة الذين بعد عودتهم إلى أرض الوطن قد يفاجئوا بإجراءات تطبق عليهم، وهي إجراءات قانونية وتحرص المؤسسة العسكرية ممثلة في إدارة القضاء العسكري على تمكين هؤلاء الطلبة الذين لم يتسن لهم الحصول على إعفاء أو ربما لم يقوموا بأداء الخدمة الوطنية أو لم يقوموا بتسوية وضعياتهم تمكنهم من إجراءات مستعجلة لتسوية وضعياتهم مباشرة في المطار بالاعتراض وتعيين جلسة في أقرب وقت ممكن بل وأكثر من ذلك إعطائهم إمكانية أن يقع تمثيلهم من أي قريب لهم لتسوية ملفهم إجرائيا أمام القضاء العسكري.

بالنسبة إلى المناطق الحدودية وهناك مشاغل وربما بين ظفرين تذمرا لإتساع رقعة المناطق الحدودية وإلى الضوابط وإلى القيود التي تسحب هذه المنطقة العسكرية الحدودية أو المناطق العسكرية المغلقة، أقول في كلمة أن الحدود الأساسية للأفراد مقدسة عبر التاريخ وتعرف حدودها في مقتضيات الأمن والدفاع واليوم أمن المواطن وأمن البلاد يفرض نفسه ولا يغيب عن السادة النواب المحترمين ما تعيشه البلاد التونسية اليوم من تحديات تفرض أن تحترم فيها الأولويات ولا أظن أولوية الأمن والدفاع تسبقها أولوية أخرى.

قلت كل المشاغل وكل التساؤلات التي تتجاوز موضوع هذه الجلسة العامة مرحب بها بل هي دليل إيجابي على الشعور الذي يكتنف السادة النواب وكنت أتمنى أن تحظى كل نقطة من هذه النقاط التي استمعت إليها بجلسة عامة وهذا ليس على تونس بعزيز وليس على المؤسسة العسكرية بعسير ويفرض نفسه ولكن سأحاول أن آتي على أهم المسائل لأن الجلسة العامة مخصصة لموضوع معين والمؤسسة العسكرية لا يضيق صدرها بالاستجابة لأي طلب للخوض بتعمق في أي مسألة من المسائل التي جاءت على ألسنة مختلف النواب المحترمين.

أمر إلى نقطة أخرى وهي العمل الاجتماعي، تأكدوا السادة النواب وكما يقول الفيلسوف باشلار "الواقع ليس ما نشير إليه بل ما نبرهن عليه" كل الأدلة موجودة على أن الوازع الاجتماعي والوازع الإنساني يحظى بمكانة هامة ومكانة الصدارة في المؤسسة العسكرية كيف ذلك؟ ليس فقط بالنسبة إلى العسكريين المباشرين وإنما كذلك وخاصة بالنسبة إلى العسكريين الذين أحيلوا على شرف المهنة وفاء من المؤسسة العسكرية لأبنائها وهم يحضرون في كل المناسبات ويحظون بالعناية التامة اجتماعيا وصحيا بل وأكثر من ذلك بإمكان كل من أتيحت له الفرصة أن يعاين الشباك الخاص بخدمة المتقاعدين في المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس خصيصا وهناك بطبيعة الحال مقر ودادية متقاعدي المؤسسة العسكرية وهم موجودون في كل المناسبات.

ليس هذا فقط بل وكذلك الأبواب مفتوحة على مصراعيها لكل حالة إنسانية اجتماعية ليست فقط مقتصرة على المؤسسة العسكرية بل وكذلك إلى كل المدنيين. ولا أخفي سرا بل هو الواقع والقانون الذي ينطبق على المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس وكل مؤسسة صحية عسكرية يخوّل لها القانون التعامل مع المدنيين وفق شروط لعل أولها هي الانخراط بالصندوق الوطني للتأمين على المرض وشروط أخرى متعلقة بالناحية الصحية وتقرير إلى غير ذلك.

كل هذا لا يمنع ولن يمنع المؤسسة العسكرية من قبول الحالات الحرجة لا سيما الحالات التي قد تكون ضحية اعتداءات يعني بأي صفة توصف لا ندخل في هذا المجال على غرار حادثة الغريبة. والسيد النائب يعلم جيدا وتواصل معي مباشرة وتواصلت معه مباشرة ويعلم أن التواصل موجود مع المؤسسة العسكرية والتفاعل كان موجودا وله سند وأدلة في أن من أصيب من المدنيين لقي العناية ولكن بطبيعة الحال العناية وجدها ويجدها كلما اقتضت الضرورة ذلك فأبواب المؤسسة العسكرية مفتوحة للجميع في نطاق ما تسمح به التراتيب والإجراءات وخاصة في نطاق ما هو ممكن ومتاح من حيث قابلية الأسرة وتوفر جميع الوسائل والفضاءات بطبيعة الحال على قدر المساواة لكل المواطنين دون تميز نراعي في ذلك الحالات الحرجة ذات الطابع الإنساني الاجتماعي عسكري أو غير عسكري ليس هذا الإشكال، هذا ما أريد أن أؤكد عليه وقلت كل شيء موجود وموثق.

اليوم يقولون نتمنى أن تصل الصحة العسكرية إلى كامل تراب الجمهورية، هي كذلك ولكن بحسب البرامج وبحسب الضرورات وبحسب القدرات والأولويات.

القوافل الصحية العسكرية لم تقف مع جائحة كورونا بل ما زالت متواصلة إلى اليوم وهي تدور من حيث المكان ومن حيث الزمان بالتوازي مع إنشاء مؤسسات صحية سواء كانت مصحات متعددة الاختصاصات أو كانت مستشفيات.

وهنا أمر إلى المستشفى العسكري الإستشفائي الجامعي بصفاقس، اليوم كل الحرص والاهتمام منصب على هذا المستشفى للشروع في أقرب وقت ممكن حتى نوفر الضمانات الصحية وحتى نستجيب لحاجة المستشفى العسكري بصفاقس من الانتدابات.

أنتم تعلمون اليوم أن كل مواطن مطالب بالتفهم والتفاعل الايجابي مع الوضعية الاقتصادية والمالية التي تدعو كل فرد منا إلى أن يحرص على المساهمة فيها للتعويل على المجهود الذاتي.

الانتدابات مبرمجة إذن وكل الشكر لمختلف الوزارات والاهتمام للسيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والسيدة رئيسة الحكومة وكل الوزارات على التفاعل لسد هذه الحاجيات المتعلقة بالانتدابات، استجابة للحاجات الملحة والمستعجلة اليوم بالنسبة إلى المستشفى العسكري بصفاقس.

وزارة الدفاع الوطني حريصة اليوم على أن يحصل الانطلاق، لا تنسوا أنه كان مستشفى ميدانيا لمكافحة جائحة كوفيد وما ترتب عن ذلك حتى على مستوى التجهيزات ولا بد اليوم مع صدور هذا الأمر من أن يدخل هذا المستشفى حيز العمل في أقرب الآجال بإذن الله.

تخصيص الطائرات العسكرية لقرقنة وصفاقس، ليس لقرقنة وصفاقس فقط بل كلما احتاجت ودعت الضرورة كما يقول النص القانوني "أحوجت الضرورة" فإن جيش الطيران وكل الجيوش المنتمية إلى المؤسسة العسكرية وفاء للوطن تستجيب وتتفاعل.

ويعلم السيد النائب أن جريح عملية جربة وقع نقله بالطائرة العسكرية وليس في ذلك فضل بل هو واجب وطني مقدس لا يمكن للمؤسسة العسكرية أن تتراخى عنه وتستجيب لكل الدعوات في نطاق القانون. لا ننسى أننا في دولة قانون ومؤسسات وفي نطاق السادة النواب هي مقتضيات الأمن والدفاع.

وهنا أمر لأحوصل كل ما يقال عن مشروع القانون الأساسي، لا تنسوا السادة النواب أن المساواة مقدسة بين القضاة عدليين، إداريين، ماليين فإذا اقتضت بعض الجهات أن يكون الدخول للمناظرة من خلال اشتراط شهادة الماجستار وماجستار البحث في القضاء الإداري والقضاء المالي. وتعلمون أن القاضي الذي سينتدب بالقضاء العسكري يمر عبر المعهد الأعلى للقضاء فهل يرضيكم أن يكون هناك اختلال بين القاضي العسكري والقاضي العدلي، أسوة بهذا واستجابة لمختلف النصوص القانونية التي تليت منذ حين على مسامعكم الكريمة فإن الأمر يفرض نفسه لا ندخل في مسألة النوعية والجدوى، أي طالب في القانون مهما كانت شهادته تطبيقية أو مهنية أو بحث فهو طالب محترم، ولكن أنتم تعلمون أن المناظرات فيها شروط وهذه الشروط تتطور على المستوى الداخلي لتحقيق المساواة بين مختلف القضاة المنتمين لمختلف المحاكم وتتطور حتى بالنسبة إلى القضاء على المستوى الدولي.

أعطيكم مثالا فقط رجال القانون كل كلمة يجب أن تقال بالدقة اللازمة والحرج الذي يمكن أن يحصل لو فتحنا الباب لماجستير مهني. اليوم في كليات القانون والحقوق بصفة عامة ماجستار مهني يسجل فيه ويرسم فيه، وكنت أستاذ أدرس في الماجستار المهني المتعلق بمكافحة الفساد فيه خريجين من مجالات أخرى خارج القانون من الاقتصاد والتصرف ومن المالية العمومية واليوم في كلية العلوم القانونية هناك ماجستار قانون الصحة فيه أطباء.

فعندما نقول بحث ليس فقط أن حامل شهادة الماجستار المهني ليس في المستوى لا هذا ليس صحيحا فكل الطلبة المتحصلون على شهائد هم متساوون في الكفاءات وفي الدراسات ولكن أحيانا لا بد من احترام المقتضيات والنسج على منوال مختلف فئات القضاة إداريين، ماليين، عدليين. هذا على مستوى اشتراط شرط الماجستار.

على مستوى السن لا يخفى على أحد أن السن القصوى أربعون سنة هي لها أسباب قانونية محضة احتراما أو نسجا على منوال ما تقتضيه الوظيفة العمومية حماية للموظف العمومي في عدد سنواته التي ستخوّل له فيما بعد مسألة التقاعد ومنحة التقاعد.

نقطة أخرى متعلقة بهذا المرسوم، ربما خاض البعض في الجنسية التونسية هو أمر بديهي جدا منع ازدواجية الجنسية اشترط في دستور 25 جويلية 2022 بطبيعة الحال على مستوى منصب رئاسة الجمهورية لو أن القضاء العدلي والإداري والمالي أصبح يشترط هذا الشرط لوضعناه.

بالنسبة إلى نقاوة السوابق العدلية والإصرار على إضافة حسن السيرة أو حسن السيرة والأخلاق يجب أن لا يفاجئ أحد، نقاوة السوابق العدلية أمر يفرض نفسه في كل المجالات وفي الوظيفة العمومية اتقاء لأسوء المفاجئات ثم الأمر يفرض نفسه بالنسبة إلى القضاء، يقدم القضاء العسكري وما به القضاء العسكري بالنسبة إلى القضاء العدلي والإداري والمالي، لا ننسى أن القضاء العسكري ينتمي إلى المؤسسة العسكرية إلى وزارة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع الوطني على غرار بقية الوزارات، وزارات السيادة والوزارات الحساسة تفرض تأهيلا أمنيا فنعلم أن كل مواطن، كل إنسان يتمتع بقرينة البراءة والاستقامة وسلامة النية وحسن الأخلاق. هذا افتراض قرينة يفترضها القانون موجودة في كل المواثيق الدولية وفي مجلة الالتزامات والعقود التونسية ولكن قرينة حسن النية والأخلاق يجب أن لا يثبت عكسها.

فعندما نقول حسن السيرة والأخلاق أي لم يثبت في شأنه عكس ذلك، فإذا لم يثبت في شأنه عكس ذلك فيبقى حسن السيرة والأخلاق بالفطرة، وهذا أمر مفترض فهو شرط محترم ضروري يفرض نفسه على كل من تطأ رجله الوظيفة العمومية ومن باب أولى وأحرى باب القضاء وبصفة أدق القضاء العسكري. فالمساواة أمر لا بد من احترامه وخصوصية مجال العمل لا بد من مراعاته وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت دون شك في مزيد توضيح مقاصد المشروع محل النظر.

الآن زميلاتي زملائي نمر إلى التصويت والانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهاء علية التصويت بـ 111 صوتا نعم و5 محتفظين و2 معترضين. المجموع 118 إذن تمت المصادقة طبق الفصل 109.

الآن ننتقل إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع هذا القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المطلقة للأعضاء 81 عضوا.

الكلمة للسيد رئيس لجنة التشريع العام.

السيد رئيس لجنة التشريع العام

شكرا السيد الرئيس،

قبل المرور إلى تلاوة العنوان فقط لدينا كلجنة ملاحظة السيد الرئيس.

طبعا نشكر زملائنا على تفاعلاتهم، فقط وردت ملاحظة من زملائنا تتعلق بما ورد في تقرير اللجنة حول رفض الانتماء إلى الأحزاب السياسية باعتباره شرطا موجبا لعدم الانتداب.

طبعا السيد الرئيس النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقرّ أن اللجان عند نهاية أشغالها تصوغ تقريرها وهذا التقرير يعرض على مكتب المجلس ثم يعرض على الجلسة العامة. ما الذي يورد بالتقرير؟ تورد النقاط الأساسية والخلافية ثم يورد الرأي الرئيسي. فهذه النقاط إذا أثيرت من طرف بعض زملائنا فنحن محمول علينا واجب نقلها بأمانة وموضوعية إلى الجلسة العامة وهو ليس رأي اللجنة إنما رأي ورأي محترم من عديد الزملاء.

هذا الرأي أيضا له أسسه، هذا الرأي الذي قدمه زملائنا ونحن نحترم رأيهم يقوم على فكرة حيادية المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية.

لم أستمع لزملائي يقولون حرمان الفاعلين السياسيين والنشطاء في الأحزاب في الوظيفة العمومية وحقهم في العمل

والشغل إنما حصرت العملية داخل هذه المؤسسات التي من المحمول عليها واجب الحياد انطلاقا كذلك من تجارب التونسيين. نتذكر جيدا زملائي الاختراقات التي شابت المؤسسة الأمنية في وقت ما ورأينا أمنا موازيا في البلاد في وقت ما.

بالتالي أذكر وأعيد التذكير أن هذا ليس رأي اللجنة، إنه محمول على اللجنة أن تحمل إلى الجلسة العامة بكل حيادية كل ما أثير داخلها وشكرا.

الزميل مقرر اللجنة يتفضل لتلاوة العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

شكرا السيد الرئيس،

العنوان:

مشروع قانون أساسي

يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011

المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري

وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن سنصوت على العنوان.

بداية التصويت على عنوان مشروع القانون.

انتهاء عملية التصويت بـ 122 صوتا نعم و5 محتفظين دون معارضين. المجموع 127 صوتا وبالتالي تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا السيد الرئيس،

أود التذكير أنه لم يرد علينا أي مقترح تعديل في خصوص هذا القانون.

فصل وحيد:

تلغى أحكام الأعداد 2 و4 و6 من الفقرة الأولى من الفصل 10 من المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 10 الأعداد 2 و4 و6 جديدة من الفقرة الأولى.

2- أن يكون سنه اثنين وعشرون عاما على الأقل وأربعين عاما على الأكثر في تاريخ إجراء المناظرة تحتسب وفق الأحكام المتعلقة بتحديد السن القصوى وضبط كيفية احتسابها للمشاركة في مناظرات الدخول إلى مراحل التكوين للانتداب في القطاع العمومي.

4- أن يكون محرزا على الشهادة الوطنية لماجستار بحث أو شهادة الدراسات المعمقة في اختصاص القانون على الأقل أو شهادة معادلة لها مع الشهادة الوطنية للإجازة أو الشهادة الوطنية للإجازة الأساسية أو شهادة الأستاذية أو شهادة معادلة لها في الحقوق أو في العلوم القانونية.

6- أن لا تكون له سوابق عدلية مخلة بالشرف وأن يكون حسن السيرة والأخلاق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن بداية عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 119 صوتا نعم و9 محتفظين و2 معترضين. المجموع 130 صوتا. تمت المصادقة على الفصل الوحيد من مشروع القانون.

الآن نستعد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من عملية التصويت بـ 122 صوتا نعم و7 محتفظين ومعترض وحيد. المجموع 130 صوتا. تمت المصادقة على مشروع القانون برمته وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين عدد 19 لسنة 2023.

نشكر السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق في مهامهم وتحياتنا إلى جيشنا الوطني الباسل وإلى المؤسسة العسكرية ضباط قادة وضباط سامين وضباط صف وجنود.

نودعكم ونرفع الجلسة (تصفيق)

نستأنف الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسة وثلاثين دقيقة)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل عدد 16 لسنة 2023

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل النظر في جلسة اليوم وننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا المتعلقة بالنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل عدد 16 لسنة 2023.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد سمير سعيّد، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له وقبل أن نشرع في مناقشة مشروع هذا القانون الأساسي وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتسجيل أسمائهم مثلما هو معمول به في الغرض علما أن توزيع التدخلات في النقاش العام يقع حسب مقتضيات الفصل 95 من النظام الداخلي.

ولا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول لإعداد التقرير حول مشروع هذا القانون في حيز زمني قصير.

وكما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن أشغال هذه الجلسة العامة ستتم على النحو المعمول به في الجلسات العامة التشريعية أي:

أولا تلاوة تقرير اللجنة،

ثانيا النقاش العام،

ثالثا ردود السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

رابعا التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصل وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي،

خامسا المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين الأساسية وهي الأغلبية المطلقة للأعضاء 81 عضوا.

كما أنه تبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها.

هذا وفيما يتعلق بالمشروع المعروض، تجدر الإشارة إلى أن تصويت المجلس يقتصر على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة عليه وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يمكن قبول التعديلات بشأنها وفق ما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السادة والسيدات زملائنا المحترمون،

نحيل الكلمة إلى اللجنة لتستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح إلى اللجنة، الكلمة للسيد عزيز بالأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

السيد عزيز بالأخضر. رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا.

سيدي الرئيس،

السادة الزملاء،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بكم،

نظرت لجنة الشؤون الخارجية في جلسة في مشروع القانون الأساسي المتعلق بانضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل هذا وقد تم التطرق والاستماع إلى عديد المختصين بالوزارة المختصة وقامت اللجنة بتحرير تقرير مفصل.

أمرر الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة لعرضه على سيادتكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد طارق الربعي، المقرر

مرحبا بك السيد الرئيس وبأعضادك،

مرحبا بالسادة النواب،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مسار دراسة مشروع القانون:

مشروع قانون أساسي
يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل (عدد 2023/16)

تاريخ ورود المشروع: 21 جويلية2023

تاريخ إحالته:21 جويلية 2023

جلسات اللجنة: كانت يومي 24 جويلية و26 جويلية 2023

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حو ل مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل (عدد 2023/16)

التقديم

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ "لمؤسسة إفريقيا للتمويل" المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007.

ومؤسسة إفريقيا للتمويل مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف أنشأت سنة 2007 بموجب اتفاق بين الدول الإفريقية، مقرّها نيجيريا (لاغوس)، تم ضبط إطارها القانوني ضمن اتفاق منشئ يتكون من 21 فصلا ألحق به اتفاق ثان يتضمن 48 فصلا وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية للبلدان الإفريقية، مع توفير عائد تنافسي لمساهميها على استثماراتهم.

وبلغ رأس مالها المصرّح به 2 مليار دولار كما بلغ عدد المساهمين في رأس مالها إلى غاية ديسمبر 2022 ،32 مساهما باعتبار 42 % البنك المركزي النيجيري و10 % اتحاد البنوك لإفريقيا النيجيري و9,5 % أكساس بنك النيجيري و2,5 % البنك الإفريقي للتنمية و2,24 % صندوق الودائع والأمانات بالغابون و0,44 % المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا و0,043% البنك المركزي الغيني والبقية مؤسسات بنكية ومالية خاصة وحكومية وصناديق سيادية.

وللمؤسسة نظام أساسي خاص مختلف عن باقي البنوك متعددة الأطراف حيث لا يشترط أن تساهم الدول الإفريقية في رأس مال المؤسسة لتصبح عضوا بها رغم أن الاتفاق المنشئ ينصّ ضمن فصله الخامس على أن عضوية الدول مرتبطة بمساهمة بنوكها المركزية في رأس مال المؤسسة، على أن تمنح الدول الأعضاء للمؤسسة جميع الامتيازات الجمركية والإعفاءات الجبائية والحصانات القضائية في حدود ممارستها لمهامها المنصوص عليها في اتفاقها المنشئ والتي تمنحها الدول لمؤسسات مماثلة.

أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/16 وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 24 جويلية2023.

حيث نوه النواب بانضمام تونس إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل باعتبارها هيكلا يساهم في دعم التنمية والاستثمار وتطوير البنية التحتية وهي تهتم بمجالات حيوية كالطاقة وإعادة تمويل المشاريع التنموية.

ومن المنتظر أن تساهم في إيجاد حلول تمويل عمومي وخاص لحاجيات تونس في مجال الاستثمار عامة ومشاريع البنية التحتية والطاقة بشكل خاص، مؤكدين أن هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف فإنه بإمكانها أن تساهم في تغطية حاجيات التمويل بكلفة منخفضة كما يمكنها تقديم استشارات في مجال إعداد وتأهيل المشاريع وتمويل المشاريع الكبرى المبرمجة في المخطط التنموي الجديد للفترة 2023-2025.

وأوضحوا أن انضمام تونس إلى هذه المؤسسة سيدعم القطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الإفريقية.

هذا، وقد أبدى عدد من النواب جملة من الملاحظات تعلقت خاصة بما ورد في الفصول من 9 الى 16 من الاتفاق المنشئ للمؤسسة ومنها الحصانات القضائية لفائدة مؤسسة إفريقيا للتمويل، التي تشمل الممتلكات والأصول الراجعة للمؤسسة والتي لا يمكن حجزها أو عقلتها، بالإضافة إلى حصانات لفائدة الموظفين بالمؤسسة والخبراء الذين تتعاقد معهم كالتمتّع بالحصانة ضد أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية ما لم ترفعها عنهم المؤسسة والتمتع بتسهيلات التنقل والتسهيلات فيما يتعلق بقوانين الصرف

كما تساءل عدد من النواب حول العدد الهام من الامتيازات الجبائية المسندة لهذه المؤسسة وللعاملين بها وللمتعاقدين معها من خبراء ومستشارين، حيث تعفى المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومداخيلها من جميع الضرائب والمعاليم الديوانية ويعفى ممثلوها من الضريبة المباشرة وغير المباشرة على الدخل (أجور، مكافآت، منح، إيرادات) كما تعفى المؤسسة من أي نوع من الأداءات والاقتطاعات والمعاليم بما في ذلك معاليم الطابع الجبائي، على أملاكها وأصولها ورأس مالها واحتياطاتها وأرباحها وفوائضها وعمولاتها وكل المبالغ الراجعة لها.

من جهة أخرى، اعتبر النواب أن تحفظ الجانب التونسي الذي ينص على تطبيق التشريع التونسي في حال تناقض مع الاتفاق المنشئ للمؤسسة، غير مبرّر باعتبار أنّ الاتفاق المنشئ قد تضمّن التنصيص على أن المؤسسة تخضع لقانون الدول المنظمة لها.

كما أشار بعض النواب إلى ما تضمنه الاتفاق المنشئ فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة كمؤسسة مقيمة أو غير مقيمة وما يمكن أن ينجر عنه من تناقض مع قانون الصرف التونسي.

وفي سياق آخر، بيّن عدد من النواب أن الاتفاق المنشئ لم يضبط شروط دقيقة لانضمام الدول للمؤسسة، وهي تختلف حسب كل دولة مما يجعل من مؤسسة إفريقيا للتمويل مؤسسة"société caméléon"

أحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة.

رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا،

الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط:

عند مداخلته، بيّن الوزير أن حجم المعاملة مع إفريقيا ضعيف جدا رغم أنها باتت قبلة ومطمحا للمستثمرين، لذا، فقد سعت تونس إلى تكثيف تواجد المؤسسات التونسية بإفريقيا وتعزيز التعامل معها سواء على نطاق التصدير أو على مستوى بعث المشاريع، واستعرض أمثلة عن تجارب رائدة لمؤسسات تونسية في إفريقيا منها الشركة التونسية للبنك بالنيجر والتي لها فروع بالبنين وتعتزم فتح فرع بالتوغو.

كما أشار أنه سبق لمؤسسة إفريقيا للتمويل أن ساهمت في تمويل مشروع الحقل النفطي "حلق المنزل بتونس "بتكلفة 37,2 مليون دولار، مما مكنه من استئناف نشاطه بعد توقفه كما مولت شركة سوروبات التي تعد شركة رائدة في إفريقيا.

من ناحية أخرى فان انضمام تونس إلى هذه المؤسسة سيمكن من الحصول على ضمانات وبالتالي منح قروض لتونس.

كما قدّم الوزير بسطة عن مؤسسة إفريقيا للتمويل مبينا أنها ممولة بالأساس من مؤسسات نيجيرية ويبلغ عدد أعضائها 39 عضوا انضمت إليها كل من مصر والمغرب وتونس خلال سنتي 2021 و2022.

وأشار الوزير إلى مجال تدخل المؤسسة حيث تعتبر ممولا رئيسيا للعديد من مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية في جميع أنحاء إفريقيا إلى جانب الخدمات الاستشارية المالية والفنية لإعداد وتطوير المشاريع في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والصناعات الثقيلة والنقل والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاّسلكية، حيث استثمرت إلى غاية موفى سنة 2021 أكثر من 10,3 مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية في 36 دولة افريقية.

هذا وقد أفاد الوزير أنّ هذه المؤسسة توفّر العديد من آليات التمويل من أهمّها:

- خطوط تمويلية سيادية للاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية،

- إعادة تمويل خطوط الائتمان السيادي لدعم الديون على المدى المتوسط،

- منح البنوك المركزية عقود مقايضات العملات swap للمحافظة على الاحتياطات الأجنبية وتقليص العجز في ميزان الدفوعات،

- منح ضمانات على إصدار السندات السيادية.

وأضاف أنه خلال سنة 2021 تطورت أرباح المؤسسة بنسبة 27% حيث بلغت 209,73 مليون دولار أمريكي كما تطور إجمالي الأصول بنسبة 16 % لتصل إلى 8.57 مليار دولار أمريكي.

وبيّن أن المؤسسة قد ساهمت في انجاز عدد هام من المشاريع منها تهيئة المنطقة الصناعية بالكمرون بتكلفة 244 مليون دولار ومحطة توليد الكهرباء المزدوجة بدولة غانا بكلفة جملية بلغت 900 مليون دولار.

هذا وأكد الوزير أن الهدف الرئيسي من الانضمام إلى مثل هذه المؤسسات هو مساعدة الشركات التونسية بالقطاع الخاص على الاستثمار خارج حدود الوطن باعتبار صغر السوق التونسية، حيث توفر هذه المؤسسات التمويلات اللازمة التي تمكنها من الانتصاب بالخارج.

وعند تدخلهم، ثمن النواب مشروع القانون المعروض على أنظارهم، باعتبار أن هذه المؤسسة توفر فرصا هامة للاستثمار والتنمية وتحقيق الثروة.

كما باركوا التوجه نحو إفريقيا لما توفره هذه القارة من فرص استثمار هامة ودعوا في هذا الإطار إلى دعم الدبلوماسية التونسية

وخاصة الدبلوماسية الاقتصادية حتى يتم تذليل العراقيل أمام الاستثمار وبعث المشاريع.

كما تساءلوا عن مدى قدرة تونس على فرض تواجدها بإفريقيا في ظل المنافسة الهائلة على التموقع بهذه القارة وعن جدوى الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسة وعن سبب التحفظات التي قدمها الجانب التونسي.

وفي إجابته، أكّد الوزير أنّ إفريقيا محل منافسة دولية وان عددا من المؤسسات التونسية تمكنت من تحقيق نجاحات هامة أمام الجانب الأوروبي على غرار Steg International.

من جهة أخرى بيّن الوزير أن تونس منحت جملة من الحصانات والامتيازات لمؤسسة إفريقيا للتمويل لكنها تظل امتيازات معقولة معمول بها دوليا وتؤطرها اتفاقية فيانا للعلاقات الدبلوماسية المصادق عليها بمقتضى قانون 28 جويلية1971.

أما بالنسبة للتساؤل حول مدى جدوى تحفظ الجانب التونسي المتعلق بتطبيق التشريع التونسي في حال تناقض مع الاتفاق المنشئ للمؤسسة، فقد بين الوزير أنّ هذا التحفظ وردفي صورة فتح فرع لمؤسسة تونس للتمويل في تونس.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/16 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل.

وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 2023 الموافقة عليه بأغلبية أعضائها الحاضرين. كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نفتح الآن المجال للسيدات والسادة النواب للتدخل ونبدأ بالسيد نوري الجريدي عن كتلة ينتصر الشعب وله اثنا عشرة دقيقة. غير موجود.

الكلمة للسيد ثامر المزهود عن الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد ثامر المزهود

شكرا السيد الرئيس،

في بداية الجلسة نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

من ناحية تقديم هذا المشروع كتلة الخط الوطني السيادي وكحركة الشعب مع الانضمام من ناحية المبدأ إلى أي هيكل أو مؤسسة افريقية سواء كانت اقتصادية أو بنكية أو تنموية وهو الفضاء الطبيعي.

وسيادتكم السيد الوزير خلال حضوركم باللجنة أعلنتم أن نسبة التبادل أو المعاملات ضعيفة وضعيفة جدا وهو ما يقتضي تشبيك العلاقات بيننا وبين القارة الإفريقية باعتبارها مجالنا وفضائنا الطبيعي، لكن هذا يقتضي أن تكون لدينا رؤية ووضوحا وتخطيطا واستراتيجيا ونحن نخاطب وزير الاقتصاد والتخطيط.

السيد الوزير، بقدر ما نعرف أن لا مجال لهروبنا يعني عدم فتح المجال في التعاون الاقتصادي والتجاري بدول المغرب العربي يخصص لنا سنويا ثلاث نقاط نمو بقدر ما نحن في حاجة إلى تشبيك العلاقات على مستوى المغرب العربي.

كما أننا نعرف أن هناك قرارات في إحداث اتفاقيات مشتركة مع الشقيقة الجزائر في اتفاقية سنة 2003 لإنشاء 14 منطقة تجارية مشتركة إلى حد الآن لم تتم.

ولدينا أيضا منطقتان حرتان فقط، منطقة في جرجيس وأخرى في بنزرت، أحدثت الأولى سنة 1993 والأخرى سنة 1994 ولا نعرف حتى على مستوى التقييم مردودها وانعكاسها على الاقتصاد الوطني في حين أن هناك 3500 منطقة تبادل حر على المستوى العالمي.

السيد الوزير، إن إنشاء مثل هذه المناطق الحرة بين ليبيا وتونس والجزائر وما يخلق من فرص تنمية وتشغيل والتقليص من التهريب ومن التجارة الموازية وهذا بحكم التاريخ والجغرافيا والحضارة وكل شيء.

هذه حقيقة ثابتة وهذه الدائرة الأولى هي جزء من الدائرة الثانية وهي إفريقيا ولها من الأهمية ومخزون هائل للمواد الخام وستكون قوة اقتصادية في المستقبل مما يجعل دول كبرى تتسارع لتوسيع نفوذها وهيمنتها واستغلال ثرواتها الذي يظهر في إحدى تجلياتها من خلال ظاهرة الهجرة التي نعاني منها إلى حد الآن.

هذا يقتضي أن يكون لدينا رؤية واضحة في كيفية إيجاد رؤية مستقبلية في كيفية التخطيط للتعامل مع القارة الإفريقية والاستفادة منها اقتصاديا.

السيد الوزير، هناك بعض الأشياء البسيطة والمهمة في مشروع لإحداث طريق سيارة يربط بين قابس ووادي الصوف على طول 270 كلم لأن منطقة الجنوب الجزائري وهي بوابة إفريقيا تبعد الموانئ في شمال الجزائر 900 كلم وهذا في ربط بالمنطقة اللوجستية على مستوى قابس وما يتيحها من آفاق للتعاون ويفتح البوابة للمغرب على إفريقيا.

أرجو أن يقع إعطاءه أهمية في التداخل مع بقية الوزارات ذات العلاقة بالتنمية وبالتخطيط للمستقبل مثلما قلت مجالنا الطبيعي الذي يقتضي منا كل الاهتمام.

وهذا يقتضي تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والحضور أكثر في القارة الإفريقية من خلال البعثات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية وتكثيف التعامل في هذا الجانب مما يخول لنا أن نكون فعلا بوابة إفريقيا وتكون هي الممر والمعبر لكل التعاملات الاقتصادية في العالم في المستقبل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق المقعد 131.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له،

إن كتلة صوت الجمهورية تثمّن انضمام الجمهورية التونسية للاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل لما له من أهمية في تمويل مشاريع البنية التحتية وعديد المشاريع الأخرى وفي آليات التمويل.

وقد تدخلت هذه المؤسسة في 36 دولة افريقية من بينها تونس إذ نثمن ككتلة صوت الجمهورية هذا الاتفاق.

كما قلت في بداية الكلمة تعتبر هذه الخطوة جاءت متأخرة نوعا ما باعتبار أن علاقاتنا مع القارة الإفريقية خاصة الاقتصادية منها محتشمة إذ لا يتجاوز حجم التصدير للدول الإفريقية نسبة 3 بالمائة لذلك يجب أن نغير سياستنا الاقتصادية نحو هذه الدول واستغلال فرص الاستثمار خاصة أن هناك تجارب فردية لمواطنين تونسيين وإطارات ومقاولين وتجّار حققت نسب متفاوتة من النجاح وأثبتت جدارتها وكانت مثالا يحتذى به في العمل الجيد والإتقان.

يمكن الانطلاق من هذه التجارب لربط علاقات اقتصادية هامة ودفع المستثمرين التونسيين وتسهيل الإجراءات لهم للانتصاب في الدول الإفريقية في عديد المجالات خاصة منها الزراعة، يساهم هذا القطاع بأكثر من 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة وتعد وفرة الأراضي الصالحة للزراعة واستخدام التكنولوجيا ووفرة يد عاملة فتية من أبرز العوامل التي ستدفع وتشجع الاستثمار في هذا القطاع.

التصنيع، تتمتع إفريقيا بوفرة المواد الخام التي يمكن تحويلها إلى منتجات مصنعة.

تعد إفريقيا المتنفس الاقتصادي لكافة دول العالم وأصبحت اليوم وجهة للدول المتقدمة وهدفها الاستراتيجي في المستقبل.

على الحكومة التونسية أن تضع نصب أعينها هذا التوجه وتعمل بكل الطرق المتاحة على كسب هذا الرهان ولعل هذه الاتفاقية تكون اللبنة الأولى لدفع عجلة التعامل بين تونس وبقية الدول الإفريقية.

نقطة أخرى أود التحدث فيها، إن كتلة صوت الجمهورية تندد بمحاولات عديد الجهات بالخارج والداخل باستغلال الإعلام الفاسد والمأجور من أناس أضاعوا ضمائرهم وأوطانهم بإعطاء صورة ومعلومات غير صحيحة هدفها إظهار تونس بأنها دولة عنصرية عن طريق صور مفبركة وأكاذيب.

إننا نواب صوت الجمهورية، نستنكر هذه المحاولات اليائسة التي تمس من سمعة الوطن وإنها تدعو الإعلام الوطني إلى إعطاء الصورة الصحيحة للوضع لأننا بلد افرقي انتماء وحضارة وإن تونس حكومة ومنظمات وشعبا تقوم بواجبها الإنساني تجاه المواطنين الأفارقة وهذا واقع وحقيقة لا يمكن إنكارها.

عاش الوطن رغم كيد الكائدين وخيانة الخائنين والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق. غير موجودة.

الكلمة الآن للسيد شفيق زعفوري من كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق، تفضل.

السيدة شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وبالإخوة النواب،

أول الأسئلة، هل أن هذا الانضمام تم التخطيط له ودراسته من كل الجوانب ومن بينها التأكد من المساهمين داخل هذه البنوك وأخص بالذكر منها البنوك النيجيرية؟ هل أن الانضمام إلى هذا المنشئ هو البوابة الوحيدة إلى إفريقيا؟

السيد الوزير، هل أن مخطط البلاد التونسية سيقتصر على التفكير بالاقتراض والتمويلات الخارجية؟ للأسف لازلنا نفكر بطريقة ليس فيها أدنى إيمان بأنفسنا وبقدراتنا ومقدراتنا من ثروات طاقة بديلة وثروات بيئية وثروات بشرية.

إن هذا الانضمام سيدعم القطاع الخاص ولا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الإفريقية فهل نخطط لإنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشطة داخل البلاد التونسية؟

أجمل ما قرأت نجاح مؤسسة "steg international" أمام المؤسسات الأوروبية، إلا أنها فشلت أمام أصغر صغار الكهربائيين في البلاد التونسية، هل أن ذلك عائد إلى الحوافز والتشجيعات التي تم دعمها بـ 48 فصلا آخرها وأهمها الفصول من 9 إلى 16؟

السيد الوزير، إن هذه الفصول هي بمثابة إفراغ الدولة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناجحة خاصة أمام ما نعانيه من فشل إداري وتعطيل المشاريع في كل المجالات ونحن في أمس الحاجة إلى هذه المؤسسات للمرور إلى مرحلة البناء بسرعة.

أغتنم فرصة وجودكم في هذا المجلس لطرح سؤال حول إستراتيجية فيما يخص المجال الفلاحي واهتمامكم بصغار الفلاحين وهل من تنسيق مع وزارة الفلاحة؟ وهل من تغيير على مستوى المخطط الاستراتيجي في جملة المشاكل من حرائق وانقطاع الماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي؟

السيد الوزير، أعتقد أن مخططكم في انجاز منطقة صناعية في أم العظام وإنجاز مشروع سوق الإنتاج يتعرض إلى عدة عراقيل من بينها التمويل.

السيد الوزير، هذا المشروع الذي أعتبره نواة واحدة لا يمكن الاستغناء عن إحداها بتعلة التمويل ولإبداء حسن النية يمكن انجاز المشروع على مرحلتين علما وأن مرحلة الانجاز تصل إلى ثلاث سنوات.

أما فيما يخص بقية المداخلة والخاصة بنظرة كتلة لينتصر الشعب فسيقوم بإلقائها الصديق والوكيل والرفيق نوري الجريدي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن نثمن المجهودات المبذولة من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق خاصة ونحن دولة افريقية لنا امتداد جغرافي وتاريخي ولا يمكن أن ننكر أننا في اتصال تاريخي مع هذه الدول الإفريقية. كما لدينا أيضا أناس يشتغلون في بعض هذه البلدان وينفذون مشاريعا داخلها وهذا مهم.

سيدي الوزير، إن الدول تبنى على أساس الاستراتيجيات والتخطيط والاستشراف وبناء على تشخيص الواقع تشخيصا معمقا نلامس من خلاله حقيقة الوضع التنموي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي والثقافي إلى غير ذلك.

إن انضمام تونس إلى مثل هذه المؤسسات التمويلية الدولية وأقصد مؤسسة إفريقيا للتمويل يمكنها من تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير بنيتها التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية خاصة أنها تضم عديد المؤسسات البنكية الإفريقية الهامة.

والأهم من ذلك أن الانضمام إلى هذه المؤسسة التنموية لا يشترط المساهمة في رأس مالها وهذا مهم خاصة أن بلادنا تعيش وضعا اقتصاديا حساسا.

سيدي الوزير، إن المبادرات الشبابية في المجال الفلاحي والصناعي والثقافي والتكنولوجي وغيره ينتظر التمويلات الضرورية لترى النور ونحن نعلم جيدا أن لديكم برنامجا كاملا وواضحا حول التمكين الاقتصادي للشباب وهو برنامج واعد يمكن الشباب من تحقيق أهدافه الاستثمارية وتنفيذ مشاريعه على أرض الواقع ويمكن أن يكون هذا القانون الحل أو أحد الحلول التي ستدعمه وستدعم القطاع الخاص لا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من مشاكل تمويل بسبب جائحة كورونا والحروب الموجودة حاليا في العالم.

سيدي الوزير، إن هذا الاتفاق هو اتفاق جيوستراتيجي نظرا إلى أن تونس دولة افريقية وهنا لا يمكن أن تبنى الاستراتيجيات بمعزل عن هذه العلاقات.

سيدي الوزير، كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الاتفاق يجب أن يخدم مشاريع البنية التحتية والطاقات المتجددة واستغلال الموارد الطبيعية الهامة والموجودة ببلادنا والتكنولوجيا الحديثة لأنها صمام الأمان ومقياس تطور الأمم.

شكرا على المجهودات المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق حول انضمام الجمهورية التونسية إلى هذه المؤسسة الإفريقية ونتمنى لكم التوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد مختار عبد المولى من كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق. غير موجود.

الكلمة الآن للسيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق. غير موجود أيضا.

الكلمة الآن للسيدة منال بديدة غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة له،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون أساسي لانضمام تونس لمؤسسة إفريقيا للتمويل، نحن نبارك هذا التوجه نحو إفريقيا ولو أنه جاء متأخرا، أن يأتي متأخرا خير من أن لا يأتي أبدا.

وأتمنى ألا يكون السبب الرئيسي لهذا الانتماء هو أن حلول الأرض والسماء قد انتهت أمام الدولة لإيجاد مقرضين فكان التوجه إلى هذه المؤسسة لإيجاد جهة مانحة لقروض بصفة مستمرة. نتمنى أن يكون السبب الرئيسي هو دفع استثمار التونسيين في إفريقيا واستثمار إفريقيا في تونس.

إفريقيا هي مستقبل الاقتصاد العالمي وهي أرض الفرص الواعدة وكل التقارير الإستراتيجية تقول ذلك والدليل هو التنافس الأمريكي الصيني اليوم على الاستثمار في القارة السمراء وأيضا تنافس الدول على التموقع الإستراتيجي فيها.

خبراء يقولون أن مستقبل إفريقيا سيكون مختلفا تماما عن ماضيها ونرجو أن تكون تونس مستفيدة من هذا التغيير.

السيد الوزير ماذا أعددنا لتشجيع الاستثمار بإفريقيا؟

ما هي إجراءات تحفيز المستثمرين التونسيين هناك؟

هل هناك آليات تمويل كافية أمام غياب المؤسسات البنكية التونسية في إفريقيا؟

هل هناك تسريع لتنقيح قانون الصرف؟

هل هناك تذليل للمعوقات أمام المستثمر التونسي من حيث الإجراءات الإدارية المعقدة؟

هل هناك تحفيزات في النقل الجوي والبري؟

وفي صورة استثمار المؤسسات الإفريقية في بلادنا هل سيفتح المجال للشراكة بين هذه المؤسسات ومثيلاتها التونسية؟

هل ستقع مراجعة الامتيازات المشطة للمستثمرين الأفارقة التي جاء بها القانون المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل؟

أرجو أن يكون انضمام تونس لهذه المؤسسة حافزا لاستثمارها في البنية التحتية والطاقات المتجددة والصناعات الثقيلة وأن يقع على غرار مصر إنشاء حقول ضخمة للطاقة الشمسية بما أن بلادنا ملائمة في هذا المجال؟

السيد الوزير، بما أن أكبر مجال استثمار بإفريقيا هو مجال الزراعات فهل لديكم برنامجا لتشجيع إنتاج البذور الأصلية التونسية هناك في بادرة ضمان إشعاعها العالمي.

السيد الوزير، لدي طلب أخير فيما يخص مخططات التنمية الجهوية 2025/2023 وقع إعدادها قبل تولينا لمهامنا النيابية ولم تتسن لنا فرصة التعبير عن احتياجات جهاتنا فيها وبالاطلاع عليها لم نجد فيها ما يلبي حاجيات جهاتنا ذات الأولوية فهل هناك إمكانية لإعداد مخططات تنموية تكميلية أو إعادة النظر في المخططات الحالية؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل" وله دقيقتان.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة من وزارات السيادة،

نعم لأنه بدون تخطيط واستراتيجيات لا يمكن أن ننمو ونتقدم في تونس. سأصوت بنعم لهذا المشروع الذي يتعلق بالموافقة لانضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ

لمؤسسات إفريقيا للتمويل آملين السيد الوزير ببصيص أمل لتعود تونس إلى استقرارها المالي في إطار تنمية اجتماعية عادلة بين الجهات في مختلف الجمهورية.

تحدثتم السيد الوزير في مخططكم 2025/2023 عن المنوال التنموي الجديد الذي أكدتم على أنه سيكون داعما للشأن الاجتماعي وسيقاوم الفقر ويدعم الاقتصاد وسيقاوم الخصاصة الاجتماعية ويدعم أيضا المؤسسات الخاصة ويحافظ على ديمومتها.

تحدثتم عن العدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية، سينطلق سؤالي لك من العدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية وقد سبق أن وجهت هذا السؤال إلى وزيرة التجهيز وأعيده لسيادتك السيد الوزير، لماذا لا يوجد القسط الثاني للمشروع الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية بغاية القضاء على التفاوت الجهوي بقيمة 23 مليار بهم عشرة مشاريع أحياء كانت مبرمجة لا نعرف مآل القسط الثاني؟ هذا القسط مخصص لأحياء فيها سكان يعانون من الخصاصة ومن البنية التحتية المهترئة.

سؤالي الثاني، تحدثتم عن دعم وتشجيع الاستثمار الخاص السيد الوزير لكن أظن أن حضرة البنوك الخانقة للمواطنين والخانقة لأصحاب المؤسسات الذين يعانون اليوم ومهدون بالإفلاس.

سؤالي الثالث، ما هي سياساتكم واستراتيجياتكم ومخططاتكم في ظل تونسيين يعانون اليوم من العطش؟ ما هي سياساتكم ومخططاتكم التي تخص الماء الصالح للشراب؟

اليوم أغلبية الشعب التونسي يعاني من شيء اسمه الماء الصالح للشراب وأنا في جهتي ودائرتي برج العامري...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، مرحا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

يقول المثل سيدي الوزير "أن تصل متأخرا خير من أن لا تصل".

اليوم بعد ستة عشرة سنة من إنشاء هذه المؤسسة وهي مؤسسة إفريقيا للتمويل توقع تونس على الالتحاق بهذه المؤسسة ولكن يبدو أن الحكومات التونسية على مدى السنوات الفارطة ما زالت تفتقد إلى خطة واضحة وأنتم وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة واضحة للاستثمار بإفريقيا.

رغم كل الصعوبات التي تعاني منها هذه الخطة، غياب خطوط ربط سواء كانت جوية أو برية أو بحرية، غياب وضعف الدبلوماسية الاقتصادية وصعوبات في قانون الصرف التونسي لكن رغم ذلك يمكن تجاوز كل هذه الصعوبات لو كان لهذه الوزارة خطة إستراتيجية واضحة أمام سوق بإفريقيا سيصل حجم الاستثمارات فيه بعد سنة إلى 4،3 ترليون دولار.

ما هو نصيب تونس من هذه الاستثمارات في سوق فيها مجالات متنوعة سواء كانت في البنية التحتية أو العقارات أو في الصناعات البترولية أو التحويلية، سواء كان في الفلاحة في قارة 60 بالمائة من أراضيها الزراعية لم يقع استغلالها اليوم وهي تحتوي على أجود وأخصب أنواع التربة، في قارة تحتوي على يد عاملة رخيصة فيها حوالي 60 بالمائة من يد عاملة من الشباب وفتية، في بيئة فيها التجارة التي ستتجاوز عدد السوق مليار مستهلك بعد حوالي سنة أو أكثر؟ ما هي خطة وزارة المالية للاستثمار في هذه السوق وفي هذا المجال؟

كما أن هذه السوق ستصل في سنة 2031 إلى سوق التجارة وسيصل حجم الاستهلاك إلى 2،5 ترليون دولار في حين ما زالت تونس اليوم بعد نمو وتطور من سنة 2009 إلى غاية سنة 2020 تقريبا يصل حجم الاستثمار في إفريقيا 1،5 مليار دينار يعني حوالي 0،5 مليار دولار بالدولار الأمريكي، يبقى ذلك دون المنتظر ودون المأمول في ظل عالم يتجه كله نحو إفريقيا.

سنأخذ بعض الأمثلة ولن أتحدث عن الاستثمار الصيني الذي تحدث عن حجم أرباح 445 مليار دولار أرباح في سنة 2030 فقط بل سأتحدث عن بعض الدول التي لا تبتعد كثيرا عن تونس من بينها المغرب التي بلغ حجم الاستثمار فيها 9 مليار دولار.

يعني لا بد اليوم أن تكون هناك خطة واضحة لها مراحل تكتيكية والاعتقاد أن إفريقيا هي إفريقيا التسعينات وإفريقيا الجوع والمجاعات هذا الاعتقاد ولّى وانتهى اليوم هناك دول تحقق أرقام نمو مزدوجة مثل رواندا.

نلاحظ اليوم أثيوبيا التي كانت رمزا لمجاعات تنشأ أكبر سد رأينا أن العالم يتجه نحو إفريقيا.

رأينا إيران أيضا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حمادي الغيلاني عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق. غير موجود.

الكلمة إذن للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل. المقعد رقم 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة لقد جاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي يشكك فيه الكثيرون في تونس وفي كرم شعبها وانتماء الشعب التونسي القوي بانتمائهم إلى افريقيا.

نحن ككتلة الأحرار، مع الانفتاح على محيطنا الإفريقي ولذا نحن مع هذه الاتفاقية التي من شأنها أن تدعم الاقتصاد وكذلك مؤسساتنا الناشطة في البلدان الإفريقية وفي تونس، هذا بخصوص الاتفاقية.

ككتلة الأحرار سيدي الوزير، لدينا تساؤل، باطلاعنا على المخطط والتقييم الرباعي لاحظنا أن من نقاط القوة التي ذكرت بلورة برنامج وطني للإصلاحات ساهم في التوصل إلى اتفاق خبراء مع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022.

سيدي الوزير، نحن على علم بالجدال الحاصل حول هذا الاتفاق وموقف السيد رئيس الجمهورية سؤالنا، ما هو بديلكم لإنجاح هذا المخطط في غياب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

سيدي الوزير، منذ أيام كانت حاضرة معنا السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وفي الحقيقة، هناك أربعة مشاريع في مراحل متقدمة تنتظر التمويلات وهنا سأسألكم حول هذه المشاريع وما هي خطة وزارتكم لإيجاد التمويلات؟

المشروع الأول يتمثل في طلب مقدم من عدة ولايات بخصوص الطريق السيارة صفاقس - سيدي بوزيد - القصرين وهذا كان مطلبا مقدما من طرف السادة النواب من مختلف هذه الولايات.

هناك ثلاثة مشاريع في صفاقس: هناك مشروع الميترو وأعلم أن وزارتكم مطلعة على هذا المشروع، هناك مشروع تبرورة وقد ذكرت هنا المشاريع حسب التقدم والمشروع الثالث المدينة الرياضية، نعلم

بأن الدراسات متقدمة وقد قدمت لنا السيدة الوزيرة فكرة عن التمويلات المختارة في المشاريع المطلوبة لمختلف هذه المشاريع، لذلك نريد أن نستمع إليكم بخصوص مصادر التمويلات وإن أمكن أيضا السقف الزمني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمود شلغاف، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

تحية إلى جميع الحضور،

سيدي الوزير، إن انضمام تونس إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل كان من المفروض أن يكون منذ تأسيس المؤسسة لأن موقع تونس الطبيعي هو التواجد على مستوى عربي وإفريقي ثم الانفتاح على المؤسسات الدولية الأخرى مع التأكيد على التعامل على قدم المساواة مع الجميع. إذن بكل إيجاز أنا مع تمرير هذا القانون.

سيدي الوزير، تعتبر إفريقيا بالنسبة إلى كل القارات الأخرى المستقبل لتونس لاعتبارات متعددة أهمها صغر معدل سن سكانها وثراء أراضيها بمختلف ضروريات الحياة والنموّ من زراعة وطاقة ومن مختلف المعادن إلى غير ذلك.

وانطلاقا من انتمائنا إلى القارة وعلاقتنا مع الكل، لابد من تدعيم الشراكات في كل الميادين للنهوض الجماعي للكل عكس العلاقات الدولية الأخرى مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والتي علاقاتهم بنا هي علاقة استغلالية بحتة ولم نربح منهم سوى المزيد من النهب والتبعية.

وبهذه المناسبة، أثمن موقف السيد رئيس الجمهورية وعدم الخضوع لشروط لصندوق النقد الدولي فيما يخص القرض الجاري بشأنه التفاوض والذي يبلغ 1,9 مليار دولار.

يجب مساعدة كل المؤسسات الراغبة في الاستثمار وفي الشراكة مع إخواننا الأفارقة خدمة للنهوض بإفريقيا وبوطننا وبمؤسساتنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا.

سيدي الوزير، أتوجه إليكم بكل احترام وتقدير،

إن تحقيق التنوع الأكبر في الاقتصاد يتطلب خطوات جريئة وثورة تشريعية تؤسس لأسس تحقيق هذا الهدف النبيل، لذلك أود أن أعبر عن تطلعاتي وعن تطلعات شعبنا العظيم بإقرار تشريعات وسياسات جديدة تدعم هذا المسار الحيوي. يجب أن نعمل من أجل إقرار قوانين ولوائح تشجع ريادة الأعمال وتساعد على إجراءات تأسيس الشركات الصغرى والمتوسطة لأنه يعتبر هذا القطاع محركا أساسيا للنمو ولتنوع الاقتصاد.

يجب أن ندعم مخططا وخطة تشريعية تدعم الابتكار والتكنولوجيا وتساعد على التنقل التكنولوجي وتطبيقها في مختلف الصناعات. يجب تعزيز التشريعات التي تدعم الصناعات التحويلية وتحفز على إنتاج منتوجات محلية تضيف قيمة مضافة لنا.

يجب أن نحقق ثورة في تطوير البنية التحتية للنقل وللاتصالات والطاقة، علينا أن نقوم بإصلاحات جذرية في هذا المجال لتوفير بنية مشجعة للاستثمارات وللتجارة، ويجب إيلاء الاهتمام الخاص بتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بعد الاستثمار في هذا القطاع. تعد الاستثمارات في هذا القطاع فرصة للاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل.

يجب أن نعمل على تعزيز التعليم لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل، يجب أن نعمل على تعزيز التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل بحيث يمثل الإنسان الرأسمال الحقيقي وعلينا أن نستثمر فيه.

إن تحقيق هذه الثورة التشريعية يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الحكومة والبرلمان والقطاعات المعنية لذلك أرجو منكم دعم هذه الرؤية والسعي إلى إقرار التشريعات اللازمة.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية الاتفاقية الممضاة مع مؤسسة إفريقيا للتمويل وتمثل هذه الاتفاقية فرصة ذهبية لتوفير التمويل ودعما للمشاريع الاقتصادية المتنوعة والمبتكرة في بلادنا وعليه أدعو إلى العمل الجدي والفاعل لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية ولتحقيق التنمية المستدامة التي نصبو إليها.

وفي انتظار عديد الاتفاقيات الأخرى سيدي الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مسعود قريرة، عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد مسعود قريرة

مسعود قريرة، نائب عن جرجيس كتلة الخط الوطني السيادي من حركة الشعب.

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

زملائي المحترمون،

بداية أعلم وكتلتي الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض علينا، ثم أبارك التوجه نحو إفريقيا التي تصنفها الدراسات الجادة أنها قارة المستقبل وهو ما جعل كل القوى تتهافت عليها سلما وحربا.

سيدي الوزير، أذكّر الجميع أن علاقتنا مع إفريقيا قديمة جدا حيث وصل القرطاجيون في رحلاتهم البحرية إلى مناطق الخط الاستوائي من جهة المحيط الأطلسي في رحلة تسمى رحلة حنّون ويقولون وصلنا إلى مناطق لا توجد فيها رياح "calmes équatoriaux" المناطق التي لا توجد بها رياح وصل إليها القرطاجيون انطلاقا من سواحلنا من هنا، فنحن متأخرون جدا في الوصول إلى إفريقيا.

سيدي الوزير، كما كانت لبلادنا تجارة برية بواسطة الإبل سالكة طريق " Tombectou" وسجلماسة، القيروان، المهدية ثم تونس حاملة الذهب والتبر ولا يمر شيء إلى أوروبا إلا بعد أن نأخذ نصيبنا في هذه الأرض، لم تكن للأوروبيين تجارة مع إفريقيا، لقد بدأت تجارتهم مع إفريقيا بعد الاستعمار، أخفوا علينا هذه الطريق البحرية ووصلوا هم بحرا إلى تلك الأماكن.

سيدي الوزير، أرجو فتح خطوط جوية من خلال هذه الاتفاقية مع العاصمة الإفريقية وهذا في إطار الاتفاق مع السيد وزير النقل بطبيعة الحال وفتح سفارات بالاتفاق مع السيد وزير الخارجية ما أعلمه هناك سفارتان في إفريقيا جنوب الصحراء فقط.

سيدي الوزير، ضرورة ربط الميناء التجاري بجرجيس بمناطق جنوب الجزائر لأن الجزائر مرتبطة الآن بإفريقيا بطريق سريعة بدأت تشتغل وميناء جرجيس هو الأقرب للبلدان الإفريقية، لقد رأيت التجهيزات في ميناء جرجيس وصولها من ميناء جرجيس إلى الجزائر 100 كلم أسهل من أن تنزل البضائع بالجزائر، معدل سرعة الشاحنات عندما ترسو بميناء الجزائر 12 كلم في الساعة لأنها ستجتاز جبال الشمال ثم جبال المغرب الأوسط لذلك لا يمكن الإسراع في إيصال البضائع.

سيدي الوزير، أبارك تحركات زملائك السادة وزير الخارجية الموجود الآن في موسكو في إطار تظاهرة اقتصادية والسيد وزير الصحة الموجود الآن بالهند لإبرام اتفاقيات مع مخابر الدواء الهندية، فلعلي أرى أملا في أن حكومتنا بدأت تنظر إلى العالم الجديد بجدية بدون القطع طبعا مع أصدقائنا القدماء رغم الضغط الذي يقوم به هؤلاء عن طريق صندوق النقد الدولي، ونحن في هذا المضمار نساند السيد رئيس الدولة في وقوفه وفي محافظته على سيادة البلاد إلا أننا نقول لهؤلاء أنتم الأقرب تاريخيا تعاملنا معكم ولكن العالم أرحب ونحن مضطرون لحماية مصالح شعبنا أن نتعامل مع كل بلدان العالم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترمة بسمة الهمامي، غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له،

قبل أن أناقش مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل، أود أن أسأل سيدي الوزير عن برنامجكم وعن الإستراتيجية الوطنية حول الاقتصاد الوطني والتخطيط في ظل كل المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والعالمية؟ والأهم طبعا خطتكم الوطنية والإستراتيجية في ظل بناء الدولة الاجتماعية حيث الحق في امتلاك الثروة لعموم الشعب وليس فقط للرأس مال أو لمجموعة تمتلك رأس مال ونافذة منذ عهود مستولية ومستفيدة وحيدة من امتيازات الاقتصاد ومحددة للتخطيط.

في علاقة بمؤسسة إفريقيا للتمويل، إن الشركات متعددة الجنسيات تعد أخطر المؤسسات المهددة لسيادات الدول، فعوض البنك الدولي وبنك النقد الدولي تلعب مثل هذه المؤسسات المتعددة الجنسيات دور القارض الجديد للدول من خلال مؤسساتها البنكية وغير ذلك التي لا تمتلك القرار أساسا فمرحبا بإفريقيا وبالاستثمار في إفريقيا وبالتمويل في إفريقيا ودعم مؤسساتنا الصغرى والمتوسطة لكن سيدي الوزير تظل هذه المؤسسات عبارة عن وكلاء تعمل على خوصصة المؤسسات والتفويت في الرصيد الوطني وعلى مزيد توحش رأس المال الذي يهدد سيادة الدول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي، عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي، عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، ندرك جيدا أن دوركم يتمثل في إعداد إستراتيجيات التنمية في إطار المخططات والموازين الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية إضافة إلى ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع هياكل متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة.

سيدي الوزير، عند الحديث عن الوزارات والهياكل المعنية، هل أنتم على تواصل مع وزارة الفلاحة والمندوبيات والإدارات والسلط الجهوية من أجل النظر في المشاريع الفلاحية بولاية القيروان التي تعتمد بالأساس على الفلاحة؟

الفلاح لا يتلقى دعما من مؤسسات الدولة وشباب القيروان يحلم بمناطق سقوية تمكنه من تحسين وضعيته والمشاركة في الدورة الاقتصادية والوطنية وهنا لا نتحدث عن أزمة الماء بما أن الآبار العشوائية لا تحصى ولا تعد.

سيدي الوزير، لا يتلقى الفلاح اليوم من الدولة غير دعم في الأعلاف وبالطبع نحن نعلم من يستغل هذه الأعلاف ومن يتاجر بها ألا وهو اتحاد الفلاحين.

سيدي الوزير، عندما يكون في حاجب العيون تعاضدية فلاحية تقوم بتجميع ما يقارب 25 ألف لتر من الحليب يوميا هذا في 2016 ثم تراجع في يومنا هذا إلى 5 آلاف لتر، هنا السؤال المطروح هل أن مؤسسات الدول المعنية على دراية بهذه النقطة؟

سيدي الوزير، كان لنا لقاء بتاريخ 14 مارس في ولاية القيروان أثناء المؤتمر الإقليمي القيروان- سيدي بوزيد- القصرين وكان لي حديث معك في هذا الشأن، هنا أتساءل هل أن الدولة على دراية بهذا التراجع؟ إذا كنا نتحدث عن مخططات تنموية وعن تحسين اقتصادي في جهة معينة، هل من المعقول أن نسكت عن مثل هذا التراجع المثير في قطاع كان ناجحا ومن المفروض أن نساعده على مزيد النجاح؟

سيدي الوزير، ما هو برنامجكم التنموي لإعادة إنجاح قطاع تربية الأبقار في القيروان.

سيدي الوزير، إن القيروان منطقة فلاحية بامتياز إلا أن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم غير مبالية بمطالب كهربة الآبار بالطبع في القيروان خاصة أن عديد الفلاحين دفعوا ما طلب منهم من أموال وهنا أتحدث عن الآبار القانونية وليس الآبار العشوائية.

السيد الوزير، ما هو مخططكم التنموي للمناطق الصناعية وخصوصا المنطقة الصناعية بحاجب العيون التي تقدر مساحتها 10 هكتارات مركزة منذ سنة 2002 ولا يوجد فيها الآن سوى مصنع وحيد وهو مصنع يتيم؟ فهل لديكم برامج لجلب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار؟

سيدي الوزير، إن ما نراه على أرض الواقع بعيد كل البعد عن حديث المخططات، أقول إما أن هذه المخططات لا علاقة لها بالقيروان أو أن السلطة الجهوية لا تطبق سياستكم.

ما نلاحظه غياب الإستراتيجيات والمخططات والتنسيق وضبط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر عمّار عن كتلة لأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد عبد القادر عمّار

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، لم تحظ ولاية سوسة طيلة العشرية السوداء بالاهتمام الكبير في الجانب التنموي والإحصائيات تثبت أن استثمار الدولة في ولاية سوسة كان دون المأمول وخير دليل على ذلك مشروع المياه العميقة بالنفيضة لا نعرف مآله.

سيدي الوزير، يجب مراجعة القوانين مثل القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتعامل الدولي عن بعد الذي سيفتح آفاقا لأبنائنا.

سيدي الوزير، ننتظر منكم مشروع تنقيح مجلة الاستثمار.

وفي الأخير سيدي الوزير، هل هناك تنسيق بين وزارتكم ووزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني والتشغيل لتكوين الكفاءات في مجال الطاقات البديلة والمتجددة؟ شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد رشدي الرويسي، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

الكلمة الآن للسيد صالح سالمي، عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد صالح سالمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نحن كتلة صوت الجمهورية نثمن انضمام الجمهورية التونسية إلى هذا الاتفاق وسنصوت لتمرير مشروع هذا القانون، لكن من منطلق أنني مقرر لجنة التخطيط والتنمية يتسارع إلى ذهني وأنا أقرأ العنوان، هل لكم علم سيدي الوزير بمشروع سلة زغمان من معتمدية جلمة الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية؟ ومشروع "الباكت" في عمادة العيون من معتمدية سبالة أولاد عسكر؟ المشروع الأول بقيمة 19 مليار و200 صرفت منه 4 مليارات و100 ماذا فعلوا بهذه الأموال سيدي الوزير؟ زرعوا بها زيتون في 1400 هكتار.

السيد الوزير، إن المشرفين على هذا المشروع قدموا السرج على الفرس لأن أغلب المغروسات من الزيتون ماتت نتيجة عامل الجفاف خلال السنوات الأخيرة، لقد حفروا بئرين عميقين ولكن إلى حد هذا اليوم مغلقين منذ سنة 2018 رغم أن المشروع يبدأ من سنة 2018 في مخطط خماسي وينتهي في سنة 2023 أي عوض أن ينتهي خلال هذه السنة تم التمديد بأربع سنوات أخرى لأنه لم يتم إنجاز أي شيء في المشروع، لو تم فك عزلة الناس بداية من إنشاء الطرقات وتجهيز هذه الآبار وتوفير الماء الصالح للشراب لكان أجدى وأنفع، خاصة أن الجميع في لبيض إلى زغمان إلى سلة إلى عين جفال وبقية المناطق الأخرى تعاني من العطش المطلق بينما نمثل خزانا للماء على المستوى الوطني.

سيدي الوزير، تقدر كلفة المشروع الثاني 22 مليار، أين تمّ صرفها سيدي الوزير؟ وأنا أتصفح هذا الملف كاملا ماذا فعلوا بـ 22 مليار وبعض الملايين؟ تم حفر مواجل للأهالي بهذه الأموال رغم أن الماء يمر قريبا من المواطنين وقد قدرت كلفة الماجل سيدي الوزير والسادة النواب بـ 18 مليون، 18 مليون في 40 لتر، جميع الأشخاص الذين حضروا اجتماع إنجاز هذا البرنامج متقدمون في السن ولا يعرفون شيئا.

القسط الثاني ماذا فعلوا به؟ زرعوا به "ظلف هندي أملس" مات خلال سنوات الجفاف، تم استغلال 19 و22 مليار لمعتمدية جلمة والسبالة لأصبحت جنة فوق الأرض، لذلك سيدي الوزير، وأنا أتأمل هذه المشاهد وهذا ملف رسمي صادر عن وزارة الفلاحة سأمدك به لترى هذه المشاهد التي تجمع في الاجتماع لقد اجتمعوا بكبار السن الذين لا يفهمون معنى هذه المشاريع وجاء فريق من الاتحاد الأوروبي يخاطبهم بالفرنيسة والانقليزية ولم يفهمهم أحد عندما قالوا لهم المشروع في نطاق تشاركي أرادوا التواصل مع الأهالي ولكن لم يتواصلوا مع من يفهمون المشروع، سألوهم بماذا تطالبون؟ قالوا نطالب بموارد رزق في سبالة أولاد عسكر في هذه المنطقة.

سبالة أولاد عسكر وجلمة تعد من أكثر المعتمديات التي يعيش أبناؤها في الخارج من الجالية التونسية بالخارج. لماذا لا نستثمر هذا خاصة عندما تقدم جاليتنا برامجا للاستثمار خاصة في السبالة عندما لم يكن هناك من يمد يد المساعدة، جاءت هذه الجالية وجلبت مشاريع استثمارية ضخمة ولكنها لم تجد أي تجاوب لا من السلط المحلية ولا من السلط الوطنية وأنا أعي ما أقول السيد الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق.

السيد المعز بنيوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا سيدي الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، بالطبع نحن ككتلة الأمانة والعمل مع هذه الاتفاقيات ومع كل ما يمكن أن يدعم الاستثمار التونسي.

نحن بالأساس "إفريقية" هذا الاسم القديم لتونس كنا نتمنى أن يكون موقعنا في إفريقيا أفضل، نحن أسياد إفريقيا منذ قرطاج وقبل قرطاج ولكن مع الأسف الشديد عندما نرى اليوم الوضع الاقتصادي الصعب وعندما نرى الوضع الاقتصادي الذي نعاني منه اليوم، وأنا أعلم السيد الوزير أنك تعيش وضعية ميزانية فقيرة كما أننا نعيش هذا الوضع تقريبا يوميا أي أن الدولة تعيش يوما بيوم وأظن أننا لم نقدر على الخروج من هذا الوضع وقد حضرت معنا السيدة وزيرة المالية، لم نشعر أن هناك اليوم حتى إمكانية وضع برنامج قصير لإنعاش الاقتصاد الوطني.

لم نستطع اليوم ادخال حتى ربع 80 مليار الموجودة في السوق الموازية إلى خزينة الدولة وهذا ما هو متداول بين كل التونسيين أن هناك أموالا في البلاد ولكن الدولة هي الفقيرة، وكنا نأمل أن نرى على الأقل تغييرا في الحكومة الجديدة التي تعمل منذ سنتين ولكننا في الواقع لم نر تغييرا، لم يشعر التونسي في حياته اليومية بانتعاشة اقتصادية بل بالعكس خلال الثلاثة أشهر الأخيرة تعمقت أكثر الأزمة، التونسي أحببنا أم كرهنا مدلل، التونسي لا يريد أن يقف في الصف ليشتري الخبز، التونسي لم يعد قادرا اليوم أمام غلاء الأسعار وأمام ضعف الخدمات وأمام ضعف تمويل الميزانية العامة ونرى الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونرى انقطاع المياه هذا كله بسبب ضعف ميزانية الدولة، كل هذا خلق لنا اليوم مواطنا تونسيا جديدا، مواطنا يعيش في إحباط فاقدا للأمل لذلك نجد الهجرة اليوم وكل المواضيع مرتبطة بالأموال، كلها مرتبطة بالاقتصاد، كلها مرتبطة بالاستثمار. فإلى أين نسير؟ اليوم سؤال يطرحه مواطن تونس وليس من نائب، إلى أين نسير بهذه الدولة، إلى أين نسير بشعبنا؟

اليوم عندما نرى وزارة المالية ونرى وزارة الاقتصاد وكل الوزارات وزارة الفلاحة، الجميع يعيش "كل يوم وقسمو" لا يوجد أي برنامج لشبابنا مثلا لو ترى سيدي الوزير الملفات العالقة في "BTS" والمشاريع التي قام بها شبابنا وأفلست خلال السنوات الأخيرة أغلب المشاريع الساحقة، أؤكد لكم أن هناك على الأقل 50 % من المشاريع التي تم بعثها خلال تواجد هذا البنك أؤكد لكم أن 50 % من هذه المشاريع فشلت وأبناؤنا أغلبهم شباب وهم الآن لم يعودوا شبابا أتحدث عن عشرة أو خمسة عشرة سنة مضت.

اليوم لا يستطيعون استخراج ورقة لأنهم لم يستخلصوا قرض "BTS" هذا شيء من بين الأشياء لأن الواقع ماذا يقول؟ يقول أننا كشعب لم تعد دولتي وإدارتي تفتح لي آفاقا لأحلم في الغد وأن أجد أملا وأنه عندما أصبر يمكنني أن أجد حلا فيما بعد، اليوم كل كوادر الدولة أبناؤنا، أغلبية الكوادر الموجودة في إدارتنا نتحدث عن أطباء وعن ممرضين وأتحدث عن مهندسين جميعهم يريدون أن يهاجروا.

اليوم هناك دول تطلب "électricien" تطلب انتداب الصناعيين لذلك سيدي الوزير مثلما أننا نريد أن يذهب أبناؤنا إلى الخارج ويكونون ثروة ويعودون إلى تونس ويضمنون مستقبلهم نريد أن يأتي إلى هذا البلد الناس أيضا، بلادنا لا ينقصه شيء حتى تأتينا الدول الأخرى ولكن ما نلاحظه أيضا اليوم أن المستثمرين يريدون مغادرة البلاد. ما هو الاستثمار الموجود لدينا سيدي الوزير؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثماني دقائق.

السيد رضا دلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

طبعا يمثّل مشروع القانون الأساسي المتعلق بانضمام تونس إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل مدخلا مهمّا باتجاه انفتاح تونس على السوق الافريقية والاستثمار فيها وهي مسألة تتطلب رؤية دولة، رؤية متكاملة لا تقتصر فقط على وزارتكم إنما يجب أن يقع تنشيط الديبلوماسية الاقتصادية وتكون هناك رؤية وطنية متكاملة فهناك منافسة عالمية كبيرة في علاقة بإفريقيا تتطلب فعلا رؤية دولة ولا ترتبط فقط بوزارتكم هذه مسألة.

نقطة ثانية، حتى الجوار المغاربي كانت له أولوية في رؤية الدولة الوطنية دوما نعتبر أن الانطلاق في الاستثمار بدول الجوار وتضع تونس منذ فجر الاستقلال أولويتها في تشبيك العلاقة مع الدول. تونس لم تقم بالدور اللازم في حلّ الإشكال بين الجزائر والمغرب وكان يمكن أن تقوم بهذا الدور ديبلوماسيا.

كذلك علاقتنا بليبيا ونحن الأقرب إلى ليبيا لم نقم بالدور السياسي والدّور التّوفيقي بين المختلفين في ليبيا بشكل تكون لدينا الأرضية والأولوية عندما تعود ليبيا إلى وضعها العادي.

بالتالي هناك رؤية دولة يجب أن تتوفر فعلا حتى نستثمر بشكل جيد.

نقطة ثانية سيدي الوزير، أريد أن أسألك عن مآل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، صحيح أنّ تونس يجب أن تعتمد على نفسها ولا يجب أن تكون هناك إصلاحات موجعة أو تمس من الاستقرار الاجتماعي لكن يجب أن يكون هناك إصلاح وليس واضحا بالضبط لكننا نعرف أنّ أغلب الدول وأغلب البنوك لا يمكن هذا أمر وهذه سياسة صندوق النقد الدولي، صحيح لا يجب أن نسقط وندافع عن سيادتنا لكن كذلك في المستقبل يجب أن نفكّر في أن لا نذهب إلى صندوق النقد الدولي لكننا الآن نعرف أن الكثير من المشاريع في تونس متوقفة على تمويلات وحتى الميزانية كذلك، ماذا فعلت الوزارة؟ وأين وصلنا في ذلك؟ ويجب أن نخاطب التونسيين فهم يريدون من يخاطبهم بشجاعة وبوضوح هذا ما نريد أن نسمعه منكم سيدي الوزير في مآل هذه العلاقة وهل هناك انفراج في ذلك؟

النقطة الثانية هي المخطط الثلاثي 2023-2025 نحن نسترق السّمع ولا توجد مسألة واضحة ولم تصدر وثيقة رسمية وبالدستور وبمنطق دستور 22 البرلمان والغرفة الثانية من اختصاصاتهم أن يصادقوا على المخطط هل أصبح المخطط رسميا أم لا؟ يجب الإجابة عن هذا سيدي الوزير حتى نفهم بالضبط ومن خلال هذا المخطط حتى الجهات التي ربما لم تنل حظها بما قدمت من مقترحات في مستوى هذا المخطط نتيجة الصعوبات المالية العمومية ونعرف هذا الأمر ونحن متفقون على ذلك.

كما أن الوزارة تجهز لمؤتمر استثمار دولي وبصدد عقد جلسات إقليمية فكيف يمكن على الأقل أن نعوض للجهات من خلال هذا المؤتمر الدولي عما لم تأخذه في المخطط؟ وهذا لا يمكن أن تقدمه الجهات بمفردها سيدي الوزير، يجب أن يكون هناك خبراء يتنقلون إلى الجهات حتى يحدّدوا الطلبات ونريد أن تأخذ كل الجهات حظها في هذا المؤتمر الدولي.

باتت مسألة الشراكة بين القطاع العام والخاص حكرا على جهات معينة والجهات الداخلية لم تأخذ حظها في قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.

أرجو سيدي الوزير، أن يؤخذ هذا ونصل إلى مؤتمر الاستثمار فهناك نوع من التمييز ومن حقّ الجهات الداخلية أن ترافق حتى تقدم ربما تصورات ومشاريع يمكن أن تقبل في هذا المؤتمر.

نقطة أخرى سيدي الوزير، أريد أن أسأل عن مآل الهبة الخاصة بجنان مجردة لأنها تقدمت وأمضى عليها المرحوم الباجي قايد السبسي مع "الفاداس" قدمت هبة وأعطيكم أن جهة باجة قدمت نموذجا واستبقت في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال هذه الشركة والمجلس الجهوي لولاية باجة وصندوق الودائع والأمانات قدّموا نموذجا للشراكة منذ 2013.

وهناك إشكال مع وزارة الفلاحة وهذه الوزارة مهتمة بالتخطيط ويجب أن تتدخل مع رئاسة الحكومة باتجاه أن نجد التسوية اللازمة لحلّ هذا الإشكال لأنه بصرف النظر عن القائمين على هذا المشروع وأخطائهم ما يهمنا أنّ النموذج يمكن أن ينجح فكيف يمكن أن نحلّ هذا الاشكال؟

وهناك إشكال ثان سيدي الوزارة مع وزارة الفلاحة كذلك في ولاية باجة يتعلق بالمنطقة السياحية الايكولوجية بالزوارع، جهة نفزة سيدي الوزير ولاية باجة قدمت الكثير كما خسر الفلاحون الكثير من أراضيهم من أجل إقامة سدّ سيدي البراق فمن حقّ التونسيين شرب الماء لكن يجب تثمين هذه التضحية وانطلقت الدراسات بقرار حكومي منذ 2018 عندما تنتهي الدراسات نفاجأ بعد 25 جويلية الذي من المفروض أن ينصف الجهات الداخلية ولا يوقف المشاريع وبجرة قلم من الإدارة العامة للغابات تقول لا بعد خمس سنوات من الدراسات. هذه منطقة حساسة، هذا لا يعقل ونحن نريد منك أن تتدخل سيدي الوزير في جلسة في رئاسة الحكومة بين الجهة وبين وزارة السياحة ووزارة الفلاحة حتى نحلّ هذا الاشكال.

على الدولة أن تجيب على الأسئلة الفنيّة، ليس المواطنين ولا الجهة نقيم مشروعا يراعي الجهة وخصوصيتها لكن لا يحرمنا حقّنا في أن نقيم منطقة سياحية إيكولوجية ونعتبرها منطقة سياحية إيكولوجية ذات بعد وطني، ونطلب من السيد الوزير التدخّل بكل ثقل وأريد أن أخاطبك بصفتك تمثل الحكومة الآن لا يعقل هذا العبث بحقوق الناس بعد أن تقدم الدراسات يقولون لنا لا هي منطقة حساسة ونرجع كما كنا

سيدي الوزير، نحن جهة متمسكة بحقها، نطلب منك التدخل من أجل حلّ هذه الإشكاليات في خصوص جنان مجردة والمنطقة السياحية الإيكولوجية وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد 74.

السيدة زينه جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لرحابة صدرك،

بالنسبة إلى الاقتصاد في جهة ولاية زغوان هل لديكم علم بمشكل التعقيدات الإدارية للمستثمرين الذين يريدون الاستثمار بولاية زغوان مثل مشروع القرية الاستشفائية بمعتمدية الزريبة والتي ستوفر طاقة تشغيلية أولية قرابة 200 موطن شغل مباشر ؟

هناك بطء شديد سيدي الوزير من قبل وزارتكم حول مشروع "téléphérique" والذي يمكن أن يكون أكبر مشروع "partenariat privé publique" فما هو المنوال الذي تريدون اتباعه لدعم التنمية وتوفير مواطن الشغل؟

أيضا هناك غياب تامّ لوزارة الاقتصاد والتخطيط في دعم الشركات الأهلية التي تمثل منوال تنموي جديد وتوجّه رئاسي والذي كان من المفروض أن نجد كل المديرين العامين بوزارتكم مجنّدين لإنجاح هذا المنوال ولكن للأسف لم نجد سوى وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى رأسها السيد مالك الزاهي الذي يقوم بعمل جبار لإنجاح هذه الشركات التي ستساهم في خلق الثروة وإعادة الثقة بين المواطنين والدولة.

سيدي الوزير، هذه الإشكاليات بالأساس هي تعقيدات بيروقراطية الإدارات وموكول على وزارتكم، وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تخطط لرفع كل التعقيدات والعمل على دعم الاستثمارات وخصوصا في مجال السياحة البديلة.

كذلك لا يفوتني أن أقول اليوم أنّ هناك غيابا تامّا لوزارة أملاك الدولة وإنه لينتابني الشك في وجودها من عدمه.

سيدي الوزير، نطالب كذلك بتفاعلكم الإيجابي مع المجتمع المدني وأخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار لأن هذه الفئة الهامة قادرة على جلب الاستثمار من الداخل والخارج.

يحتّم علينا الواجب اليوم انتهاج سياسة اقتصادية منتجة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقطع مع منظومة الاقتصاد الريعي نظرا إلى ارتفاع الجنوني للأسعار.

ماهي الإجراءات السريعة التي سوف تتخذها وزارتكم لإنعاش الاقتصاد؟

لم نرك سيدي الوزير تتنقل بين الولايات لتزور مصالح الوزارة وأخص بالذكر المندوبيات الجهوية للتنمية.

رئيس جمهورية ملمّ بكافة إشكاليات الدولة في جميع المجالات في المقابل غياب تام للعديد من الوزراء.

انزلوا من ابراجكم العالية وتنقلوا في الميادين فالمنصب تكليف وليس تشريف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق المقعد 12.

السيد يوسف التومي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، نبارك هذه الاتفاقية التي ستساهم بالطبع في انعاش البنية التحتية وكذلك الانتقال الطاقي.

سيدي الوزير، أردت أن أتحدث عن ولاية سوسة التي عانت في العشرية السوداء الأخيرة لأن التميز الإيجابي اليوم أضرّ بهذه الولاية. فولاية سوسة اليوم سيدي الوزير نعرفها بالكرنيش والقنطاوي ولو أن بريقهما ليس كالمعتاد.

ولاية سوسة فيها أربع وعشرون ولاية أي أن بها مناطق أتعس حتى من المناطق الداخلية والناس يعانون وهناك من الناس من ليس لهم الماء الصالح للشراب لليوم. مثلا حيّ الكنانة-زاوية سوسة أو حمد دار الجربي أو وادي القوس-قصيبة سوسة التي ما زالت إلى اليوم تعاني وتعيش "بالسيتيرنات" البلاستيك.

اليوم سيدي الوزير، لا يعقل ألا يكون هناك برنامج في 2023 ومخطط خاصة للماء الصالح للشراب وهو كما تعرفون حسب الفصل 47 هو حق دستوري؟

اليوم سيدي الوزير، إلى جانب الماء الصالح للشراب التطهير إذ تعاني عديد الأحياء من الصرف الصحي ولو تتذكر سيدي الوزير الجلسة التي عقدناها بمدينة الثقافة عن ولاية سوسة والتي دامت قرابة السبع ساعات حيث انطلقا على الساعة الثانية بعد الظهر وأنهينا التاسعة ليلا وقد تطرقنا للاشكاليات وللمشاغل التي بلّغنا بها مواطنون ووضعوها عاتقا على أكتافنا نحن نريد تحقيقها.

سيدي الوزير، نريد الإنجاز اليوم لا نريد الحديث حتى يعيش المواطن على الأقل في ظروف طيبة وتوفر له العيش الكريم.

أتحدث اليوم سيدي الوزير، عن مدرسة إعدادية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات فيها 2200 هل يعقل هذا ونحن نعرف أن الاعدادية لا يتجاوز عدد التلاميذ فيها 600 تلميذ؟ والاشكاليات المنجرة عن هذا العدد حيث تحدث مشاكل أمام المدرسة الاعدادية التي يقابلها معهد فيه 1500 تلميذا.

سيدي الوزير، معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات فيها معهد كان يحقّق نتائجا تجعله دائما في المرتبة الأولى على ولاية سوسة وفي هذا العام تدحرج هذا المعهد سيدي الوزير إلى المراتب الأخيرة بسبب الاكتظاظ.

اليوم سيدي الوزير، وفّرت وزارة أملاك الدولة عقارا في قصيبة سوسة فيها 16 ألف متر مربع وفيه مشروع اعدادية ومعهد ثانوي لكن لم ير هذا المشروع النور لليوم.

سيدي الوزير، أردت أيضا أن أتحدث عن البنية التحتية المهترئة لمدينة قصيبة سوسة فبلدية قصيبة سوسة والثريات هي بلدية فقيرة حيث لا تتجاوز ميزانيتها مليار و200 والبنية التحتية بها فضيحة في الحقيقة حين نرى مدينة قريبة لولاية سوسة أربع كيلومتر وترى الطرقات والبنية التحتية المهترئة بها.

سيدي الوزير، سبق أن تحدثنا عن وادي حمدون حيث أنّ به مشكلا بيئيا كبيرا يمس صحة المواطن وهو مشكل بيئي بامتياز واليوم يعاني الناس خاصة في مدينة القصيبة والثريات إشكاليات بيئية بالجملة وهو ليس إشكالا يمسّ ولاية سوسة فقط بل هو إشكال يمتدّ الى ولاية المنستير.

سيدي الوزير، جدوا لنا على الأقل حلاّ وقتيا يعني نهيئ الوادي في مناطق العمران على الأقل لا يرى المواطن تلك المشاهد.

النقطة الأخيرة سيدي الوزير، المجال الفلاحي بمعتمدية الزاوية القصيبة والثريات هناك مشروع ننتظر تمويله، لدينا مشروع التصفية الثلاثية لكن نريد أن يمتد إلى معتمديات أخرى في ولاية سوسة وإن شاء الله سيدي الوزير تؤخذ هذه المطالب بعين الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق المقعد 91.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

أولا أشكر الوزارة على نجاحها في الوصول إلى إفريقيا وتحقيق هذه الاتفاقية مع مؤسسة افريقيا للتمويل.

ثانيا سوف أبدأ بكلمات الاقتصاد والتخطيط، الاقتصاد هو النجاح في تحقيق حياة أو معيشة للإنسان في تونس والمجتمع ككل والتخطيط هو البرامج التي يمكن أن تجعل من هذا الإنسان يعيش حياة كريمة في وطنه وموطنه.

سيدي الوزير، سأبدأ حديثي بثلاثين سنة في المجال المصرفي وتونس تفشل في الاتفاق مع "FMI" هل هذا معقول؟ أمام وزير له من الخبرة والكفاءة في تحقيق برنامج يمكن أن تنجح فيه تونس لو حققنا الاتفاق مع "FMI" ولا أحملكم مسؤولية كبرى ولكن كفاءتك كان يمكن أن توصلنا إلى تونس أفضل ولا نلتجئ إلى الكثير من القروض.

سيدي الوزير، دائما أقول التخطيط هو من أجل حياة أفضل، معتمدية الوسلاتية وقد تحدثنا في هذا، منطقة صناعية يحتاجها سكان الوسلاتية من أجل الابتعاد عن النزوح والالتحاق بمنازلهم ومن أجل حياة كريمة في الوسلاتية ومن أجل شبان الوسلاتية الذين ينتظرون هذه المنطقة الصناعية منذ سنوات.

سيدي الوزير، النجاح في الاتفاقية مع مؤسسة افريقيا للتمويل فيها عديد المشاريع والاستثمارات في البنية التحتية فما هو نصيبنا كمناطق داخلية من هذه الاستثمارات؟

سيدي الوزير، هل يمكن لهذه المؤسسة أن تأخذ مقرها في تونس وبالتالي ننجح أكثر في الحصول على عدّة قروض تساعدنا في إنجاح مشاريع تنموية في الجهات الداخلية وخاصة داخل المناطق التي أمثلها وهي السبيخة الوسلاتية عين جلولة؟

سيدي الوزير، دائما أقول التخطيط والمنهجية يبدأ من تعليم ديمقراطي شفاف يساعدنا في تربية الناشئة لا تذهب إلى الخارج بل تبقى في تونس من أجل النجاح ومن أجل مساهمة تونس وإخراجها بفضل الكفاءات الموجودة في وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية من أجل إنقاذنا من هذا الكابوس الذي تركوه لنا في العشرية السوداء وشكرا سيدي الوزير وإن شاء الله نجد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد 191.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيد الوزير وللوفد المرافق له،

نحن كتلة الأمانة والعمل ندعم أيّ مشروع قانون يدفع عجلة التنمية والاستثمار خاصة أن البلاد التونسية تمرّ بمرحلة صعبة على المستوى الاقتصادي.

سيدي الوزير، قابس بموقعها الاستراتيجي وميناؤها البحري والتجاري والشركات المنتصبة في الجهة لم تساهم في التنمية الحقيقية وأصبحت معرضة إلى الابتزاز لما يسمى المسؤولية المجتمعاتية لتنفيذ إضرابات غير قانونية أو عشوائية أو مساهمات مادية لجمعيات أو تظاهرات أو أعياد جمهورية مما يعرضها لوقف الإنتاج إذا لم تستجب لمطالبها.

سيدي الوزير، مطلبنا في قابس هو تفعيل قرارا مصادقا عليه في مجلس وزاري بصندوق مقنّن للتنمية حتى تتعرض هذه الشركات إلى الابتزاز الناعم بالمساهمات التي تمنحها.

سيدي الوزير، خليج قابس كان يؤمن الثروة السمكية وهو خليج البلاد التونسية وخليج البحر الأبيض المتوسط وسؤالي هل هناك استراتيجية لوزارة الاقتصاد مع وزارة الفلاحة مع وزارة الصناعة مع وزارة البيئة لاستعادة هذا القطاع لسالف إشعاعه؟

قابس لها خصائص طبيعية وفلاحية وسياحية هل هناك استراتيجية لوزارة الاقتصاد؟ لأن خليج قابس هو خليج يدرّ ذهبا للبلاد التونسية لكن نتيجة سياسات ضيّقة أصبح هذا الخليج فقط

للصناعة وهناك قطاعات أخرى كقطاع الفلاحة وقطاع السياحة وقطاع الصيد البحري وشكرا لك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق المقعد 185.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

شكرا السيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ما نعرفه وما قرأناه أنّ التخطيط المحكم والمدروس على أسس صحيحة وبنظرية استشرافية وعلمية يعطينا آليا نتائج اقتصادية ناجحة لها جدوى إيجابية على المدى القريب والمتوسط لكن للأسف منذ سنوات لم نر ولم نسمع عن مخطط خماسي أو مخطط خمس أو عشر سنوات ولا غير ذلك ودون تخطيط، صحيح لا يمكن بناء اقتصاد صحيح وهنا أريد الحديث عن ولاية تطاوين وعن المخططات والاستثمارات الاقتصادية التي يمكن أن تكون في هذه الربوع وفي عديد المجالات.

نتحدث عن المنشآت الطبيعية فتطاوين من أغنى الولايات ونتحدث عن ثاني مخزون في العالم في مادة الجبس ومن أجود الأنواع عالميا وأيضا مقاطع الرخام ومقاطع الرمل هذا في مجال الصناعة الاقتصادية إضافة إلى الطاقات المتجددة والبديلة وهنا نتحدث عن الطاقة الشمسية التي يمكن أن تعطي دافعا اقتصاديا كبيرا للجهة وللدولة التونسية وللتصدير عموما لو هناك برنامج.

أيضا المخططات الاقتصادية في مجال الفلاحة، الأراضي الشاسعة التي لدينا في تطاوين أكبر ولاية من حيث المساحة أيضا مخزون الماء الموجود في أقصى الجنوب التونسي والذي تحدثت عنه كل الدراسات العالمية ما عدى التونسية منها لم تذكر ذلك كما لم تحرّك حكوماتنا المتداولة ساكنا في هذا المجال.

سيدي الوزير، حين يكون لدينا تخطيط علمي ومدروس من الأكيد سنجد نتائج إيجابية في استثماراتنا واقتصادنا.

سيدي الوزير، تطاوين يمكن أن تكون قطبا اقتصاديا وفلاحيا وسياحيا وصناعيا كبيرا إذا وجدت إرادة سياسية وإرادة صادقة وتخطيط محكم ومدروس من حكومتنا الموقرة بعيدا عن كل الحسابات الضيقة لأن الأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ ونحن نعتمد على حكومتنا وعلى تونس بعد 25 جويلية في أن نتقدم ببلادنا نحو الأفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار ولها خمس دقائق المقعد 68.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

ما نثمّنه اليوم بمناسبة عرض مشروع هذا القانون الأساسي الذي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل هو الاتجاه نحو افريقيا لما توفره هذه القارة من استثمارات هامة.

سيدي الوزير، لم أكن لأتدخل لكن حين سمعت أن سيادتك ستحضر اليوم "j'ai tenue bon" أن أحصل على خمس دقائق سأحاول أن ألخص فيها عصارة أفكاري لماذا؟ لأننا نعتبر أنك اليوم سيدي الوزير على رأس وزارة بمثابة "super ministère" بكلامنا نحن هي غرفة العمليات للعمل الحكومي مع مراعاة التسلسل الهيكلي طبعا. لماذا أقول هذا الكلام؟ لأنني سأحدثك عن كل القطاعات انطلاقا من المنوال الاقتصادي.

سيدي الوزير، إن المنوال الاقتصادي الذي يريده الشعب هو منوال يقوم على محورين أساسيين تحوّل طاقي وتحوّل رقمي.

للأسف المنوال الذي نتبعه هو منوال اقتصادي تقليدي يقوم على الصناعات الكبرى والسياحة التقليدية في حين أن بلدانا على غرار الهند واليابان واستونيا وغيرها راهنت على التكنولوجيا والصناعات الذكية والتي تجلب أكثر استثمار وأكثر عملة صعبة.

السياحة التقليدية التي بقيت على حالها منذ السبعينات لابدّ من دعم السياحة البديلة على غرار السياحة الاستشفائية.

سيدي الوزير، إن تريد تصحيح المسار يبدأ اليوم، من هنا ومن الآن فالتحول الرقمي ليس صفحات وليس "تويتر" وليس "انستغرام" لا أطيل عليك سيدي الوزير اليوم يجب أن نستأنس بالتجارب المقارنة وكما قلت المثال الإستوني مثلا.

أنا اليوم كسيرين المرابط مواطنة تونسية لست إستونية يمكنني من هنا الآن أن أحدث شركة قائمة الذات خلال ربع ساعة وتتمتع بالإعفاء من الضريبة إضافة إلى العديد من المزايا الأخرى التي يطول سردها وخاصة التنقل المجاني.

سيدي الوزير، شبابنا اليوم عاجز حتى عن اقتناء برمجيات الكترونية عبر " PayPal ".

سيدي الوزير، في الجانب المتعلق بالتخطيط ماهي استراتيجيتكم في علاقة بالاقتصاد الأخضر؟ في عالم يشهد تغيرات مناخية كبرى فاليوم ضرورة وجود مقاربة متجددة للاقتصاد صديقة للبيئة، الاقتصاد الأخضر القائم على استعمال الطاقات البديلة مما يطرح ضرورة مراجعة مجلة الاستثمار نحو دعم الاستثمار وتيسير إجراءات بعث المشاريع التنموية البديلة.

تعاني الدولة من نقص في الطاقة خاصة أنها اليوم تدعم الطاقة وندرّ علها كثيرا من المال كما يعاني المواطن أيضا من الطاقة، من غلاء تكلفتها عليه كما يعاني من الاضطرابات في التزود.

سيدي الوزير، هذه الاضطرابات في التزود نحن في الزهور والسيجومي نعيش في الظلام أكثر من النور جراء انقطاع التيار الكهربائي في بلاد تسجل درجات حرارية قياسية وفيها قرابة أكثر من 300 يوم شمس.

نود سيدي الوزير، لو تسمح أن تحضر معنا في جلسة حوارية وتبين لنا كل هذه الاستراتيجيات لأننا لنا الكثير مما نقوله ونقدمه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد 65.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب،

أرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نحن نثمّن المجهود الذي تقومون به في وزارتكم خاصة دوركم الفعال في المناطق الداخلية من حيث البنية التحتية وتشجيعكم على الاستثمار.

السيد الوزير، كنت أتمنى أن لا أتحدث عن مسألة الماء أو أنّ هناك طريق غير معبّد بل أن أتطرق إلى مسائل أخرى مثلا عن كيفية إحداث مصانع في جهة سيدي بوزيد وكم سيتطلب ذلك من يد عاملة ولكن وضع البلاد يتطلب مني أن أتحدث عن الماء الصالح للشراب وعن المسالك الريفية التي عبدت.

السيد الوزير، كما تعلمون أن عديد المشاريع معطلة في سيدي بوزيد وخاصة منها الماء الصالح للشراب بمنطقة السعيدة الشرقية التي تمّ رصد مليار وسبعمائة في حين أنه بعد الدراسات تبيّن أنّ قيمة المشروع 7 مليارات وكما تعلمون سيدي أن الماء حقّ دستوري نرجو منكم توفير التمويل لإنجاز التنمية المندمجة.

السيد الوزير، نلفت نظركم أيضا إلى مشروع المنطقة السقوية بالزيتونة بالرقاب والطريق الحزامية بالرقاب والمسلك الفلاحي على طول عشرة كيلومترات كذلك بالنسبة الى معتمدية أولاد حفوز ومشروع التطهير المبرمج من قبل لكن توقف هذا المشروع لوجود إشكال عقاريّ حيث وقع تجاوز هذا الإشكال وبرمج في المخطط 2025/2023.

السيد الوزير، كذلك ألحّ على مطلبي المدرج في المخطط 2025/2023، وكنت تحدثت عن هذه المسألة مع سيادتكم من قبل التي تتمثل في المنطقة الصناعية التي تحدّ ثلاث ولايات خاصة منها ولاية سيدي بوزيد وصفاقس والقيروان وستجلب عديد الاستثمارات والمستثمرين واليد العاملة.

أما فيما يخص الطاقة، لماذا لا تتكفل وزارة الطاقة لكافة الفلاحين بمنحة وكذلك حتى في الاستعمال المنزلي والصناعي وهو ما يمكن من توفير الطاقة الكهربائية ويغنينا عن شراء التيار الكهربائي بالعملة الصعبة؟

كذلك سيدي الوزير، سأذكرك بجلسة عقدت سنة 2022 تتعلق بالمخطط وقد ذكرت لكم حينها مسألة الاستثمار في "جبل الخشم" وأكدت لكم أن هناك إمكانية لتصبح منطقة سيدي بوزيد مثل دبيّ قولا وفعلا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر صغيري، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربعة دقائق تفضل. المقعد رقم 98.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

علاقتنا الاقتصادية بدولة الجزائر بإمكاني أن ألخصها في رقمين 400 مليون دولار تصدير من تونس وواحد مليار دولار توريد من الجزائر و95% منه مواد بترولية وغاز، وتمثل هذه النسب خارج البترول والغاز أقل من 1% من الاقتصاد الجزائري أو حتى الاقتصاد التونسي، وتعتبر هذه الأرقام فضيحة حقيقة بين بلدين متجاورتين يجمعهما التاريخ والجغرافيا ونفس العادات والتقاليد ونفس الأكلة ونفس كل شيء، بلدين غير مندمجين، هناك خمسون مليون مستهلك في الجزائر، البلد التي تجاورنا والمستقلة سياسيا ولديها وفرة في المالية العمومية وتقوم باستيراد كل شيء من المواد الاستهلاكية للنصف مصنّعة والمصنعة، هذا البلد الذي أصبحت تظهر فيها النهضة الاقتصادية في الحقيقة، أين الاتفاق التجاري مع الجزائر ؟ لقد عقد رئيسها اتفاقا بقيمة 15 مليار دولار مع إيطاليا و10 مليار دولار مع تركيا وكان في دولة الصين وأمضى 35 مليار دولار اتفاقيات هناك 250 ألف صيني يعمل في الجزائر فكم هناك من تونسي يعمل في الجزائر؟

السوق تطلب كل شيء، أين أنت سيدي الوزير في الجزائر والسيد وزير الاقتصاد؟ أين الحكومة التونسية؟ أين الاتفاقيات مع الجارة الجزائر؟ السوق التي بإمكانها أن تستقبل مئات الآلاف من التونسيين بإمكانهم التنقل إلى هناك بسياراتهم أو بالحافلات، هل وقعت "prospection" للسوق الجزائرية.

الجزائر اليوم في إطار اتفاق الحزام والطريق، الاتفاق الصيني الذي تشارك فيه 146 بلدا من العالم وقد أمضت تونس على ذلك أيضا سنة 2018 ويحتوي على العديد من المشاريع من بينها خطوط للسكة الحديدية وميناء جرجيس وإحداث قطار بين جرجيس ومدنين أي أن هناك مشاريع ضخمة ستشغل العديد من التونسيين، هل تعلمون أن المشكلة الأساسية تتمثل في بيروقراطية الإدارة التونسية لأن الصينيين لا يتعاملون بـ" appeld'offre" فنحن نحتاج في تونس سنة أو سنة ونصف لإحداث طريق بين مسألة النظر في "Appel d'offre fructueux" أو أنه "infructueux" الصين لا تعمل بهذه الطريقة، ميناء شرشان في الجزائر وقع ربطه بمالي سيدي الوزير أي أن خط الحرير قد اكتمل ونحن لا زلنا لا نحرك ساكنا إلى متى سنبقى كذلك ؟

سننتقل الآن إلى مسألة السوق الإفريقية، فإن رجل الأعمال تائه اليوم في إفريقيا ضائع بأتم معنى الكلمة يحارب بمفرده لأن دعم "CEPEX" لا يزال ضعيفا ويبقى بروتوكولي ولا يرتقي إلى الحجم الذي يتطلب أن يكون عليه.

كل طالب إفريقي في تونس ولدينا عشرات الآلاف من الطلبة الذين لا زالوا يزاولون دراستهم بتونس يستوجب على كل منهم أن يعمل في شركة تونسية مصدرة لأنه هو من سيفتح لك السوق في بلده في المستقبل لأنه يعرف جيدا عادات بلاده ماذا يأكلون وماذا يلبسون وماذا يستعملون ولكي تستثمر وتقوم بـ "prospection" في تلك البلد يجب على كل شركة أن تستثمر عشرات آلاف الدولارات وفي تونس، هناك العديد من الطلبة الأفارقة، وهذا ما اعتمدته الصين لأنها درست الأفارقة وكذلك تركيا وفرنسا في السابق، فلماذا لا نعتمد هذه المسألة والأفارقة موجودون في بلدنا، نأمل أن يطبق هذا القرار في أقرب الآجال.

سؤالي الأخير السيد الوزير، بالنسبة إلى اقتصاد التضامن الاجتماعي أين الأوامر الترتيبية؟ ألم نقم بإمضاء ذلك وقمنا بالمصادقة على المشروع سنة 2020، أين الأوامر الترتيبية في الاقتصاد الثالث وما علاقته بالشركات الأهلية؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي، عن الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق، المقعد رقم 156.

الكلمة الآن للنائب السيد عصام شوشان، عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 104.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

السيد الوزير، لن أتحدث عن تثمين هذا المشروع والانخراط إلا بعد أن أتبيّن النتيجة، وهذا من وجهة نظري كاقتصادي وكباحث في العلوم الاقتصادية وعندما يكون أمامي مشروع بهذه الطريقة من حيث المبدأ أن ننخرط في السوق الإفريقية فأنا أوافق على ذلك وأن السوق الإفريقية بوابة لكافة بلدان العالم ولكن طريقة طرح المشروع الذي ينخرط في الانضمام اتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل فإذا كان انخراطنا سيكون حسب شرح الأسباب في التنمية والبنية التحتية فهذا لن يقنعني كاقتصادي أن ننخرط بعد 25 جويلية في بنك بهذه الطريقة وستوجه الاعتمادات للتنمية فهذا لن يعجبني كاقتصادي، فإن كنت ستقول لي أننا سنجعله " comme réserve" وأننا سنعتمد ذلك لدعم ميزانية الدولة أو عند الاقتراض فإن هذا الجواب كذلك لن يقنعني، الإجابة الوحيدة التي ستقنعني من منظوري هو أنه إذا كنا سنتوجه بطريقة الاستثمار وإذا كنا سنتحدث عن ذلك فيجب أن تكون هناك إستراتيجية ووزارة الاقتصاد والإستراتيجيات، فماهي الإستراتيجيات المعتمدة للانفتاح على السوق الإفريقية؟

إذا كنا سنتحدث عن الإستراتيجية فإن الإستراتيجيات غير موجودة وبالنسبة إلى المشروع الذي أمامي فإنه لا توجد به أي إستراتيجية تقنعني، فإذا كنا سنتوجه إلى السوق الإفريقية وننخرط في التمويل الإفريقي ولا نمتلك إستراتيجية واضحة هنا ليس بإمكاني أن أثمن أو أن أرفض التوجه في الطريق المعتمدة من وزارتكم لأننا عندما نتوجه في إستراتيجية التنمية والاستثمار يجب أن نجهزّ العديد من الأشياء مسبقا مثل مجلة الصرف أولا مجلة الاستثمار ثانيا، ماذا أعددنا لوجستيكيا للمعاملات مع السوق الإفريقية؟

تعلم جيدا العراقيل حسب البحوث العلمية وأنا باحث في الاقتصاد وأعلم جيدا أهم المشاكل مع السوق الإفريقية بحيث أنه ليس بإمكاننا التعامل معهم لوجستيكيا لأن "cout de revient" لن يمكننا من النجاح مقارنة بالمنافسة العالمية، هذا أولا.

ثانيا، علميا لم تكن السوق الإفريقية متوفرة والسبب في ذلك "manque de confiance" هي أزمة الثقة بين إفريقيا والسوق الإفريقية والسوق العربية.

السيد الوزير، حسب اعتقادي قبل أن ننخرط وهي مبادرة طيبة من حيث المبدأ أن ننخرط ونتجه نحو البوابة الإفريقية هذا لاشكّ فيه ولكن قبل أن ننخرط يجب علينا أن نجهز برنامجنا وإستراتيجياتنا لا أن نكون مجرّد رقم في هذا البرنامج، بل يجب علينا أن نكون فاعلين وأن نتبيّن السبل والطرق القانونية والسبل والطرق التي تدفع عجلة الاستثمار ولا نريد أن نتوجه إلى هذا البنك ومجرد أننا عندما نحتاج إلى "liquidité" نذهب ونقترض لأن برنامجنا بعد 25 جويلية يعتبر مسألة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي، عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

نحن نثمن الاتفاقية وتعتبر تونس بوابة لإفريقيا ولكن المشكل الأساسي هو أن مشكل السفر من تونس إلى إفريقيا هو أنه يجب أن يقع " escale" في قارة آسيا ويجب علينا أن نجد حلا لهذه المسألة.

السيد الوزير، ثانيا، أننا نبحث عن التمويلات من الخارج بينما أنّ الحلّ موجود في تونس، فسفاط قفصة كان طيلة عقود أبرز مقوّمات المنظومة الاقتصادية في تونس وهو قاطرة الاقتصاد الوطني لأكثر من قرن وربع وقد قام هذا المنتوج ببناء الاقتصاد التونسي والتنمية وقد أثبتت التحاليل المخبرية أنه الأفضل في العالم ومن خلاله تدعم خزينة الدولة بالعملة الصعبة ويحقق تعديلا في الميزان التجاري، وهذه من أولوياتكم سيدي الوزير في الوزارة أن تقوموا بوضع إستراتيجية لنقل الفسفاط من خلال طريقة النقل الهيدروليكي.

السيد الوزير، سنة 2010 تجاوز حجم الإنتاج السنوي من الفسفاط 8.3 مليون طن وسجل نتائج مالية بقيمة 2 مليون دينار هذا بالنسبة الى أرباح شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي معا، وكانت تونس تصدّر الفسفاط لأكثر من 50 دولة، الجميع يعلم الأسباب التي أدت إلى تراجع الفسفاط والمردودية السيئة للشركات الآن وأنا متأكد سيدي الوزير أنك تعلم كل ذلك وستعمل على تجاوز كل ذلك في المستقبل إن شاء الله، ولكن الحلّ موجود وصارت مثل هذه الصعوبات في الثمانينات والتسعينات وقد تم تجاوزها بفضل إعادة الهيكلة الإدارية والمالية وتطهير الإدارة من الفساد واعتماد خطة التقاعد المبكّر وتوحيد الإدارة العامة والفريق التجاري لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيمائي.

فدوركم سيدي الوزير، مهم جدا في تطوير القطاع كما ذكرت من خلال إحداث خط هيدروليكي لنقل الفسفاط وقد نجحت المغرب من خلال تطبيق هذا المشروع وقد آن الأوان لتطبيقه في تونس وبإمكاننا الحصول على قروض من قبل المستثمرين الأجانب بضمان المردودية والإنتاج، أؤكد لكم أن البرلمان سيصادق على مثل هذا المشروع الهيدروليكي إذا وقع طرحه علينا فإن ذلك يعتبر من أولوياتنا ويجب علينا أن نعيد الإنتاج للبلاد التونسية.

السيد الوزير، في علاقة بالاقتصاد، هل هناك نية لفرض نسبة معينة من قروض الاقتصاد إلى المصنعين التونسيين؟ تعلم جيدا أن أغلب قروض الاستثمار تخصص للبناء وأشياء نحن في غنى عنها بينما أن بلادنا في الأصل بلد مصنع وكانت وستظل كذلك وقد آن الأوان لاسترجاع الثقة إلى المستثمرين التونسيين وخصوصا المصنعين منهم وأن نقوم بدعمهم بهذه القروض.

السيد الوزير، أريد أن أسألك عن إستراتيجية الوزارة في الترويج لتونس كوجهة للاستثمار؟ هناك العديد من المدن مثل دبي وسنغافورة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، المقعد رقم 138.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

السيد الوزير، نعلم جيدا أنه لكي نتمكن من البناء في مختلف المجالات يجب أن يكون البناء مبنيا على أرضية صلبة لذلك لابد أن ينطلق من التخطيط الذي يعتبر هذا الأخير من المقومات الأساسية للنجاح، فخلال العشرية الوبائية والتي تعتبر عشرية سوداء في تاريخ تونس كان لدينا تخطيط مجدي وناجع وهناك أشخاص خططت وكانت نتائجه إيجابية لكنه أدى إلى تدمير البلاد وألحق الضرر بالعباد، خططوا لتحقيق مآربهم والتعويض لابتزاز الشعب التونسي وتمتص دمه إلى أن وصلنا إلى هذه الحالة.

إذا هناك ملاحظة أردت أن أنطلق منها، بالنسبة إلى علاقتنا بإفريقيا سيدي الوزير باعتبار أنها القارة العذراء في مجال المال والأعمال، إفريقيا اليوم بالنسبة الى تونس هي فرصة يمكن أن تغير الواجهة للاقتصاد التونسي وذلك من خلال التسريع في إنجاز أو دراسة مشروع ميناء النفيضة الذي انطلق منذ سنة 2006، وهذا الميناء هو الذي سيعيد لتونس صبغتها منذ التاريخ القرطاجي فقد كانت تمثل مركزا هاما للتجارة والتي بإمكانها أن تكون معبرا اليوم، وسينبني التطور الاقتصادي لتونس اليوم بالأساس على الذكاء وعلى الفطنة الاقتصادية ويجب اغتنام هذه الفرصة في أقرب وقت ممكن.

السيد الوزير، الجانب الثاني، بالنسبة إلى الاقتصاد والتخطيط لا يمكن أن نتحدث عنه في غياب مجال رقمي معمّم في كل الوزارات، هناك قاعدة بيانات رقمية لكل وزارة اليوم ولكن للأسف الشديد ليست لنا قائمة بيانات موحدة تسهل كل الخدمات على المواطن وعلى المستثمر وعلى رجال الاقتصاد ومنظوريهم.

السيد الوزير، النقطة الموالية التي أردت أن أؤكد عليها هي العناية ومزيد العناية بالاستثمارات والمشاريع الصغرى وهذه الأخيرة تعاني الويلات اليوم من تداعيات الجانب الجبائي والتسهيلات وما إلى ذلك فلابدّ من رفع شعار المرافقة والمرونة في التعاطي مع هذه الفئة.

السيد الوزير، ثم أختم بإعطاء الأولوية المطلقة لما يسمى بالاقتصاد الأزرق الذي يمكن أن يحقق لبلادنا نتائج مهمة جدا وقد كان تجربة في دول حققت تطورا ملحوظا وارتقت إلى مجال الدول المتطورة وشكرا ومرحبا بكم مجددا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق مهدي، عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق، المقعد رقم 69.

السيد طارق مهدي

مرحبا بك السيد الوزير،

تحية خاصة لك وإلى السادة إطارات الوزارة الحاضرين معكم،

السيد الوزير، لا يمكن لنا التكلم عن الاستثمار في تونس دون دفع الاستثمار في عاصمة الجنوب صفاقس، فإن مشروعا مثل مشروع تبرورة لماذا الدولة إلى الآن لم تقم بدورها كدولة وكمؤسسات دولة للمساهمة في تقسيمه مع احترام التصاميم الحديثة للمدن والمتطورة ودفع رجال الأعمال وشركات المقاولات العقارية والترفيهية للاستثمار في هذه المدينة؟ نودها أن تكون حديثة ويجب أن تكون بناياتها متماشية مع مدن الدول المتقدمة.

لماذا لا يزال المجمع الكيميائي متواجدا في حوزة المشروع مثل "مسمار جحا" بعد أن كان يسلم أرضه بالدينار الرمزي على أن لا تقع مطالبته ومحاسبته لعقود من الاستغلال والتلوث البيئي التي تسبب فيها لصفاقس برا وبحرا وجوا؟

واليوم القائمون على هذا المجمع يطالبون بكل وقاحة احتساب 13.6 هكتارا المتواجد في هذا المكان بسعر السوق لا يعلمون أننا كمجتمع مدني إذا قمنا بالمطالبة بالتعويضات فيما يتعلق بالكوارث البيئية التي تسببت فيها للجهة أكثر بمئات المرات من ثمن قطعة أرضهم في ذلك المكان.

إن هذه الشركة تأتي بالفسفاط من مسافة تبعد 80 أو 90 كيلومترا وتقوم بتعبئته في المياه العميقة بصفاقس في حين أن هناك ميناء مياه عميقة بجانب مصنعهم في جهة الصخيرة، لماذا لا تتدخل وزارة الاستثمار من خلال عقد مجلس وزاريّ وتبين إستراتيجية مثل هذا المشروع؟ كيف يمكن له أن يكون تأثيره على الدورة الاقتصادية المستقبلية؟ وعشرات آلاف مواطن الشغل التي يمكن توفيرها دون الضغط على ميزانية الدولة خاصة عندما تقوم بتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين على بعث مشاريع وعقارات في هذه المدينة الجديدة خاصة أن هناك ميناء مياه عميقة يمكن أن يتحول إلى قطب اقتصادي عالمي؟ وكما ذكر زميلي مثل سنغفورة ودبي، نعلم جيدا التاريخ ونعلم كيف كانت هذه المدن وكيف أصبحت عندما عرفت كيفية التحكم في ثرواتها والقيام بمشاريع تجلب الثروة لمدينتها ولبلادها.

السيد الوزير، في إطار المساهمة في الاستثمار يجب تغيير صبغة الأراضي التي تتواجد على الحزامية بكل المدن أهمها حزامية مدينة صفاقس. نعلم جيدا أن الشركات الكبرى وخاصة الشركات المصنعة في كل العالم موجودين خارج وسط المدينة لتقليل الضغط من دخول الشاحنات الكبيرة واليد العاملة والسيارات الإدارية لهذه الشركات ونحن لدينا "périphérique" بإمكاننا استغلاله وبإمكانه أن يكون قطبا كبيرا جدا للاستثمار لأنه مرتبط مباشرة بالطرق السريعة والطرق الوطنية.

بدون أن ننسى كذلك مشروع المدينة الرياضية حقونة طريق السلطنية التي ستكون امتدادا لمشروع تبرورة عبر الشريط الساحلي أريد إعلامكم كما ذكرت للسيدة وزيرة التجهيز والإسكان أن هذه الدراسة وكافة التصاميم الهندسية لهذا المشروع قمنا بها بسواعد تونسية خاصة وبإمكانيات خاصة أيضا وقد ساهمنا بدورنا كمجتمع مدني وقد توفر هذه التصاميم وهذه الدراسات مئات الملايين على الدولة وقمنا بها على طريقة "D3" وقد وعدتني سيدي الوزير للحصول على موعد معكم وسأجلبها إليكم في شريحة تسجيل "Flache" وستهر بقوة العمل الذي قمنا به، فقط يجب تفعيل هذه المشاريع وإعطاء ضمانات من طرف الحكومة وسيأتي إن شاء الله المستثمرين من الداخل ومن الخارج.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل رجل أعمال شريف خاصة رجال الأعمال الذين يقومون بمشاريع خيرية ومساهمات كبيرة لجهتهم

كمشروع المحول الدائري في ساقية الدائر من طرف رجل أعمال قلّ وجوده في هذا الزمن، أريد أن أقول لكم بارك الله فيكم سيد فتحي النيفر وبارك الله لكم في الصحة والعمل ونتمنى أن ينسج على منواله العديد من رجال الأعمال، ومثلما فتحنا باب المحاسبة لعديد رجال "العمايل" الفاسدين يجب أن نفتح أبواب الحوار والتشجيع لعدد كبير من رجال الأعمال الشرفاء الذين ينتظرون مبادرة تطمئنهم لإعادة بعث مشاريع تساهم مع الدولة في الخروج من هذه الأزمة التي تعصف بعديد الدول في العالم وليس تونس فقط، سنمدك السيد الوزير بكل الأفكار والتصاميم وننتظر منكم مدنا بتشريعات جديدة تشجع على الاستثمار وتساهم في تطور هذا الوطن والله ولي التوفيق وشكرا لكم ولجميع الحضور.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الناصر الشنوفي، عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق، المقعد رقم57.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير وللإطارات المرافقة،

السيد الوزير، العالم وتاريخيا إثر الحرب العالمية الثانية دخل في توجّه حتّم عليه الدخول في تكتّلات بدأت سياسية وقضائية ولكن الاقتصاد هو الذي كان حاسما لأن المصلحة تقتضي العناية بالاقتصاد وبالمال، وقد شهدنا التكتلات في أمريكا الشمالية والجنوبية وفي قارة آسيا وكلما كانت الدول حاذقة وسريعة في حسن توظيف هذه التكتلات كلّما غزت العالم وجلبت المصلحة لشعوبها ونحن نعلم جيدا ترتيب الدول في الاقتصاديات ولكن تونس لم تبخل عن هذا الشيء ولكن بحكم ضعف الإمكانيات الطبيعية والمالية استغلت ربما الفكر والإستراتيجيات لأبنائها ودخلنا ربما بصفة محتشمة ولكن تواجدنا في أغلب التكتلات الحقوقية والسياسية ولكن بحكم حجم مواردنا المالية بقينا وكأننا رقم غير مؤثر، لكن هذا القانون ربما سيضيف لبلادنا ولكن لابدّ من الإحكام والبحث عن إستراتيجيات أكثر عمقا وبأسلوب يجعلنا رغم ضعف الإمكانيات أن نبحث، فنحن نتواجد في شمال إفريقيا قرب أوروبا ولكن الموجود الذي أحدث في نيجيريا كان يمكن أن يقام بين الجزائر لأن موارد الجزائر ربما أكثر من موارد نيجيريا والمغرب ومصر، لابد من التأثير وأن نكون في صلب هذه التكتلات بأكثر تأثيرا.

السيد الوزير، الإستراتيجيات بحكم إشرافك على وزارة التخطيط والاقتصاد لا يمكن أن نهض بالرغم من ضعف إمكانياتنا إلا من خلال بحث إستراتيجيات في النقل وفي الموارد المائية مثلا وفي المدن الذكية لابدّ أن نبحث، ربما حلم بالنسبة إلى ذلك ولكن لابد أن نخوض هذه التجربة.

وأنا أمثل دائرة الفحص بئر مشارقة، يعتبر سدّ الوادي الكبير أول سدّ في شمال إفريقيا ومنذ فيضانات 1969 أحيل هذا السدّ على التقاعد وقد كانت سواحل الفحص حيّة وتعجّ بالحياة وعندما تزور منطقة قريب الجمل، هذه المنطقة التي كانت تنتج جميع أنواع الخضر خاصة تعيش الآن وضعا اجتماعيا واقتصاديا صعبا جدا، أرياف الفحص وخاصة في الظاهرية التونسية تنقصها المسالك الفلاحية والمراكز الصحية واستغلال الموارد الغابية غير متوفرة، والمشاريع الصغرى في علاقة بالواقع المعيشي الفلاحي هناك ضعيف وهو ما حتّم ظاهرة النزوح بكثافة كما أن سدّ بئر مشارقة غير مستغل بالرغم من وجوده، لابدّ من وضع واقعنا على الطاولة.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي زغدود، عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق. المقعد رقم 13.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة إلى معالي وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

السيد الوزير، للأسف وزارتكم لا أثر لها في جهة بن قردان وهذه الجهة ظلّت لعقود ومنذ الاستقلال توجد خارج اهتمام وزارتكم فرغم ما تحتويه هذه المنطقة من مقوّمات تنموية متمثلة أساسا في كونها منصة تجارية مهمة، بوابة شرقية لتونس على ليبيا وإفريقيا، النشاط الرئيسي التجارة والمبادلات التجارية محطّ رحال هذه المدينة هو محط رحال لعديد الزوار من داخل تونس وخارجها، ماذا أعدت وزارتكم وزارة الاقتصاد والتخطيط لهيكلة النشاط الاقتصادي بجهة بن قردان؟ أطلب من سيادتكم السيد الوزير التنسيق مع وزارة التجارة ووزارة الداخلية على هيكلة وتنظيم السوق المغاربية ببن قردان الذي يمتد على مساحة شاسعة ولا يوجد فيه أي إشكال عقاري.

السيد الوزير، أيضا أطلب منكم التدخّل في هذه الجهة الواعدة لتغيير ملامح الحياة الاقتصادية فيها خاصة أنها ستقوم بإدخال عائدات مالية هامة للدولة، وهنا أتساءل عن مشروع السكة الحديدية الذي أذن به سيادة رئيس الجمهورية، أين وصل ومتى ستربط جهة بن قردان بآخر ما وصلت إليه السكة الحديدية إلى مدينة قابس وهو منذ الوجود الفرنسي؟ فمنذ 70 عاما لم يضف ولو متر واحد في السكة الحديدية في منطقة الجنوب الشرقي.

السيد الوزير، أيضا المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية 150 هكتارا بجهة الشوشة، المنطقة الصناعية ببن قردان 20 هكتارا وأنتم وزارتكم التخطيط والاقتصاد ماذا رصدت أو ماهي إستراتيجية الوزارة للنهوض بهذه المناطق؟

ثم أيضا أدعوك السيد الوزير إلى زيارة ولاية مدنين وتحديدا مندوبية التنمية وزيارة مدينة بن قردان ووضع إستراتيجية تنموية حقيقية خاصة أن هذه الجهة جهة حدودية وتفتقر إلى كل أشكال التنمية للأسف وغياب تام لتدخل الدولة في هيكلة نشاطها الاقتصادي والتشجيع على الاستثمار الخاص الذي لا يكون إلا بمبادرة الدولة أي أن تعطي الدولة على الأقل ضمانا باستثمارها العام وتعطي دفعا للاستثمار الخاص وأعدك سيدي الوزير بأن هنالك عديد المستثمرين وعديد رجال الأعمال في هذه الجهة الذين يريدون تدخل الدولة ومشاركتها في ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة السيدة نورة الشبراك، عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها دقيقتان، المقعد رقم 184.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المصاحب،

السيد الوزير، التخطيط الإستراتيجي المبني على رؤية وفق تقديرات واقعية ومعطيات دقيقة هو عمل سيادي بامتياز ولا نملك إلا مباركته والالتفاف حوله ولكن أريد أن أشير إلى أن تمويل المشاريع لم يعد هو العائق الأكبر أمام دفع عجلة الاستثمار بدليل أننا في واقعنا الحاضر نشكو مطبات أخرى وتعطيلات من نوع آخر.

اسمح لي السيد الوزير أن أشير إلى غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة والهياكل مما يحول دون نجاعة أو استمرارية المشاريع، سأعطي مثالا صغيرا، طريق معبد يقع التدخل فيه من طرف المتدخلين العموميين فيتم إتلافه دون التنسيق مع الجماعات المحلية وهذا مثال بسيط. أيضا هناك غياب لبرامج الصيانة والتعهد لضمان الديمومة والاستمرارية لبعض المشاريع وسأقدم لكم مثالا صغيرا من بيئتي، هناك في قربة متحف إيكولوجي بيئي كان مجهزا بمنظار لمشاهدة الطيور التي لدينا أكثر من 40 نوعا منها النحام الوردي كان مشروعا مزار أصبح اليوم في حالة رديئة وذلك نظرا إلى غياب عنصر الصيانة والتعهد فطريقه غير معبدة وحديقته مهملة وكانت به مكتبة بيئية لم تعد موجودة اليوم وكان يوجد به ممرّ خشبيّ أصبح مهشّما يحرم الآلاف من المواطنين من الذهاب إلى البحر وهذا قدمته كمثال سيدي الوزير، واليوم المواطن في جهة قربة يتخلى عن طموحاته المشروعة فقد كان يحلم بمدينة ذات حجم اقتصادي كبير ولكن أصبح أكبر طموحاته اليوم هو أن يمشي على طريق معبد.

السيد الوزير، أريد أن أدعوك بكل لطف أن تزور منطقتي الجميلة قربة التي بها شريط ساحلي وشاطئ جميل وتقف على خصوصياتها الطبيعية والديمغرافية التي تأهلها أن تكون من أقوى المناطق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمود العامري، غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد رقم43.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، أنت اليوم على رأس أهم الوزارات السيادية ونعرف حجم هذه المسؤولية خصوصا في هذا الوضع العالمي والاقتصادي الصعب ولا نشك في كفاءتكم وإصراركم ومجهوداتكم في التوجهات الإصلاحية.

نثمن اليوم المشروع المعروض علينا للمصادقة وهو مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل هذه بادرة طيبة من وزارتكم ونشجعها ويجب أن نكون الأكثر انفتاحا على قارتنا السمراء قارة افريقيا.

اليوم كذلك يجب أن تتوفر الإرادة والتوجه الحكومي نحو دعم مشاريع الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الخضراء وإنتاج الهيدروجين وإعادة تصديرها نحو الخارج ما يمكن تونس من رفع إيراداتها من العملة الصعبة في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الصعب.

ويجب كذلك دعم تواجد المؤسسات التونسية في افريقيا والعمل على إزالة كافة العراقيل المكبلة للاستثمار سواء كانت لوجستية أو مالية بالإضافة إلى تحيين مجلة الصرف التي يتم العمل بها منذ نصف قرن، اليوم حان الوقت لفتح آفاق ودعم استثمارات تونس في افريقيا.

سيدي الوزير، دوما أعتبر نفسي ممثلا للشعب التونسي عامة وأمثّل الدائرة الانتخابية سيدي الهاني القلعة الصغيرة خاصة ودوما أقول ما ينفع بلادنا لأننا نؤمن بوحدة الدولة ووحدة شعبنا الذي ينتظر منا التغيير.

اليوم سأتحدث عن وضع سوسة منارة الساحل التي ساهمت في بناء الدولة الحديثة وسأتحدث عن معتمديات سوسة المهمشة، معتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني يمثلان أكثر من ثلث المساحة الجملية للولاية. نعرف إمكانيات الدولة لكن لا يعقل أن نفقد أبسط مقوّمات العيش الكريم في سيدي الهاني والقلعة الصغرى.

نجد أكبر مؤشرات غياب التنمية في هذه المعتمديات هل تعرفون لماذا؟ لأن هذه المناطق مهمشة ومنسية وهناك تميز وللأسف التميز الإيجابي الذي أقرته العشرية السوداء كرس فقط الجهويات وعمق وعمم التهميش في أغلب المناطق.

نريد أن نفهم بأي منطق وبأية إيجابية معتمدية القلعة الصغرى التي تبعد 6 كيلومتر فقط عن مركز ولاية سوسة تفتقر إلى أبسط الخدمات الإدارية والأساسية اليوم فمشروع المنطقة الصناعية ملفّ معطّل منذ أكثر من 15 سنة في معتمدية فيها نسبة بطالة مرتفعة وتغيب فيها المنشآت الاقتصادية. وهنا نؤكد على ضرورة إدراجه كأولوية سيدي الوزير ضمن المخطط الاستثماري 2023 – 2025.

كذلك جميع المنشآت الرياضية والثقافية غير مكتملة ولا مهيأة، أكبر الأحياء الشعبية في القلعة الصغرى تعيش التهميش وغياب التنمية وأبسط ضروريّات العيش الكريم كالماء والكهرباء وعن البنية التحتيّة حدّث ولا حرج.

معتمدية سيدي الهاني بوابة سوسة عن طريق القيروان تعتبر منطقة معزولة وهي بدون مستشفى وقسم استعجالي بلا خدمات إدارية وبدون دار ثقافة ولا قباضة مالية وهنا أتحدث تقريبا عن ثلث المساحة الجملية لولاية سوسة.

كل مناطق وجهات الجمهورية بحاجة إلى التنمية لكن يجب أن نحكّم العقل والمنطق عند صياغة مخططات التنمية والمصادقة عليها ونكون صادقين وعادلين أمام المواطنين إذا كانت غايتنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد يسري البواب، عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق المقعد رقم 11.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير،

استراتيجيا وتخطيط واقتصاد والبحث عن مصادر التّمويل والبحث عن الانضمام والبحث عن كذا سيدي الوزير لكن فيما بعد حين نمرّ إلى التنفيذ نجد إشكاليات كبيرة جدا أعطيك مثالا بالنسبة إلى القطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير قطب دون محطّة تطهير في حين أنها مبرمجة منذ عشر سنوات، صحيح أنّ هناك صناعيين كبارا

منتصبين لكن بصراحة والمعذرة منكم ومن الشعب التونسي على الكلمة "عدّيناها عليهم" يجد نفسه مضطرّا ويجبر على عملية الشفط فيصرف الكثير من المال وهذا لا يشجع من يأتي بعدهم لغرض الانتصاب. المشروع مبرمج منذ عشر سنوات للتطهير تمّ إحداث محطة تطهير ولم يحدث شيء إلى الآن.

نفس الشيء محطة السكة الحديدية بعيدة 2 كيلومتر وتعلمون جدّا أنّ هؤلاء الصناعيين يبحثون عن كل الوسائل التي ستجعلهم ينقلون صناعتهم في الآجال ليلتحقوا بالبواخر وهي مسألة غير مفهومة، الأمر مهمّ للغاية لكن متى سيقع تنفيذها؟ ومتى يقع فكّ العزلة عن القطب التكنولوجي للنسيج رغم أهميته؟ لا نعرف!

عدة مشاريع معطلة، المحطة السياحية المندمجة بسقانص منذ 15 سنة صحيح فيها انتزاع قضائي لكن لابدّ من التدخل وإيجاد الحلول فقد اهترأت التجهيزات وتحتوي هذه المحطة على ميناء ترفيهي ووحدات سياحية صنف 5 نجوم ووحدات سكنية من طراز عال ولا يوجد شيء.

محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد المبرمجة منذ 2012 وكان من المفروض أن تنطلق في العمل منذ 2019 وإلى اليوم ولاية المنستير التي هي ولاية فلاحية وتنتج أكثر من 40% من باكورات البلاد التونسية ومع شحّ المياه تنتظر محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد.

الدراسات الفنية لمشروع إنجاز قنطرة لفكّ عزلة مدينة المنستير والاكتظاظ الموجود فيها على مستوى كلية العلوم وحيّ العمران إلى طريق خنيس هذا مطلب متجدّد لمدينة المنستير.

كذلك ربط مدينة المنستير بالطريق السريعة، قدّمت دراسة في 2017 وحدّدت تقريبا أنّ 40 ألف سيارة تنتقل من المنستير إلى سوسة لتصل إلى الطريق السريعة يوميا أين؟ ماذا نفعل؟ لدينا مستثمرون وصناعيون نريد أن نسهل لهم الانتصاب في تونس لا أعرف!

أعجبني كلام زميلي منذ حين أخذت تفويضا رياضيا لغانا وأخذت الناقلة المغربية وقمت بـ "transit" في المغرب لأنه ليس لدينا ما ينقلنا لغانا والطائرات هناك التي تقوم بـ "transit" لإفريقيا كـ "الذباب" المعذرة على الكلمة.

أنهت الوكالة العقارية للسكنى الدراسة المائية لمشروع القطب التكنولوجي الطبي وهو مهم جدا في المنستير واليوم سيتم إحداثه بالشراكة مع القطب التكنولوجي للنسيج وهذا القطب سيدي الوزير هو قاطرة للتنمية في إطار وطني وليس في إطار جهويّ حيث يتضمن صناعة الأدوية والأدوات الطبية والأمصال والتلاقيح وبدائل الأسنان والنسيج الطبي.

كما تختص ولاية المنستير بمؤسسات جامعية فريدة في تونس كالصيدلة وطب الأسنان إلى جانب المعهد العالي للبيو تكنولوجيا الذي يتخرّج منه أكثر من ألف دكتور وهم اليوم عاطلون عن العمل بينما يمكن أن يكونوا فاعلين في هذا القطب.

أعرض عليك بعض الأشياء الأخرى الموجودة في المنستير، إعادة تأهيل مركز الخيول بمدينة المنستير وكان المركز الثاني بالبلاد وأصبح مهملا كليّا حتى أنّ الأبواب وقع اقتلاعها.

سيدي الوزير، صرف على "falaise" المنستير تقريبا في القسط الأول والقسط الثاني أكثر من 10 مليارات فانظر ما حدث الآن حيث سقط كليّا بانجراف مياه الأمطار لماذا؟ لأنه لم تتم غراسة الأشجار ولم يتم إنهاء المشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد 158.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبإطارات الوزارة،

يتعلق هذا المشروع بانضمام تونس إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل نساند هذا التمشّي للمؤسسات المالية الإفريقية التي تفتح لتونس آفاقا غير كلاسيكية في مجال التمويل الذي كان تاريخيا متّجها نحو الشمال يعني نحو أوروبا ونود أن تنفتح تونس على مؤسسات مالية جديدة خاصة بإفريقيا التي تعتبر مستقبل العالم.

وأؤكد مجدّدا أنّ البرامج الاستثمارية لهذه المؤسسة موجهة إلى مشاريع البنية التحتية وقطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والصناعات الثقيلة والنقل والاتصالات، لكن سيدي الوزير نودّ أن يكون هذا الانضمام مشفوعا بتحرّك ديبلوماسي وفتح تمثيليات ديبلوماسية بإفريقيا خاصة أنّ عدد السفرات التونسية الحالية يشمل 13 دولة فقط من مجموع 54 دولة وهو رقم ضعيف جدا.

سيدي الوزير، اليوم لن أخرج عن الموضوع إذن لن أتحدث عن ولايتي باجة في التنمية خاصة أنها مهمّشة ومنسية ومحقورة ننتظرك إن شاء الله أن تعود لنا في جلسة حوارية وحينها نتحدّث وعاشت تونس وعاشت الجمهورية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، المقعد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في سنة 2019 كانت هناك لقاءات مع رئيس مجموعة اقتصادية لدول افريقية ومشاركات تونس في الدورة الثامنة للمنتدى الافريقي وتونس تحتضن أكبر منتدى إفريقي لإنعاش الاقتصاد 2020، منتدى أعمال "Africa Investment 2022" أيضا قمة طوكيو للتنمية في الاقتصاد، وعديد المنتديات واللقاءات والمشاركات والمؤتمرات دون مؤشرات ودون متابعة ودون حسابات.

أيضا مجالس الأعمال بين تونس وبقية البلدان الافريقية مردودها ضعيف، الديبلوماسية التونسية في إفريقيا ضعيفة جدا. ليس هناك ترويج لصورة تونس الاقتصادية فالديبلوماسية المالية منعدمة ولا توجد بنوك تونسية في إفريقيا ولا شركات تأمين.

سيدي الوزير، السوق الإفريقية اليوم يتواجد فيها الصينيون والمغاربة والأتراك وخير دليل على ذلك تحرّكات الملوك في وسطها وقد ذهبت وتقابلنا في الطريق أما نحن مبادلاتنا ضعيفة جدا واستثماراتنا أضعف من ذلك حتى شركة الاتصالات الموريتانية التي كنا نملك فيها 51% أضعناها وخرجنا من إفريقيا.

أحمّل الدولة مسؤولية غياب هذه الاستثمارات الإفريقية والسوق الإفريقية التي لا نتواجد فيها وأعرف أنّ هناك تراكمات عشر سنوات عجاف والعشرية السوداء هي سبب كل هذا. لكنني اليوم جئت لأعطيك حلولا بعد أن أنقذ هذا كله أقول لك بأننا نكثر اليوم الخطوط الجوية مع افريقيا ويجب علينا اليوم الإكثار من الخطوط البحرية المباشرة. كذلك علينا الترفيع في التمثيلية الديبلوماسية الموجودة في أقل من 10 بلدان لأكثر من هذا العدد ويجب أن تكون لنا رؤية لمؤشرات الديبلوماسية كفانا من الديبلوماسيين الذين نبعثهم ولا ينفعون تونس بشيء ولا يخدمونها. يجب أن تتحسّن العلاقة مع الزعماء الأفارقة اليوم.

اليوم ليست لدينا اتفاقيات مع البنوك الافريقية وإن أراد مقاول أخذ "caution" لا يجده وإن تريد اليوم القيام بضمان في صفقة لا تجدها. اليوم السماح للبنوك التونسية بشراء أصول في البنوك الافريقية لا بأس من ذلك لدينا القليل من العملة الصعبة فلنخرجه ونستثمره في بنوكهم وندخل بلادهم.

اليوم تغيير صبغة البريد التونسي أصبح إجباريا، نرجع البريد التونسي بنكا وندخل به إفريقيا. فإن لم يكن لدينا بنك في إفريقيا اليوم فلا يمكننا دخولها سيدي الوزير.

اليوم انفتاح بلادنا على البلدان الافريقية التي لسنا موجودين فيها ويجب أن نعمل على المنتوجات المطلوبة في افريقيا.

سيدي الوزير، أين قانون الصرف اليوم؟ كيف سندخل إن لم يكن لدينا قانون صرف؟

اليوم سأمرّ إلى المستوى الجهوي، لقد مرّ الوقت أعلمك بأن نابل في حالة مزرية فهي كارثة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري، غير منتمي وله أربع دقائق باعتبار أن النائب المحترم السيد إبراهيم حسين تنازل لفائدته وهو يجلس بالمقعد 116.

السيد شكري بن البحري

مساء الخير،

مرحبا بالسيد الوزير وفريقه،

نرجو أن يساهم هذا الاتفاق في فتح آفاق جديدة لدفع الاستثمار ودعم مشاريع البنية التحتية والصناعات الثقيلة والنّقل والخدمات وتعزيز الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والمساهمة في تحقيق التنمية، كم نحن في حاجة إلى دفع الاستثمار وتحقيق التنمية.

سيدي الوزير، رؤية وزارتكم للتنمية على المدى المتوسط والبعيد والخاص بولاية صفاقس جاء فيها أنه في إطار المنهجية المقترحة من وزارة الاقتصاد والتخطيط لإعداد المخطط 2023-2025 فإن رؤية التنمية المقترحة في أفق 2035 يمكن اختزالها في الصيغة التالية: صفاقس جهة ساحليّة غير ملوّثة ذات بنية تحتية متطوّرة تنافسيّة مشعة وطنيّا وعالميا بصناعتها المتطوّرة واقتصادها التكنولوجي ومنتوجاتها الفلاحية الرائدة وتوفّر العيش الكريم لكل فئاتها وفي الأخير لمعتمدياتها، "واو" يا لها من رؤية! ويا له من حلم! فكم بقي لنا إذن على بلوغ 2035؟ 12 سنة ما يزال الوقت باكرا حتى تتحقق هذه الرؤية وهذا الحلم ولكن السؤال الحقيقي كيف ستصبح صفاقس هكذا؟ ماهي الضمانات لتحقيق هذه الرؤية؟ خاصة وأن واقع صفاقس غير هذا.

واقع صفاقس صعب مؤلم ومقلق ومفزع لأن صفاقس الآن عاصمة المشاريع المعطّلة، جهة منسية وملوّثة وذات بنية تحتية خربة دون والي وتعاني من أزمة إلى أخرى ومهمّشة وطنيا وتمارس التّهميش على معتمدياتها جهويّا وصناعاتها تعاني واقتصادها يستغيث ومنتوجاتها الفلاحية مفقودة ومحدودة.

للأسف هذا هو الواقع فكيف سنغير هذا الواقع؟

سيدي الوزير، ما أنتم فاعلون لتحقيق رؤيتكم وتجاوز واقعنا؟ أظن أنه لابدّ من قرارات حاسمة وإصلاحات عاجلة لإنعاش الاقتصاد وإنقاذ الفلاحة وليس مخططات فقط، مخططات قديمة "copier-coller"على مخططات قديمة أخرى.

لابدّ من الانطلاق فعليا في دعم البنية التحتية وحلحلة المشاريع المعطلة واعتماد مقاربة تشاركية لوضع حلول مستدامة لمختلف المشاكل والإشكاليات والأزمات التي تعاني منها البلاد وصفاقس خاصة، أزمة النفايات، أزمة المهاجرين بعيدا عن القروض الخارجية وبتمويلات ذاتية للدولة.

أتمنى أيضا سيدي الوزير الموافقة على تمويل دراسة القسط الثاني من مشروع التنمية الفلاحية المندمجة والخاص بمعتمديات عقارب والمحرص والصخيرة والغريبة.

أتمنى أن تضعونا يوما في اعتباراتكم وعقولكم ومخططاتكم كمعتمديات داخلية تعتبرونها دوما منسيّة ونحن تونسيون نتبع تونس طالبنا بتمويل دراسة فقط لماذا ترفضونه ويقع استثناؤنا؟ طلبنا دراسة تمكننا من الحصول على تمويلات لمشاريع ولو بعد سنين.

فتمويل دراسة لا يستحقّ التّفكير والتّخطيط، وافقوا لنا على تمويل الدراسة حتى نفكر كيف نطوّر القطاع الفلاحي في الجهة، نطوّر بنيتنا التحتية وافقوا لنا حتى ندعم الفلاحة والفلاحين ونحدّ من الفقر ونحسّن ظروف العيش.

نحن اليوم محكومون بالأمل وما يحدث اليوم سيسجله التاريخ. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد 144.

السيد عبد الستار زارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم أيها السادة،

سيدي الوزير، ألاحظ اهتمامك ومتأكد أنك تلاحظ صدق برلمان 25 جويلية، هذا المسار الذي يتربّص به العديد من الأعداء في الداخل والخارج.

سيدي الوزير، نحن نهتمّ ونسعد بأي وزارة وبالوظيفة التنفيذية التي تأتي إلى هذا البرلمان، ليس كما يعمل البعض في السلطة أو في الوظيفة التنفيذية، فنحن مرحبون بكم ولأننا مؤمنون بأنّ تونس لا تنهض إلاّ بالوحدة الوطنية، فكفانا معارك سياسية ومعارك إيديولوجية فالمعارك اليوم في العالم سيدي الوزير هي معارك اقتصادية وحتى في تونس فهي معركة اقتصادية بامتياز.

سيدي الوزير، الشعب ينتظر وأنتم وزارة الاقتصاد والتخطيط وما أعظم هذا الاسم، فالاقتصاد سيدي الوزير هو سرّ تقدّم ورقيّ أي دولة وهو سرّ تخلّف أي دولة، ولهذا فمستقبل تونس في يد سيادتكم أنتم الخبراء، أنتم المخططون فماذا ستخططون؟

سيدي الوزير، كفانا شعارات، فتونس بإمكانها أن تكون من أقوى دول العالم بحكم ثرواتها وبحكم موقعها الاستراتيجي فتونس تستطيع في ظرف وجيز أن تصبح من ضمن الدول المتقدمة بإرادة سياسية وقد توفرت الإرادة السياسية في البرلمان وتوفرت في رئاسة الجمهورية وتوفرت في حكومتكم.

سيدي الوزير، ليس لنا خيار إلا النهوض بتونس والتخطيط لها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة السيدة سوسن مبروك، عن كتلة الأحرار ولها أربع دقائق المقعد رقم 11.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له،

مداخلتي سادتي الكرام بعنوان تونس أخرى ممكنة.

سيدي الوزير، التخطيط الاقتصادي هو أداة لإدارة الاقتصاد الوطني وإدارة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس علمي استراتيجي وهو عمل فكري بالأساس لخلق الثروة وتحقيق النهوض المطلوب في تحقيق ديناميكية اقتصادية.

عملية التخطيط الاقتصادي لا تكون ناجعة إلا بربطها بالجانب الجيوسياسي ونحن نثمّن هذه الاتفاقية التي من شأنها أن تكون خطوة أولى في بناء علاقات استثمارية في محيطنا الافريقي.

سيدي الوزير، سادتي الكرام، إفريقيا الانتماء الجغرافي وإفريقيا المستقبل الاقتصادي والاستثماري مع ضرورة الانفتاح على خيارات أخرى فالعالم سادتي الكرام أرحب وأرحب.

سيدي الوزير، لابدّ من ثورة في الاقتصاد وفي الفكر الإستراتيجي الاقتصادي يخلّص الاقتصاد من عوائق البيروقراطية الإدارية ويراعي أيضا التطورات التكنولوجية والرقمية، هذه الثورة لابدّ أن تحمل في أعماقها خصوصية المرحلة السياسية والتاريخية والاقتصادية التي تمر بها تونس الحبيبة ويراعي أيضا طموح هذا الشعب العظيم وفلسفة قيادته.

سيدي الوزير، ماهي خطة الوزارة في استثمار الطاقات والثروات الطبيعية التونسية؟ أين الوزارة من الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق وتثمين النفايات وتحقيق التنمية المستدامة؟ ما هو موقع الفلاحة والفلاحين الصغار وأمننا الغذائي والمائي؟ وما هو موقع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصغار الحرفيين والحرفيين في استراتيجية الوزارة؟ ماهي استراتيجية الوزارة في تحقيق العدالة الاجتماعية؟ والعدالة في توزيع الثروة وخلق فرص الاستثمار في المناطق الداخلية؟

وهنا سيدي الوزير، أريد أن أذكّر بأنّ مدنين ذات موقع إستراتيجي عظيم ومهم جدا فهي نقطة عبور ونقطة وصل بين القارة الافريقية والقارة الأوروبية وأيضا أهمية الشريط الساحلي والثروات الطبيعية والفلاحية وخاصة الموارد البشرية فمدنين تمتلك الكثير من الكفاءات التونسية.

ماهي إستراتيجية الوزارة في مقاومة الاقتصاد الريعي ومقاومة التهرب الضريبي وتبييض الأموال؟ وماهي إستراتيجية الوزارة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والشراكة بين الاستثمار الخاص واستثمار الدولة؟

سيدي الوزير، اسمح لي أن أطلب من سيادتكم الرجوع مرة أخرى لجلسة حوارية لمناقشة الإستراتيجية العامة للوزارة والتنسيق المشترك مع السادة الزملاء النواب الأفاضل من أجل تحقيق النجاعة الاقتصادية المطلوبة ومن أجل مصلحة تونس العليا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بديس بالحاج علي، عن كتلة الأحرار وله دقيقتان المقعد رقم 199.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالفريق المرافق له،

سيدي الوزير، نتحدث اليوم عن الاقتصاد والتخطيط ونحن بصدد المصادقة على اتفاقية تمويل مع البنك الإفريقي ونحن هنا السادة النواب وهذا البرلمان منذ مدة نصادق على القروض على مضض لماذا؟ لأن أغلب القروض التي تحصل عليها الدولة التونسية الآن هي قروض استهلاك وليس قروض استثمار.

في نطاق التخطيط والبحث عن سبل تمويل جديدة للدولة التونسية والاستثمار أريد أن أتدخّل في خصوص نقطتين مباشرة التي في رأيي يمكن أن تكونا قاطرة للاقتصاد التونسي والاستثمار وفي حدّ ذاتهما يمكن إبرام قرض لهما ولكن قرض استثمار وليس قرض استهلاك.

النقطة الأولى هي مطار النفيضة الذي من المفروض أن يكون مطار "plateforme transit" مثلما ذكر الزملاء يربط القارة الإفريقية بالقارة الأوروبية والمنجز منه على حد علمي هو خمس المشروع الجملي فقط ولا أعرف إن كان للوزارة دراسة في هذا الاتجاه فيما يتعلق بالمخطط.

وكذلك في نفس المنطقة ميناء النفيضة للمياه العميقة ويمكن أن يكون أيضا دافعا كبيرا جدا للإقلاع بالتجارة العالمية خاصة أنّ هذين المشروعين بالذات انتهجتهما دول أخرى صديقة وشقيقة لكن ما زلنا بإمكاننا أن نتدارك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثماني دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

في الحقيقة نتحدّث عن إفريقيا وأي اتفاقية نمضيها مع إفريقيا هي مهمة ومهمة جدا صحيح أننا بوابة افريقيا لكن بوابة إفريقيا وليس لنا في إفريقيا شيء للأمانة سيدي الوزير.

كان لدينا البنك الإفريقي للتنمية منتصبا هنا في تونس وتحوّل إلى الكوديفوار.

كما أن لدينا مشاريع مبرمجة مع البنك الافريقي للتنمية تهم العديد من المشاريع في الفلاحة وغيرها وأين المشكل؟ التمويل موجود في البنك الافريقي للتنمية ولكن البيروقراطية سيدي الوزير وبجوارك سي بلقاسم وسي سمير لاغا نقوم منذ أربع سنوات بالدراسات وحين نقول هذا الكلام نخجل من أنفسنا. يكون لديك قرض للتنمية للاستثمار في الفلاحة بقيمة 200 مليار في إحدى مناطق الجمهورية ثم يركن المشروع في الرفّ لديك حاليا أربعة مشاريع معطلة في التنمية الفلاحية المندمجة مع البنك الافريقي للتنمية ونحن المعطلون وليس هم، هذا أولا.

ثانيا، لدي سؤال، أيّ اقتصاد نريد؟ بما أنّ التخطيط هو الذي سيخلقه وأي تخطيط سيحقق لنا اقتصادا يجعلنا ضمن الدول التي تطمح أن تكون متقدمة؟

سيدي الوزير، لا يمكن اليوم أن تعمل كل وزارة على حدة ونتحدث عن التخطيط، كما لا يمكن أن تكون لدينا مجموعة من الدويلات داخل الدولة، وحين تقول سأسنّ هذا المشروع وترفض وزارة أملاك الدولة وتقول لك لا يمكنني أن أعطيك هذه الأراضي ولا يمكن أن أفوّت فيها، وحين تسعى إلى إعداد قانون ما تقول لك لدينا اتفاقية مع تركيا لا يمكننا سنّ هذا القانون، وتريد سنّ قانون آخر فتقول لك لا لدينا اتفاقية مع الصين فما الذي سنفعله؟ وكيف سنتقدّم؟ كيف سنتصرف؟

أطرح سؤالا: إلى متى ستبقى الاتفاقيات التركية تنهش الاقتصاد الوطني؟ إلى متى ستبقى الاتفاقيات الصينية تنهش الاقتصاد الوطني؟ فالناس الذين ينادون بفرنسا وأوروبا لديك معامل مفتوحة هنا أدنى شيء ولديك يد عاملة تعمل وحين ترى العجز التجاري بينك وبين الاتحاد الأوروبي فهم يأخذون منا ونأخذ منهم هو ليس عجزا كبيرا، لكن ماذا تأخذ مني الصين حتّى أقتني منها؟ وما الذي تأخذه منّي تركيا حتى آخذ منها؟ تركيا تفلس الاقتصاد التونسي فهي بصدد غلق معامل الأحذية والنسيج وهي تحدث البطالة وتنهك السوق الداخلية والتجارة التونسية واليد العاملة التونسية.

اليوم حين يغلق معمل يصبح هناك عجز في "CNSS" وتصبح هناك بطالة من ثم احتياجات وخصاصة وأناس يطالبون بالعمل، أرأيت أنها مرتبطة ببعضها؟ لذلك قلنا بأن الوزارات هي دويلات فيجب أن تكون كل الوزارات تحت وزارة التخطيط ويجب أن تكون لها السيادة والإشراف وتعطي الأوامر. هذا ما يجب أن تكون عليه وزارة التخطيط وهذا هو التخطيط الاستراتيجي، فهي من تقرر وتضبط حدود كل وزارة وتحدد دورها الذي يكمن هنا وعندما تقول لي بأن هناك تعطيلا في هذا القانون فدورك حله كوزير سياحة أو فلاحة أو غير ذلك.

أعطيك مثالا بسيطا جدا يمكن لتونس أن تزدهر وهذا سهل جدا لدينا خصوصية لكل منطقة ما تنتجه وأؤكد لك "PDI" معطل منذ 2016 وسيمدونك بالمعلومات فأنا أتابع حسب البلاد وبالتفصيل وأعلمك أين هو معطل بالضبط ويبقى معطلا سيدي الوزير، هل تعرف لماذا؟ لأن كل الجهات تطلب تمويلا إضافيا وأنتم لا تملكون ذلك "payer de fonds " قد انتهى واستوفى، علينا أن نصرّح بالحقائق وحتى "PRD" في هذا العام و"PRD" 2022 لم تقدموه ماذا فعلتم؟ قلتم سنعطي "PRD" في هذا العام على أساس أنه جديد وهذا العام قدمتم مليارين وكترقيع أضفتم 10 مليارات القديمة وقلتم أعطينا 12 مليار وأعلمكم بالصحيح حتى نكون واضحين، عليكم أن تصارحوا وتقولوا بأنه لم يكن لدينا المال في العام الفارط وفي هذا العام إن شاء الله سنوّفر المال سنقدم هذا ونؤجلها فالمصارحة جيدة حتى نتمكن من التخاطب مع الناس ونتعامل وندافع على هذه الاستراتيجية ونعرف وضعيتنا حتى نجد الحلول.

وأعطيك من بين الحلول الموجودة لديك مناطق صناعية في كل ولاية معطّلة ومعطّبة لأننا لم نستقطب مستثمرين، فلو اعتمدنا اليوم على المناطق السقوية الموجودة في الجهات وعملنا عليها وشجعنا الفلاح وحولنا تلك المناطق الصناعية إلى صناعات غذائية مثل الطماطم والفلفل وغيرها عديد الصناعات الغذائية وتفتح بالديبلوماسية الاقتصادية سوقا لإفريقيا حينها ستشغل المناطق الصناعية وفي نفس الوقت فتحت أسواقا في الخارج، هل يعجبك سيدي الوزير في عام نسكب الحليب في الطريق لأنه ليس لدينا معامل تجفيف للحليب ولا يمكننا مدّ معاملنا بالحليب فيتم سكبه.

في العام الموالي نقص الحليب ويهرب البقر للجزائر حينها نقوم بطلب عروض لبلجيكا لجلب الحليب بالعملة الصعبة في حين أن المال الذي أمددت به بلجيكا سلفا وما تزال هاته الأمور إلى الآن، ألم يكن من الأجدر أن تمدّ به الفلاح حتى يستثمر في بقراته ويحافظ على القطيع واليوم نبحث عن تشبيب القطيع "بعد ما اتخذت شرينا مكحلة" إذن نقدم استراتيجيا كاملة مع وزارة كاملة.

وحينما نتحدث عن السياحة عليكم الذهاب الى المغرب وانظروا أين وصلت سياحتها؟ ونحن مازلنا نتحدث عن السياحة التقليدية الشاطئ والصحراء، في حين أن لديك اليوم جبالا ولديك ثقافة وآثارا تخلق بها... حاليا مائدة يوغرطة وهي مسجلة حاليا في التاريخ العالمي لو بنيت فيها مدينة سينمائية هوليود وغيرها ستجدونهم هنا وتدرّ المال فليس صحيحا أن الثقافة لا تدر المال بالعكس.

إذن سيدي الوزير، أريد أن أقول لك هنا لا يمكن أن نتحدث عن تخطيط واستراتيجيا إن لم تكون لدينا رؤية شاملة أين نحن؟ وماذا نريد؟ بين الموجود والمنشود، إن عرفنا أنفسنا أين نحن الآن وماذا يمكن أن نحقق في المستقبل سنصل، فالبلدان التي كانت وراءنا وأصبحت أمامنا ليس من فراغ فهي خططت وعرفت أخطاءها وتطورت فيما بعد، فلا يمكن أن نتطور بالمحافظة على قوانين بالية وبانعدام تناسق بين الوزارات يجب خلق أقطاب وإيجاد من يشرف عليها ويعطي الأوامر والقانون الذي يحدّ من التنمية يتمّ إلغاؤه حينيّا هو ليس قرآنا فقد ألغينا دستورا وألغينا النظام الداخلي للمجلس وجدّدنا أفلا يمكن إلغاء هذا؟ والسلام عليكم سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن النائب المحترمة السيدة مريم الشريف، عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق المقعد عدد 30.

السيدة مريم الشريف

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد الوزير والطاقم المرافق له،

السيد الوزير، أنا أساند مشروع القانون الأساسي هذا ومع كل خطوة إيجابية لبلادنا.

السيد الرئيس، لا يخفى عن حضرتكم أن بلادنا تخوض أزمة اقتصادية خانقة تتجلى في عجز الموازين التجارية والاقتصادية وانخفاض حاد في قيمة عملتنا وارتفاع حاد في الأسعار وخاصة سعر الحبوب والطاقة.

السيد الوزير، لقد ارتفع عدد الأسر الفقيرة في بلادنا من 360 ألف في سنة 2010 إلى 960 ألف، هناك اليوم ما يقارب 6 ملايين تونسي تحت خط الفقر في بلادنا وهذا الرقم مفزع.

السيد الوزير، نعلم جميعا أن النمو الاقتصادي تاريخيا يعتمد على الفسفاط والنفط والفلاحة وتصنيع قطع غيار السيارات والسياحة وفي السنوات الأخيرة صناعة الأدوية، لذلك يجب علينا إحداث خلية عمل للبحث في هذا العجز وفي مفاتيح الخروج من هذه الأزمة وتحريك عجلة الاستثمار ومواكبة الدول المتقدمة، لدينا كفاءات بشرية ومادة شخمة لو اعتمدنا عليها فسوف نخرج من هذا الوضع بكل تأكيد.

السيد الوزير، نحن نمد أيدينا إليكم كسلطة تشريعية وأنا دائما أقول أن البلاد التونسية تعتبر حيّا في بلاد الصين، إذا عملنا جميعا وشمرنا على سواعدنا فإننا سنقوم خلال فترة وجيزة بإصلاح بلادنا، علينا بالتفاؤل وحسن الإرادة والمحبة وبحسن الإرادة يمكننا تغيير الواقع إلى الأفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد النوري جريدي، عن كتلة "لينتصر الشعب" وله 12 دقيقة تفضل. المقعد رقم 153.

السيد النوري جريدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لك،

شكرا لأخي شفيق الزعفوري الذي مهد لموقف كتلة لينتصر الشعب.

ملاحظة أولى موجهة إلى زملائي النواب المحترمين في لجنة العلاقات الخارجية والذين لم يسجلوا ملاحظة زميلي وأخي النائب المحترم عمّار عيدودي، نائب رئيس اللجنة الذي نبّه إلى علاقة هذه القوانين بمفهوم السيادة الوطنية وأكد على ضرورة التحري والتدقيق في تمويلات هذه البنوك قبل الموافقة أو الرفض وهي قاعدة في العلاقات الدولية لا مجال للارتجال أو التسرع.

إن كتلة لينتصر الشعب تتعاطى اليوم مع مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل، من زاوية نظر خاصة جدا، على علاقة بالفهم العميق لحركة التاريخ الذي لا يمكن أن يكون موكولا للصدفة أو التخمين أو التنجيم أو النوايا الحسنة أو فعل الضرورة يقول المفكر "Robert GREEN" إن الذي لا يستطيع أن يرى العالم بوضوح وبشكل طارئ سيخلق إستراتيجيا تخطئ الهدف دوما".

أدعوكم زملائي النواب والجميع إلى العودة إلى الوثيقة الشهيرة بروتوكولات حكماء صهيون في أحد أبوابها حيث يقول: "سنغرق حكومات الأمميّين بالديون عن طريق تشجيعها على الاقتراض على الرغم من أنها قد لا تكون في حاجة فعلية إلى الاقتراض وذلك عن طريق فساد الإداريين الحاكمين الأمميّين لكي نجني ضعفي أو ثلاثة أضعاف القرض الأصلي وعندما تظهر حقيقة الدين الكبير جدا تضطر الحكومة من أجل دفع فائدة هذا الدين إلى الالتجاء إلى قرض جديد وهو بدوره لا يلغي دين الدولة بل يضيف إليها دينا آخر".

لقد قيل هذا الكلام زملائي المحترمين ودوّن قبل أكثر من قرن ونصف في قراءة معمقة لما سبق لنخلص إلى النتائج التالية: إن ما تعيشه الإنسانية اليوم بشكل عام في جميع المستويات يكاد يكون نتيجة لهذه الرؤى والإستراتيجيات المبنية على القراءة والتحليل والنقد والتخطيط نعم التخطيط، طبعا، خطابنا موجه إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط وباعتبارنا معنيين بهذا الانفتاح الاقتصادي كان من الواجب أن نكون على وعي بأهمية التخطيط في المسألة الاقتصادية حتى نضمن استقلالية القرار في عالم اقتصادي محكوم بشركات استعمارية تدير خيوط اللعبة من خلف الستار.

وفي قراءة تحليلية للمساهمين في مؤسسة إفريقيا للتمويل، نلاحظ هيمنة البنوك النيجيرية وهذا يدعو إلى مزيد من التدقيق في مصادر تمويلها ومن يقف وراءها ونحن نعلم رغبة الكيان الصهيوني المحمومة منذ سنوات في السيطرة على المجال الاقتصادي والمالي في إفريقيا خدمة لمصالحه المرتبطة بالعديد من الأنظمة الإفريقية التي تمولها وتتبنى مشاريعها.

وهكذا تخلص كتلة "لينتصر الشعب" إلى جملة من الأسئلة، لماذا يوجه تواجد الشركات التونسية بالقطاع الخاص نحو إفريقيا؟

إن الإجابة السهلة التي تبناها العديد من زملائنا، إن التوجه إلى إفريقيا هو توجه موكول أو مرتبط بما توفره هذه القارة من فرص استثمار هامة، هي للأسف الشديد إجابة ضعيفة وغير مقنعة فأي دور لوزارة الاقتصاد والتخطيط في توجيه المؤسسات التونسية نحو بلدان بعينها وعلى أي أساس يتم هذا التوجيه؟ وماهي المعطيات الإستراتيجية التي يتم اعتمادها؟ ما الذي يضمن عدم جعل هذا القانون في خدمة مؤسسات بعينها مقابل مؤسسات أخرى أو تفريغ السوق الوطنية أمام مؤسسات بدأت تشعر بالمنافسة الحقيقية حتى يخلو لها الغطاء فتفرّخ وتبيض وتتناسل عائلات النهب من صلب عائلات النهب، قدر محتوم، ويتواصل قدر الاقتصاد التونسي الذي تتحكّم فيه رخص غبية مجعولة على المقاس وتتحكم فيها لوبيات بعينها، لهذا ترفض كتلة لينتصر الشعب التصويت لصالح هذا الانضمام.

عود على بدء، أعود إلى علاقة الكيان الصهيوني بحركات مستترابة في عمق إفريقيا، إعلان الإتحاد الإفريقي في 22 جويلية 2022عن قبول الكيان الصهيوني عضوا بالاتحاد بصفة مراقب رغم المعارضة الشديدة لهذا القرار من دولتي الجزائر وجنوب إفريقيا، نحن نخشى في كتلة لينتصر الشعب أن ننجر إلى مصيدة التطبيع مع الكيان الصهيوني من باب التطبيع الاقتصادي الخفي.

السيد وزير الاقتصاد، ما هو مخططكم في استيعاب آلاف المليارات من الاقتصاد الموازي؟ أين حلول الوزارة في مكافحة التهرب الضريبي والفساد والمحسوبية وتضارب المصالح؟ كيف ستتعاملون مع التطورات الحاصلة في مجالات الصرف العالمية والمبادلات والتعاملات المالية في العالم؟ إن ملف الأملاك المصادرة يظل ملفا حارقا إما أن يحسم وإما أن يحسم، أقول جيدا، إما أن يحسم هذا الملف وإما أن يحسم لأن أناسا بعينهم يعملون على تعطيله قصدا، نداء إلى سيادة رئيس الجمهورية.

كيف ستتعاطى وزارة الاقتصاد مع ملف الرهانات الإلكترونية التي تدرّ على أصحابها المليارات بشكل غير قانوني؟ أين الحلول الاقتصادية العميقة لأصحاب المشاريع التي تعطلت وأفلست بفعل أزمة الكورونا؟ إلى متى تبقى تونس من الدول القليلة التي تتعاطى بعقوبة السجن مع المعاملات الاقتصادية بصكوك من يربح؟ الدائن، المدين، المواطن، الدولة عندما نضع المئات أو الآلاف في السجون؟ أما آن الأوان لاستعجال النظر في مراجعة مشروع قانون 411 من القانون التجاري التونسي؟ إلى متى ستظل المناطق الصناعية فارغة من كل استثمار اقتصادي أو صناعي أو فلاحي، إلى متى ستبقى مقولات التنمية والاستثمار مقولات هلامية ضبابية مقترنة بالتعطيل والتعطيل والتعطيل؟

أما آن الأوان للحسم في جرأة وشجاعة مع منوال اقتصادي مرتبط بدول بعينها وبعائلات بعينها والانفتاح على تكافل اقتصادي وتبادل حقيقي دون ابتزاز أو اشتراط أو تدخل أو هيمنة؟

السيد الوزير، أعود هنا إلى اللغة الدارجة، تونس هي بلاد "الجبال والشواطئ والملح والتمور والزيت والرمان والقوارص والغاز والنفط والشمس والحوت واللوز والغلّة"، تونس هي الجنة التي حدثتكم عنها في مداخلاتي السابقة، حرام أن تدنس هذه الجنة بالخوف والتبعية والتهرب والفساد والرعب من أبغض الحلال، الطلاق من التبعية. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة فاطمة المسدي، غير منتمية ولها أربع دقائق لأن النائب المحترمة سيرين بوصندل تنازلت عن حصتها لفائدتها. المقعد رقم 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، لي تحفظات على هذه الاتفاقية.

على مستوى الشكل، لا بد أن يتم عرض مشروع هذه الاتفاقية على وزيرة المالية والإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للتشريع الجبائي والمالي من جهة والبنك المركزي التونسي من جهة أخرى، دائما على مستوى الشكل تم التعرض إلى وجود اتفاقيتين، هل تم الاطلاع على الاتفاقية الثانية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين دول إفريقيا؟

إن الاطلاع على الاتفاقية المتعلقة بالتنسيق الاقتصادي ضروري لتحديد عمل هذا البنك التمويلي الإفريقي لأنه سيحدد مجالات التمويل، هل هناك تقييم جدوى لانضمام تونس؟ لأن تقييم الجدوى ينبني على العناصر التالية:

أولا، التثبت من جدول أعمال البنك من خلال البرمجة المصادق عليها في الميزانية التقديرية في سنوات 2023 و2024 و2025 للتأكد من إمكانية تقديم طلبات تمويل لفائدة تونس حسب المعايير التي يستوجبها البنك مع الإشارة أن تونس قد استفادت في السابق من تمويلات من البنك فما ضرورة الانضمام؟ إذا كانت تونس لها الحق في الانتفاع بالقروض المتأتية من البنك، فما هي نوعية وصنف القروض هل هي قروض موجهة "Des crédits affectés" بشروط معينة أم هي تمويلات تدرج في ميزانية الدولة في باب تمويلات خارجية وليس قروض موظفة؟ يجب توضيح هذه النقطة من قبل الهيئة العامة لميزانية الدولة بوزارة المالية.

بالنسبة إلى الفصل 2، "تمنح الاتفاقية المؤسسة امتيازات مالية كبيرة في حال الانضمام إليها بمقترح التثبت من الامتيازات مع المشاريع الوطنية في المجال التالي..." كأننا في هذا الفصل نتحدث عن تحرير مالي إزاء هذه المؤسسة يعني "la libéralisation financière" يجب أن تمضي هذه الاتفاقية من قبل البنك المركزي التونسي لأنه هو الذي يمثل الجمهورية التونسية ويستوجب هذا الانضمام مساهمة مالية في ميزانية مؤسسة الدولة، هل هذا في متناول تونس حاليا؟

بالنسبة إلى الفصل 5، الاتفاقية لا تعطي مجالا لمناقشة بنودها وهذا يعتبر خطيرا أي أن تونس في صورة الانضمام عليها أن تقبل بالاتفاق على حاله كأنه اتفاق إذعان يعني تقبل به كما هو، ندعو إلى مزيد التثبت من شروط منح القروض لأنه في الأخير هذا ما تهدف إليه تونس خاصة في ظل غياب امتيازات أخرى.

فيما يخص نيجيريا، سيدي، يجب مزيد التثبت من حسن إدارة هذه المؤسسة خاصة مع مؤشرات الفساد في نيجيريا وسنعطي مثالا لذلك، ملف شركة " SIFAX" للطيران يدخل في إطار التثبت أن نيجيريا هي للأسف منطقة فساد مالي وهناك ممارسات تدعو إلى الشك خاصة أن بعض الشركات تقوم بتبييض الأموال لشركات نيجيرية، هل هي قروض موجهة فقط للقطاع الخاص أو هل يمكن للمنشآت العمومية الانتفاع بها؟ مثلا هل ستدخل في هذا الإطار الخطوط التونسية في نطاق تطوير شبكاتها نحو إفريقيا، لماذا تستعجلون على هذه الاتفاقية خاصة أننا لم نقم بدراسة الكلفة المالية لهذا الانضمام بالنسبة إلى تونس؟ هل تم تقييم المخاطر عند الانضمام أقصد هذه المخاطر المالية والقانونية " L'évaluation des risques à cette convention" هل تم تقييم الكلفة المالية مقابل نجاعة الاختيار؟

أخيرا، أقول هناك تحفظ من قبل وزارة الاقتصاد في هذه الاتفاقية وهذا أمر مقلق، أولا يجب أن نعرف سبب هذا التحفظ للمصادقة على الاتفاقية كما أن رأي وزارة المالية وجوبي سيدي في مثل هذه الاتفاقيات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى، تفضل.

السيد مختار عبد المولى

تحية للجميع،

نرحب بالسيد الوزير المحترم والوفد المرافق له،

السيد الوزير، لاشكّ أن انضمام تونس إلى هذه المؤسسة سيدعم القطاع الخاص لا سيما أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الإفريقية للتمويل باعتبارها هيكلا يساهم في دعم التنمية والاستثمار وتطوير البنية التحتية وهي تهتم بالمجالات الحيوية كالطاقة وإعادة التمويل والمشاريع التنموية ومن المنتظر أن تساهم في إيجاد حلول تمويل عمومي خاص ولحاجيات تونس في مجال الاستثمار عامة ومشاريع البنية التحتية والطاقة بشكل خاص، كما أتساءل عن مدى قدرة تونس على فرض تواجدها في إفريقيا في ظل المنافسات الهائلة على التموقع بهذه القارة وعن جدوى الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسة وعن سبب التحفظات التي قدمها الجانب التونسي؟

السيد الوزير، السؤال المطروح ما هي الاختيارات التي حددتموها حسب الأهداف التي تتطلّعون إلى تحقيقها في مدى المنظور في مجال التعامل مع المؤسسة الإفريقية وهل لكم وراء ذلك إستراتيجية اقتصادية مخطط لها وتهتم بكل مجالات التعاون الاستثماري في إفريقيا وعلى وجه الخصوص في الدولة المعنية بهذه المؤسسة؟

السيد الوزير، السؤال الثاني، هل يمكن أن نطمئن لمثل هذا التعامل مع مثل هذه المؤسسات؟ وهل تمت دراسة البيئة الاستثمارية والتمويلية والاقتصادية المعنية في مستوى كافة المخاطر المبطنة والعالية جدا التي يمكن أن تظهر وتتسرب وهل هناك إستراتيجية لتحقيق الأمان المالي والتحسين الاقتصادي علما أن الدولة التي تحتضن هذه المؤسسة أي نيجيريا وتشارك فيها بنوكها بقسط كبير وهي دولة شديدة التعقيد والخطورة ومن حيث احتماليات العدو الصهيوني على أمننا القومي والإستراتيجي؟

أنتم تعلمون أن بنوك هذه الدولة ومؤسساتها الاقتصادية ومختلف قطاعاتها وسائر جغرافيتها كلها في مجال نشاط فروع الشركات الصهيونية في مجال الطاقة والسلاح والزراعة والسياحة والتكنولوجيا والاتصالات والطيران المدني، وأكثر من ذلك على وجه الدقة السيد الوزير، العلاقة بأرباب العمل الصهيونية ورجال أعمال الاحتلال حتى إن لهذه الدولة ديونا متخلدة لمصلحة العدو الصهيوني وتربطها علاقات عسكرية وأمنية متغلغلة جدا في كل الأوساط السياسية والاقتصادية والمالية والدبلوماسية وحتى السكانية.

السيد الوزير، أدعوك إلى التوجه إلى إفريقيا بإحداث منطقة تبادل تجاري حرّ في الجنوب عبر معبر الذهيبة الحدودي مع ليبيا والقريبة للدول الإفريقية عوضا عن هذه الاتفاقيات وحتى تكون تونس بوابة إفريقية بالفعل وتكون مطارات تونس وموانئها الأقرب للدول الإفريقية وبذلك تكون تونس قد حققت المطلوب. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم لباوي، عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل. المقعد رقم 180.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بكم،

عندما أتحدث عن القصرين صراحة أستحي أن أتحدث عن الاقتصاد وربما أخذت هذه الدقائق الثلاث لأتحدث عن الاقتصاد الموازي، نحن منطقة حدودية إن كمية المال التي تدور في الموازي لو تدخل إلى بنوك تونس لن نحتاج إلى قرض لا من "FMI" أو غيره من البنوك.

لماذا الاقتصاد الموازي؟ "تجي تلوم تعذر" تقريبا المنطقة الصناعية فارغة لا يوجد بها أي شيء، لقد كان لدينا مصنع حلفاء وهو النقطة المضيئة في القصرين لتصدير الورق الرفيع وليس العادي أصبحنا اليوم نستورد عجين الخشب لإنتاج الورق ونحن بلاد الحلفاء وعندما بحثت وجدت أن هذا المعمل، معمل الحلفاء معطل بسبب بعض المليارات وهي أرقام لا يمكن أن تكون سببا في تعطيل مثل هذا المصنع وتقوم الدول بدفع الاعتمادات من ميزانية الدولة لمصنع معطل وعليه سيدي الوزير، يمكن إنقاذ هذا المصنع والبحث في أسباب التعطيل تحديدا المرجل وهي "Chaudière" التي تصنع بها عجين الحلفاء، لقد حاولت بكل الطرق لكنني لا أعلم سبب تعطيل هذا الملف.

كان لدينا مصنع آجر على بعد بعض الأمتار من الماء والغاز والجبل وعلى الطريق الوطنية الرابطة بين الشمال والجنوب والشقيقة الجزائر، الآن مغلق كنا نصدر الآجر إلى الجزائر وليبيا ولا نعلم سبب تعطله إلى حد الآن؟

السكة الحديدية لها ثلاثة خطوط، القصرين سوسة، القصرين تونس والقصرين قفصة، وعندما نقول القصرين قفصة فذلك يعني طريق فعلي للفسفاط وهي سكة حديدية فرنسية لم تتغير منذ الاستعمار الفرنسي، قطارات لا تعمل والجسور مهترئة أيضا، إذا كنتم تريدون استغلال الحلفاء والآجر والفسفاط في جدليان علينا أن نفكر في تجديد السكة الحديدية ونحن على بعد بعض الكيلومترات من الجزائر، لقد أتيتم اليوم للحديث عن الانفتاح على إفريقيا لم لا تأسيس هذه المنطقة، منطقة التبادل الحر بين الجزائر وتونس؟ وهو مشروع قديم نحلم به يمكن أن يكون على مستوى بوشبكة وعلى مستوى فوسانة وهو سيفتح لنا فعلا بوابة على إفريقيا.

السيد الوزير، وأخيرا بالنسبة إلى موضوع الرخص، فكروا جيدا في فتح الرخص لجميع....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حمادي غيلاني، عن صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 6.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

في الحقيقة لن أتحدث عن مشروع الاتفاقية بانضمام تونس لمؤسسة التمويل الإفريقية لأن زملائي تحدثوا كثيرا عن هذه المسألة وأنا سأتحدث فقط عن رؤية وإستراتيجية وزارة الاقتصاد والتخطيط، نحن نعلم أهمية التخطيط في علاقة بماذا نريد ونحن اليوم في مرحلة حساسة في مرحلة بناء وفي مرحلة تأسيس ويجب على كل الأصوات أن تتعالى لتغيير منوالنا التنموي الفاشل والذي لم يحقق أي شيء، بل بالعكس فهو يقوم بجذبنا إلى الوراء.

اليوم وبحضور السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، أريد أن أطرح سؤالا في هذا السياق ما هي رؤية الوزارة كوزارة تخطيط في تونس ما بعد 2040؟ خاصة في علاقة بالمنوال الاقتصادي الذي هو بدوره يمكنه استرجاع الطاقات الذاتية للبلاد التونسية خاصة أن مواردها وثرواتها كبيرة جدا ومتعددة نأمل إذا كنا سنواصل مسألة الاقتراض فقد قمنا بذلك طيلة 10 أو 12 سنة ولكننا لم نر منها أي شيء على أرض الواقع لأننا نعلم جيدا إذا كانت هذه القروض استثمارية لتحسين البنية التحتية كالطرقات وفي علاقة بالنقل وما إلى ذلك لجلب الاستثمار سواء كان داخليا وخارجيا فمرحبا به، أما إذا كنا سنواصل الحصول على قروض استهلاكية فذلك يعني أننا سنبقى في نفس الدوامة ولن نتمكن من الخروج منها.

هناك نقطة بسيطة صغيرة وهو مثال بسيط، يجب أن تكون المشاريع اليوم مشاريع مواطنية نابعة من حاجات المواطن ولكننا لا نرى سوى المشاريع المسقطة وكثرة المناطق الصناعية المعذرة سيدي الوزير عن التلفظ بهذه العبارة، هي عبارة عن أموال مهدورة في الرمال لا تحمل خصوصيات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم هواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق تفضل. المقعد عدد 93. غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي، عن الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق تفضل. غير موجود،

إذن انتهى النقاش، الكلمة الآن إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد سمير سعيّد، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة والسيدات النواب على كل تدخلاتهم القيمة وتساؤلاتهم التي قد تكون حقيقة موجهة أكثر إلى المخطط وهذا مفهوم جدا لأننا جميعا واعون بأهميته.

في البداية وقبل كل شيء، أريد أن أوضح أنه لنا عودة إن شاء الله لمناقشة المخطط نظرا إلى أهميته، كما أذكر بأنه تم إعداده في وقت قياسي حيث كان من المفروض أن يكون جاهزا عندما استلمت الحكومة المسؤولية في أكتوبر 2021، مع الأسف لم نتمكن من ذلك في تلك المرحلة واضطررنا إلى التسريع في نسق إعداد هذا المخطط بشكل تشاركي. كما أردنا أن نبقى في إطار الخماسية للمخطط للمحافظة على التقاليد واضطررنا أن نوجز الفترة في ثلاث سنوات وبداية من 2026 سنعود إلى المخطط الخماسي مثل العادة.

قبل أن نصل إلى الصيغة الأولى للمخطط في ديسمبر 2022 اشتغلنا بشكل تشاركي على إعداد رؤية تونس 35 هام جدا أن يكون للمخطط بوصلة واستأنسنا في هذا العمل بكل ما قامت به الحكومات السابقة والإدارة التونسية ووجدنا مادة جيدة تم التعمق فيها وخرجنا بستة محاور أساسية لو تسمحون سأذكرها بأسلوب برقي وستكون لنا عودة تفصيلية أكثر إلى هذه المحاور لأننا اشتغلنا في إطار نفس المحاور على المخطط23 – 25 لضمان الانسجام بين الرؤية والمخطط.

إذن ستة محاور، المحور الأول عن بعد وأهم عنصر هو العنصر البشري تطوير الذات البشرية وكل الأبعاد المرتبطة به التعليم والثقافة والرياضة والصحة وكل ما يمكّن من المحافظة على أهم ميزة تميز تونس وهي الكفاءة والعنصر البشري.

المحور الثاني هو نقلة نوعية في منوال التنمية، نحن نلاحظ أن أغلبية القوانين الاستثمارية بما فيها قانون الصرف وقانون الاستثمار الأول تم سنهما في السبعينات مع المرحوم الهادي نويرة الذي أعطى في ذلك الوقت دفعة قوية للاقتصاد التونسي والآن تغير العالم وأصبح هناك توجه جديد مع المحافظة على المكاسب الموجودة بالنسبة إلى الاقتصاديات التقليدية بالإضافة إلى عنصر اقتصاد المعرفة.

المحور الثالث هو التأكيد على ضرورة المحافظة على تنافسية الاقتصاد التونسي والتأكيد على أن القطاع الخاص هو قاطرة النمو في تونس وحين نقول هذا الكلام لا يعني أن نهمش القطاع العمومي لأنهما مجالان متكاملان وبالتالي سمعنا كثيرا من الكلام حول شيطنة المستثمرين ورجال الأعمال أرجوكم دعوا هذا الكلام جانبا كما أنني أحيي رجال الأعمال والمستثمرين فهم يقومون بعمل جبار وتحدثنا كثيرا عن التعقيد الإداري وتعقيد القوانين ونرحب إن شاء الله بالثورة التشريعية فنحن في أشد الحاجة إليها.

إن رجال الأعمال والمستثمرين "يعانون" ويجب أن نقف معهم ونسترجع الثقة من جديد ولا نعمم هناك تصرف من بعض رجال "العمايل" كما يقال عندنا لا يجب أن نعمم لأنهم يخلقون الثروة والشغل ونحن في أشد الحاجة إلى هذا.

المحور الرابع هو محور تغير المناخ ومجابهته بما فيه الشح المائي، إن تونس اليوم تعيش إشكالية كبيرة جدا وهي مثل عدد من البلدان الافريقية ضحية هذا التغيير المناخي فتأثيره عميق على شمال افريقيا وتونس بشكل خاص وبالتالي يجب أن تكون لنا خطة، لنا برنامج مع وزارة الفلاحة بالنسبة إلى مجابهة الشح المائي وسأعود إلى ذلك بعد قليل إن وجدنا الوقت وكذلك الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري، من الضروري أن نحافظ اليوم على البيئة ونمر إلى التوجه العالمي نحو "recyclage" في كل شيء لأنه لا يمكن أن نواصل بالمنهج الليبرالي الوحش الذي كان يستهلك المواد الخام بدون تفكير في الأجيال القادمة وبالتالي يعتبر الاقتصاد الدائري جزء من الحل.

المحور الخامس هو العدالة الاجتماعية وإن أمكن ألخص فأقول أن الأربعة محاور الأولى تمكن من خلق الثروة بشكل ناجع وبالاعتماد على العنصر البشري والمعرفة وعلى اقتصاد تنافسي والميزات الجديدة للاقتصاد الدائري والمحافظة على البيئة هذا كله يخلق الثروة وفي كل هذا نلاحظ أنه من الضرورة اعتماد العدالة الاجتماعية فهي الهدف في نهاية المطاف في كل ما نقوم به بما فيه العدالة الجبائية والتمكين الاقتصادي، أتمنى أن أجد الوقت اليوم أو مرة أخرى لأنه لدينا تمكين نريد تحسين الإحاطة للشركات الصغرى والمتوسطة في إطار الاقتصاد التنافسي المحور الثالث كما أننا نريد اعتماد تمكين اقتصادي بالنسبة إلى الفئات والأفراد ذات الدخل المحدود لأن هذا هو الحل في خلق الثروة في العمل.

المحور السادس والأخير لكنه ليس الآخر هو العدالة بين الجهات والتنمية الجهوية فعلا، نحن نعرف أن الجهات الداخلية بشكل خاص لم تجد حظها في الماضي لذلك سنقوم بميزة إيجابية لا بأس من أن يكون هناك تضامن بين الجهات ونعرف حتى في الجهات الساحلية هناك مناطق فقر وكذلك في كل الولايات وبالتالي سنعتني بها لكن لا بأس " nous avons le devoir de solidarité " وسنسعى إلى توخي هذا في المخطط وسنرى كل هذا بمزيد التفصيل.

إذن في إطار هذه الرؤية عملنا في نطاق تشاركي وهنا أريد أن أؤكد على أن خطة 23-25 شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية ولا ضرورة لذكرها حتى لا يحدث معي جدل مجددا على بعض المنظمات التي شاركت قد لا تريد ذكر مشاركتها.

مكننا العمل التشاركي تقريبا من 15 ألف مشاركة و36 لجنة قطاعية و24 لجنة جهوية وركزنا بشكل خاص على منهجية جديدة نريد أن تنبع الخطة الجهوية بشكل خاص من القاعدة وأهل مكة أدرى بشعابها فتكون مساهمة أهل المنطقة وخبراؤها هي الأعمق والأنسب لأنهم يعرفون المشاكل الحقيقية لمناطقهم في إطار سياسة عامة تحدد في نطاق المخطط كذلك سياسة عامة للتوجهات الاقتصادية والإصلاحات وتتم مناقشته بشكل تشاركي كذلك.

إذن، كما ذكرت تم إعداد المخطط في نهاية ديسمبر وعقدنا ندوة صحفية طويلة دامت تسع ساعات أعلنا عنها لكن في الحقيقة

لم نرد نشر الوثيقة قبل عرضها على مجلس نواب الشعب للموافقة النهائية.

قمنا بعروض مختصرة مع الجهات عندما عقدنا الدورة الثانية من الاجتماعات مع الجهات ونفضل عدم نشر الوثيقة الرسمية والنهائية إلا بعد مناقشتها معكم ونحن الآن في طور مناقشتها في مجلس الوزراء بعد أخذ ملاحظات كل الوزارات المعنية، بالطبع ساهمت فيها خاصة الوزارات القطاعية والجهات مثلما قلت منذ قليل وأخذنا بعين الاعتبار ملاحظاتهم بعد الصيغة الأولى التي وقعت في شهر ديسمبر وسنعرضها الآن بالصيغة النهائية على مجلس الوزراء خلال الأيام والأسابيع القادمة ثم على مجلسكم الموقر.

هناك ميزة خاصة ربما لهذا المشروع في مخطط 23-25 ما نسميه "l'investissement à impact" ماذا نعني بذلك؟ عندما تتوفر ثلاث ميزات بشكل خاص يجب أن يكون لدينا مردود مالي اقتصادي لأن الاستدامة تكون ضرورية، ثانيا الجانب الاجتماعي، يجب أن تكون هناك فائدة اجتماعية ونؤكد على هذا والجانب الثالث هو الجانب البيئي وقد حددنا أولوية لهذه المشاريع لماذا؟ لأن جميعنا يعرف أن المالية العمومية محدودة ونعتذر مسبقا للزملاء الذين عملوا معنا من الجهات ولم يجدوا مشاريعهم التي اقترحوها كاملة، كان بودنا أن نتقدم أكثر في تلبية هذه الاحتياجات وسنرى الأرقام في المرة القادمة، لبينا تقريبا ثلثي المطالب وستتم تلبية الثلث الآخر إن شاء الله عندما تنفرج الأمور من الناحية المادية، يمكن أن نأخذ جزء منها ونقوم بـ "maximisation" يعني التكثيف من خلق هذه المشاريع وبعثها أخرجنا بشكل خاص كل المشاريع التي يمكن أن نخلق فيها شراكة بين القطاعين الخاص والعام وهنا أؤكد أن هذه الشراكة وهي كذلك منوال لتمويل وبعث مشاريع البنية الأساسية والتحتية وهو معمول به في العالم وربما تأخرنا فيه وقنناه في الفترة الأخيرة وهو مكمل ولا يحل محل التمويل العمومي بالعكس نستغل أقصى ما يمكن استغلاله بالتمويل العمومي بما تتيحه المالية العمومية ثم نلجئ إلى الشراكة بين القطاع الخاص والعام وبهذه الطريقة يكون لدينا أقصى حد من الاستثمارات لأن تونس في أمس الحاجة إليها حيث شهدت تراجعا في العشرية الأخيرة وقد كنا في حوالي 25% في وقت معين والآن وصلنا إلى 18% وهذا غير كاف لبعث نمو وخلق موارد الشغل في المستقبل.

إذن، في هذا الإطار كيف نتموقع في تونس مقارنة بإفريقيا وأوروبا وببقية التكتلات الاقتصادية؟ تونس لها تقاليد انفتاح من الزعيم بورقيبة رحمه الله وأصلا حتى من خلال التاريخ تعتبر تونس بلدا منفتحا وبالتالي أول ما أريد أن أؤكد عليه أننا لا نستثني أي تكتل وأية جهة يمكن التعامل معها لما فيه مصلحة تونس ويجب أن تكون هناك مصلحة تونس ويجب أن تكون مصلحة متوازنة وحين ذكرنا الصين وتركيا مثلا، يجب أن نتفاوض معهم فلا يعقل أن نواصل بهذه الطريقة فبناء العلاقات الاقتصادية يكون على المصالح المشتركة وأعتقد أن هذا مفهوم وبديهي وشرعي.

إذن، نحن لا نستبعد أية كتلة أو جهة بما في ذلك "البريكس" وإن كان حجمنا الاقتصادي لا يؤهلنا كثيرا حتى نكون من جملة البلدان المنتمية إليها، هذا إن قبلوا بنا لكننا لا نعتقد ذلك لأن الهدف حين تم في بدايته هو ربما خلق قطب منافس للقطب الغربي على كل حال نحن نتعامل معهم ولكن لنكن واقعيين ما هو حجم تعاملنا مع "البريكس"؟ هو نسبيا متواضع وعمليا وموقعنا الجغرافي يحتم علينا أن تكون العلاقة متميزة مع جهتين وهما أوروبا والاتحاد الأوروبي، ثلثي تبادلنا التجاري مع أوروبا وتاريخنا معها كذلك وبطبيعة الحال إفريقيا.

إن إفريقيا تعتبر فرصة كبيرة، إلى حد هذه الساعة تعاملنا متواضع ولم يتجاوز 3% وبالتالي هذه ربما الميزة الأساسية لماذا لجأنا إلى هذا البنك؟ لنوفر وسيلة إضافية لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من إيجاد التمويل المناسب. إفريقيا عليها منافسة قوية وكل البلدان العظمى التي تنافس إفريقيا لها آليات للتمويل بما في ذلك بلدان شقيقة حيث أنها في الفترة الأخيرة غطت تقريبا كل القارة الافريقية.

بقي عنصر التمويل في تونس ضعيفا نسبيا وهذا ما يقوله الفاعلون الاقتصاديون الذين توجهوا إلى إفريقيا لدينا "STB" فعلا وهذه قصة نجاح موجودة في النيجر وهنا أذكر أنه "partenaire stratégique de SONIBANK" وهي البنك الأولى في النيجر لديها "filiale" في البينين وإن شاء الله في السنة القادمة في التوغو.

هذه خطوة جيدة لكن ليست كافية، لهذا السبب كلما جاءت فرصة لإبرام عقد أو نقترب من ممول دولي متعدد الأطراف هذا يمكّن من إيجاد آلية إضافية للفاعلين الاقتصاديين سواء للتصدير أو الاستثمار يمكننا من إيجاد حلول للتمويل.

مع مؤسسة افريقيا للتمويل، نحن مجرد إطار وانضمامنا إلى هذه الاتفاقية المنشئ لا يكلفنا شيئا الكلفة شبه صفر وهي في الحقيقة بداية التعامل لكن وجودنا في اتفاقية المنشئ سيكثف من العلاقة وذكرنا على السريع في التقرير أن المؤسسة مولت حقل المنزل وهو حقل نفطي كان معطلا فعلا ومكن التمويل من استئناف النشاط ورجوع هذا الحقل إلى الربحية وإلى النشاط.

كما مولت شركة "SOROUBAT" ونفتخر بتواجدها في إفريقيا ولها احترام كبير في افريقيا وهي مثل عدد كبير من المؤسسات التونسية "STEG INTERNATIONAL" وغيرها لديها تجارب ناجحة وفيها تأكيد على أن تونس تحظى باحترام كبير في افريقيا لا بد من استغلاله.

بطبيعة الحال تمت دراسة هذا الاتفاق من طرف جميع الوزارات المعنية بما فيها وزارة المالية والبنك المركزي وحظي بموافقة مجلس الوزراء ويمكن من تكثيف هذه العلاقة وهناك بعض الرسوم قد تكون مكلفة حين لا يكون هناك منخرطين تصبح تقاليدها أقل.

ألا توجد لدينا استراتيجية افريقية؟ نعم لدينا استراتيجية اشتغلنا عليها بشكل تشاركي كذلك حتى مع القطاع الخاص. جمعينا يعرف الفرص الكبيرة الموجودة في افريقيا والمنتظرة رغم تأثر افريقيا بالكوفيد وبالحرب الأوكرانية حيث أن نسبة النمو تقدر بـ 4% في 2023 و4.3% في 2024. "Pour mesurer le potentiel" للقارة يكون عدد السكان 2.4 مليار في غضون 2050 حاليا المؤسسات التونسية الموجودة في افريقيا هي متواضعة نسبيا لذلك يجب أن نضع خطة كاملة لتكثيف وجودها إما بالتصدير في مراحل أولى وفي مرحلة ثانية بالاستثمار المباشر مع هذه الشركات ولدينا العديد من التجارب الأولى وهي ناجحة.

إذن مكنت الدراسة حسب عناصر موضوعية من تشخيص 15 وجهة افريقية ذات أولوية يستهدفها الفاعلون الاقتصاديون التونسيون وهناك خمسة قطاعات تم تشخيصها فيها فرصة

حقيقية وهي القطاع الغذائي وتحدثنا عن هذا منذ قليل قطاع "travaux publiques bâtiment" وقطاع الصحة والمواد الصيدلية ولدينا اليوم شركات تونسية منتصبة في إفريقيا في هذا ولدينا عيادات طبية تونسية والفرصة كبيرة وكبيرة جدا سواء في الاستثمار في افريقيا أو السياحة الصحية حيث يحضر الإخوة الأفارقة ويمكن معالجتهم في تونس.

القطاع الواعد بطبيعة الحال هو قطاع التكنولوجيا والتعليم، إن تونس وجهة لعدد من الأفارقة، سنكثف إن شاء الله العمل ويمكن الاستثمار كذلك في تلك المجالات.

المحاور الأربعة، لا أريد أن أطيل عليكم كثيرا سأكثف عليها العمل في هذه الاستراتيجية طبعا، المحور الأول الديبلوماسية الاقتصادية. والمحور الثاني الإحاطة والمساندة، المحور الثالث التمويل وهذا هدفنا من اجتماعنا اليوم والنقل واللوجستيك.

في الديبلوماسية الاقتصادية يلعب رجال الأعمال الموجودين حاليا دورا كبيرا كما أننا نسعى إلى توحيد التمثيلية لمختلف الجهات الناشطة في مجال التصدير وتكوين الإطارات التونسية.

فيما يخص الإحاطة، تقوم "CEPEX" بدور كبير، نافذة موحدة ونحاول تعزيز هذا كما أننا نحاول أن نستفيد من خبرة " diaspora " التونسية ما شاء الله الكفاءات في كل مجال.

تحدثنا عن التمويل. بالنسبة إلى اللوجستيك تحدثنا عن موضوع الطيران منذ قليل إن " TUNISAIR" لا يمكنها تغطية كل العواصم فهي في حد ذاتها تعيش ظروفا مادية تفرض عليها أن تكون السفرات التي تقوم بها مربحة ولا يمكنها السفر بدون تعبئة الطائرة.

إذن الحل يمكن أن يكون هناك "open sky" التي تمكن من تكثيف الأنشطة كذلك لدينا النقل البحري نفس الشيء استغلال "CTN" وهي مشكورة تقوم بمجهود أول لكن كل الفرص على الساحة الدولية.

هذه هي الخطوط العريضة للاستراتيجية التونسية الإفريقية وقد قمنا بذلك مع القطاع الخاص مع أهل الخبرة الذين اشتغلوا في افريقيا. تحدثنا عن الحلول من الناحية الاقتصادية خاصة في غضون محدودية التمويل العمومي.

الحل بطبيعة الحال لدينا "plusieurs pistes" التصدير والاستثمار ويجب أن يكونا قاطراتا النمو لأن تونس في أشد الحاجة إلى تكثيف نسق النمو ونحتاج إلى نسب أعلى من النسب الحالية لقد وصلنا في الفترات السابقة إلى 6% و7% نمو إذن اشتغلنا بشكل مكثف على تحسين مناخ الأعمال نفس الشيء الحوار بين القطاع الخاص والعام والإدارة التونسية.

تمكننا بعد موافقة مجلس الوزراء من وضع 185 اجراء لتحسين مناخ الأعمال واشتغلنا بمنهجية "doing business" التي يعمل بها البنك الدولي كما وضعنا خططا اقتصادية عاجلة 422 إجراء اقتصادي تقريبا 3/2 هذه الإجراءات تم إنجازها أو في المراحل الأخيرة من الإنجاز.

كما اشتغلنا على إلغاء التراخيص لمزيد تحرير المبادرة الخاصة وكل ما يمكن من تعزيز المنافسة وربما الحد من الاقتصاد الريعي وهو موضوع كبير وطويل والوقت لا يسمح بالحديث عنه وإن شاء الله تتاح لنا فرص أخرى.

من بين حلول الاقتصاد الريعي هو أن نفتح منافذ لشركات تونسية كبيرة لتستثمر خارج تونس والحل بالنسبة إلى شركات من مجموعات كبيرة التي أحييها وأحترمها ليس في غلق السوق التونسية ولا في وضع عراقيل لدخول مستثمرين أو منافسين جدد بل الحل هو تدويل الشركات التونسية فتذهب خارج تونس وتستثمر ولدينا كفاءات ولدينا قصص نجاح وكانت لدينا مثلا شركات في الكوابل الكهربائية معروفة وهي موجودة في أربع قارات وتتداول على المرتبة الأولى والثانية مع منافس لها يعني أننا قادرين على أن نكون حتى في مراكز قيادية في العالم.

إذن يجب أن نؤمن بحظوظنا ونفتح أكثر ما يمكن المجال فالسوق ضيقة للمنافسة ونفتح مجالا للشركات الكبيرة للتدويل والاستثمار خارج السوق الضيقة التي لدينا.

في هذا الإطار نحن إن شاء الله في اللمسات الأخيرة في إعداد يوم دولي للاستثمار سندعو فيه كل الممولين الدوليين والمستثمرين من جميع أنحاء العالم وسنقدم الخطوط العريضة للمخطط والفرص التي لدينا وخاصة في إطار "l'investissement impact" الذي تحدثت عنه ذو البعد الثلاثي كذلك الاستثمار الخاص لأنه لدينا فرص كبيرة، فرص في الطاقات المتجددة وتونس لها منتوج كبير وقد أخذ مجلس الوزراء قرارا في السنة الماضية برفع نسبة الطاقة المتجددة من 30% إلى 35% في غضون 2030 لأننا قادرين على هذا، والكابل الكهربائي الذي قمنا به مع إيطاليا والاتحاد الاوروبي 600 ميغاوات سيمكننا من تصدير الطاقة المتجددة واستيراد الطاقة في الذروة حتى لا نعيش ما عشناه . كما أريد أن أشكر الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تدير الطاقة المحدودة التي لدينا حاليا في ظل ظروف صعبة جدا في الظروف الاستثنائية للمناخ الذي نعيشه.

إذن يوم الاستثمار هذا نشتغل فيه أيضا مع الجهات وطلبنا منها أن تشتغل على الميزات التنافسية لكل جهة في إطار المخطط كما طالبنا بإعطاء الأولوية للتهيئة الترابية لأننا نريد أن تكون كل جهة عاصمة للنشاط الذي تمتاز به على الساحة الوطنية، يمكن لكل ولاية أن تأخذ نشاطا أو اثنين ونجعل منها العاصمة الوطنية لهذا النشاط يعني نحدث "cluster" كامل ونضع التدريب والمناولة والمساعدة وكل ما هو ميزات تمكّن من تغذية النسيج " la chaine de valeur" كاملة في هذا النشاط وما شاء الله لدينا العشرات من الأنشطة التي تتميز بها تونس ويمكن أن نجد في كل جهة على الأقل نشاطا أو اثنين لكن هناك شرط ما هو؟

لقد وضعنا في ذلك شرطا وكنا واضحين منذ البداية، قلنا لسنا الوحيدين اليوم الذين يتوقون نحو التوجه في الاستثمار وهناك منافسة شديدة من عديد البلدان والعالم بأسره يستقطب الاستثمار وبالتالي نريد أن تكون هذه المناطق الصناعية جاهزة ومجهزة حتى لا نجد أنفسنا فيما بعد في استثمارات في أراضي فلاحية أو بدون هذا الربط الضروري.

إذن حتى خلال هذا اليوم للاستثمار وتشخيص هذه الفرص والعمل على إعدادها المسبق لهذه الندوة سنشتغل فيه مع الجهات ولدينا سلسلة اجتماعات عن قريب لإعداد هذا اليوم بشكل مبرمج وممنهج مسبقا.

لا أدري هل الوقت يسمح بالمزيد، لا أريد أن أطيل عليكم كثيرا وعلى كل حال ستكون لنا فرصة قادمة عن قريب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير، لديكم الوقت كما تشاؤون.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

حسنا، شكرا جزيلا،

تحدثنا عن الشركات الصغرى والمتوسطة والصعوبات التي مرت بها، أريد فقط أن أؤكد فعلا على أن هذه الشركات في تونس عاشت فترات صعبة جدا مثل بعض القطاعات وأذكر منها مثلا قطاع السياحة الذي تسبب لها تعدد الأزمات في وضعية صعبة جدا.

إذن، لم نتمكن في تونس نظرا إلى الإمكانيات المادية المحدودة من إعطاء الدعم الذي وفرته البلدان المتقدمة والتي كانت لها الإمكانيات لدعم الشركات الصغرى والمتوسطة وبالتالي نحن نشتغل الآن على برنامج متكامل لدعم هذه الشركات وتوفقنا في إطار خطة الإجراءات الاقتصادية العاجلة من توظيف وإقناع ممولين دوليين وأطراف متعددة لوضع خطوط تمويلية لأن من الأسباب المذكورة والصعوبات التي عاشتها الشركات الصغرى والمتوسطة هي التمويل خاصة أن عددا كبيرا من هذه الشركات عرفت تصنيفا حيث لم تكن مصنفة وكانت في صحة جيدة قبل الكوفيد وقبل الحرب الأوكرانية والآن أصبحت مصنفة وبالتالي لا يمكن تمويلها من البنوك التجارية ومن الحلول التي وجدناها وهنا أريد أن أشكر "FADES" حيث هناك إمكانية لإحداث خط لتمويل رأس المال أو شبه رأس المال لتمكين هذه الشركات التي كانت في صحة جيدة قبل الكوفيد وقبل الحرب الأوكرانية من تمويل يمر بها من هذه المرحلة الصعبة بتوفير خطط انعاش لها.

كذلك هناك تمثيل نريد أن نعرّف به أكثر لأنه بعد رفع الفوائد من البنك المركزي لمجابهة التضخم وهو تضخم عالمي تمكنا من تنفيذ ثلاث نقاط للتخفيف من الفوائد التي تدفعها الشركات الصغرى والمتوسطة ولا يكفي أنها استفادت منها 100 شركة وسنقدم تعريفا أكثر لهذا البرنامج لمساعدة هذه الشركات على تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

إن الشركات الصغرى والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد التونسي وبالتالي لا بد من الوقوف معها وسنقوم بتوفير كل ما تمكننا منه الإمكانيات الموجودة مع كل الوزارات المعنية.

البرنامج الثاني الذي أريد أن أتحدث عنه بسرعة دون إطالة هو التمثيل الاقتصادي، نريد أن ننمي ثقافة الريادة في كل المراحل وفي كل مستويات النشاط الاقتصادي ومن بين الأساليب الموجودة أسلوب بعث روح الريادة، نحن بصدد القيام بجرد لكل البرامج التنموية الموجودة وتقييمها وسنعمّم البرامج الناجحة ونعالج البرامج التي هي أقل نجاعة والهدف هو تكثيف الفرص للشباب في كل الولايات وفي كل القطاعات لبعث مشاريع جديدة وفي أقل الحالات تكثيف وتحسين القدرة التشغيلية مع الشركات.

كما ذكرت لا أريد أن أطيل عليكم كثيرا، لدينا فرص أخرى وأنهي بموضوع الإصلاحات، موضوع صندوق النقد الدولي بما أن الموضوع ذكر عدة مرات.

ما أريد قوله أن الوضع الاقتصادي اليوم في تونس يشكو من عديد الاخلالات ومن انعدام التوازنات، منذ سنوات طويلة عاشت الدولة التونسية عجزا في الميزانية يعني مصاريف الدولة أكثر من إيراداتها وهذا يخلق مديونية وحين تتراكم المديونية يصبح الأمر مستحيلا.

المسألة الثانية، المجتمع التونسي يستهلك لعقود ولفترات طويلة أكثر مما ننتج ونلاحظ أن نسبة الادخار متراجعة ونرى الاستيراد أكثر من التصدير مما ينتج عنه عجز تجاري وعجز في الدفوعات وهذا ما يعبر عنه العجز المزدوج في ميزانية الدولة وفي التبادل التجاري الذي يمكن أن يضعف الدينار إذا لم نتدارك الموقف، ونضيف إلى هذا تضخم المستورد من الحرب الأوكرانية وكوفيد والأزمات التي عشناها.

إذن، هناك خلل من الناحية الاقتصادية لتونس ولا بد من التوجه إلى الإصلاحات. يمكن أن تتساءلوا ما علاقة هذا بصندوق النقد الدولي؟ العلاقة مباشرة بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي أو أي بديل "plan B" الذي لا نمتلكه ولكن من لهم الحل البديل فليعرضوه علينا ونناقشه لا بأس من ذلك فأنا مستعد أن أغير رأيي إن كان الحل البديل مقنعا أكثر من صندوق النقد الدولي وأنا أول من يغير رأيه ولكن إلى حد هذه الساعة لم أتبينه.

إذن، ما أريد قوله أنه يجب تعميق الإصلاحات الضرورية في تونس وقد شرعنا في ذلك وبدأت هذه الحكومة الاشتغال على كل هذه الإصلاحات بالتوازي ومطلب السيد الرئيس شرعي جدا حيث قال لا يجب أن تكون الفئات ذات الدخل المحدود هي الضحية بطبيعة الحال سنعمل وسنراجع الوثيقة ونراجع هذه الإصلاحات والمقترحات وهي مقترحاتنا نحن ونحن من سعينا إلى صندوق النقد الدولي وليس هو وبالنسبة لي الهدف هو تمكين تونس من اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي أو البديل إن وجد حتى تكون لدينا الإمكانيات لتنفيذ هذا المخطط.

هام جدا أن نسمع بعضنا ونفهم بعضنا البعض يمكن أن نخطط ونعمل ما نريد إن لم تكن لدينا الإمكانيات المادية لتنفيذها فسنبقى مكتوفي الأيدي.

لماذا اتفاق "FMI" أو "équivalent" هو المهم لأن التوازنات وانعدام التوازنات الذي تحدثت عنه منذ قليل يجعل الممولين الدوليين أو الخواص أو أي نوع من التمويل يتراجعون إلى الوراء لماذا؟ لأنهم يخشون ألا تتمكن تونس من تسديد هذه القروض.

أيضا إذا لم نصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي أو ما يضاهيه فسيكون لدينا ترقيما سياديا ضعيفا يعني لا يمكن لنا اللجوء إلى السوق الدولية للاقتراض لأنه ليس هناك استثمار بدون اقتراض ولا يجب أن يكون الاقتراض لتغطية عجز ميزانية الدولة فقط، كما ذكرت منذ قليل يجب توجيه الاقتراض خاصة إلى الاستثمار لأنه هو الذي يخلق الثروة والنمو.

إذن بالنسبة إلينا قمنا بمقترحات سنراجعها وسنحسن منها وسنوجهها في اتجاه ما طلبه السيد رئيس الجمهورية وأملنا أن نصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أقرب الأوقات وإن لم يكن صندوق النقد الدولي فمرحبا بأي مقترح آخر ولكننا في حاجة إلى الإصلاحات وتسريع هذا النسق.

أريد أن أقول وأؤكد من جديد أن هذه الحكومة بدأت في تنفيذ هذه الإصلاحات ولا يجب أن نقرن الإصلاحات ونقول أنها بالضرورة ستكون مؤلمة يمكن أن نتفاعل معها ونعمل بشكل متدرج يمكّننا من إصلاح اقتصادنا تدريجيا ونصل إن شاء الله إلى استرجاع ثقة كل الأطراف خاصة أطراف المناطق الداخلية والمستثمرين في تونس وثقتنا في المستقبل في بلادنا وأبنائنا يجب أن نسترجع هذه الثقة وثقة المستثمرين الدوليين كذلك ونحن في حاجة إلى الاستثمار من الناحية الدولية.

أريد أن أختم فأقول إن أكبر ميزة تمتاز بها تونس وأنا دائما أطرح هذا السؤال للمستثمرين الدوليين ليس الموقع الجغرافي ولا اللغة إنما الكفاءات البشرية يجب أن نؤمن بكفاءاتنا وحظوظنا ونؤمن بأن لدينا إمكانيات كبيرة جدا يجب أن نسترجع الثقة ونوظفها أفضل توظيف ويجب أن نحافظ على مكاسبنا كالتعليم وغير ذلك.

إذن، أريد أن أشكركم على انتباهكم وأعتذر إذا لم أتمكن من الإجابة عن كل التساؤلات بالنسبة إلى المخطط لكن ستكون لنا إن شاء الله فرصة قادمة عند عرضه عليكم وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

الأكيد أننا اليوم سننظر في مشروع قانون أساسي لكن في بداية الدورة البرلمانية نتمنى منك الحضور في جلسة حوارية وتعرض علينا إستراتيجية وزارة التخطيط والاقتصاد مثلما طالب بذلك الزملاء لأننا متعطشون لمعرفة إستراتيجية هذه الوزارة الهامة وكما ذكر أحد الزملاء هي وزارة سيادية ستحدّد مصير تونس ومصير البلاد، كذلك الشعب متعطش لمعرفة توجهات وزارة التخطيط والاقتصاد لأننا نريد أن نستبعد ثقافة اليأس وتحلّ محلّها ثقافة الأمل ووزارتكم تساهم بشكل كبير في زرع ثقافة الأمل. شكرا لكم السيد الوزير.

الآن نمر إلى التصويت والانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية السادة الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

انطلاق عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 107 صوتا نعم ومحتفظ وحيد و10 معارضين.

المجموع 118 صوتا. وبذلك تمت الموافقة على المرور للتصويت وفق الفصل 109 من النظام الداخلي.

الآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع هذا القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المطلقة بـ 81 صوتا.

الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 106 صوتا نعم و3 محتفظين و10 معارضين. المجموع 119 صوتا.

تفضل الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

الفصل الأول:

تتم الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل المعتمد بأبوجا نيجيريا بتاريخ 28 ماي 2007 والملحق بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية عملية التصويت على الفصل الأول.

انتهاء عملية التصويت بـ 106 صوتا نعم و2 محتفظين و11 صوتا لا. المجموع 119 صوتا. تمت المصادقة على الفصل الأول.

الكلمة للسيد المقرر لتلاوة الفصل الثاني.

السيد المقرر

الفصل الثاني:

عند إيداع وثيقة الانضمام تقوم الحكومة التونسية في نفس الوقت بإيداع التحفظات الملحقة بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للقيام بعملية التصويت.

الانطلاق في عملية التصويت.

الانتهاء من عملية التصويت بـ 104 صوتا نعم و2 محتفظ و11 معارضا.

المجموع 119 صوتا وبلك تمت المصادقة على الفصل الثاني.

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

بداية التصويت.

انتهاء التصويت بـ 105 صوتا نعم و2 محتفظين و11 معارضين. المجموع 118 صوتا وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق بانضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل عدد 16 لسنة 2023.

في النهاية شكرا لجميع الزملاء والزميلات، الشكر موصول أيضا للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة التشريعية الخامسة لمجلسنا وموعدنا في بداية الدورة الانتخابية وأتمنى أن تكون من أوّل لجان الحوار.

نرفع الجلسة مؤقتا وستتواصل جلستنا العامة ليوم غد وليوم الاثنين أيضا نتحدث عن الإقالة مع السيد الوزير في بداية الدورة.

(كانت الساعة السادسة مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة والربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 مثلما اتفقنا بالتداول.

نمرر الكلمة للسيدة ضحى السالمي للتّدخل في موضوع التلوّث البيئي تفضلي سيدتي.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

مداخلتي تتضمن نقطتين ملحّتين حول حمام الأنف وبرج السدرية أتوجه بهما للوزارات ذات العلاقة.

أقول بدء 25 جويلية انبثقت من رحم الشعب، 25 جويلية جاءت لتنصف الجهات فلنتحمل مسؤوليتنا جميعا كي نكون في مستوى تطلّعات شعبنا.

في ولاية بن عروس عامّة وحمام الأنف وحمام الشط خاصة 16 شاطئ غير قابل للسباحة من جملة 29 على المستوى الوطني منها ثلاث شواطئ متمركزة بين حمام الأنف وبرج السدرية على مستوى المصبّ القديم بالشعبية حمام الأنف، على مستوى مصبّ أولاد العياشة بحمام الأنف وقبالة نزل الكراييبي برج السدرية وهي منطقة سياحية مما يضر بقطاع سياحي واقتصادي حيوي بالمنطقة. وهو ما يحملنا على تصنيف ولاية بن عروس على أنها حقيقة منطقة منكوبة بجميع المقاييس وهذا قلته سابقا.

اليوم حمام الأنف التي كانت بالأمس عروس المتوسط باتت أطلالا لمنطقة باهتة، باتت مصبا إذا لم نقل مصبات للفضلات وتراكم البعوض والروائح القاتلة.

اليوم متساكنو حمام الأنف أصبحت أقصى أمانيهم إنقاذ ما تبقى من ظلال باهتة لكنني كمؤتمنة على أحلام أبناء جهتي مطالبة اليوم بالدفاع عن مستحقات جهتي المشروعة وجعل الحلم حقيقة.

لهذا أطلب من السادة وزير البيئة ووزير الداخلية ووزير الصناعة والمناجم والطاقة بالتّدخل الفوري لوضع حدّ لهذه الظواهر التي باتت تشكل خطرا محدقا في الجهة في انتظار حلول جذرية.

وأقترح في هذا السياق وضع مخطط محدّد ثلاث أو خمس سنوات بمستويات محلية وجهوية ووطنية تشرف على هذه الوزارات من أجل حل هذه المشاكل البيئية وعدم الاكتفاء بردود الفعل حال وقوع حدث يهزّ الرأي العام.

النقطة الثانية من مداخلتي تهم حي برج السدرية 4 ومن هذا لمنبر كنت قد توجهت بنداء استغاثة لكن للأسف ما من صدى. هذا الحي الذي يضم أكثر من 500 نفر يمعن المسؤولون في حرمانه من الماء الصالح للشراب بتعلات أنا أعتبرها واهية لماذا؟ لأن الماء حقّ دستوري وحياتي. هذا التّمادي في التجاهل يجعل الدولة في وضع اتهام لأنها لا تريد حلّ المشاكل العقارية حتى لا تتورط فيما بعد في طلبات المواطنين. هل تريد إذن أن تبقيهم في وضع خارج القانون حتى يسهل التعامل معهم لكن هذا السلوك في الحقيقة لم يعد مقبولا الآن، فالدولة عليها تغيير أساليب تعاملها مع المواطنين ولو تحمل مسؤولية أخطاء من سبق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الطاهر بن منصور للتدخل في موضوع الآبار التعويضية، تفضل ثلاث دقائق مخصصة لك.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، في شكل استفسار للسيد وزير الفلاحة حول ثلاث آبار تعويضية. البئر التعويضية بواحة لعتيلات بجمنة من ولاية قبلي، هذه الواحة كانت من أفضل الواحات في الجنوب التونسي في إنتاج نوعية جيدة من التمور اليوم هذه الواحة مهددة بالفناء. أريد أن أتساءل عن مصير هذه البئر ومصير الفلاحين الذين بالإضافة إلى المعاناة من الآفات كالعنكبوت وجفاف التمور يضاف إليها اليوم عدم وجود بئر تعويضية. ما الحل لهذا الفلاح؟

إذا حاول الفلاح الاعتماد على نفسه والقيام باستخراج بئر هذا يسمى اعتداء على الثروات المائية وإذا بقي في انتظار أن تنقذ الدولة الواحة ما زالت هذه الأخيرة تتلكأ في المبادرة باستخراج بئر تعويضية.

نفس الشيء بالنسبة الى البئر التعويضية برأس غريب بقبلي هذه الواحة أيضا لم يتم تعويض البئر فيها.

نفس الشيء بالنسبة الى أم السمعة هناك بئر تعويضية ويعاني الفلاح من صعوبات مع المقاول إذ تعطلت الأشغال لأكثر من سنة.

هناك منطقة أخرى وهي منطقة "هريمكس" بجمنة أيضا بها بئر وحيدة للري والشرب وإذ وقع أي إشكال لهذا البئر فستعاني المنطقة من العطش ومن تهديد للواحة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد نجيب عكرمي للتدخل في موضوع انقطاع الكهرباء بقفصة.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس،

نحن نعلم أن تقدم الشعوب وتطورها في البنية التحتية والاستثمار والصناعة والفلاحة يتم ضرورة عبر التخطيط بالأساس، التخطيط الإستراتيجي الذي يشخّص حاجيات ومتطلبات الواقع ويرسم سياسات الحاضر وتطلعات اقتصاد المستقبل. فماهي استراتيجيات الحكومة بخصوص تقدم مشاريعها ومخططاتها في المناطق الداخلية في علاقة بالبنية التحتية وبالمشاريع الكبرى خاصة في جهة قفصة وإقليم الجنوب الغربي عموما الذي تتنوع فيه مصادر الثروة المنجمية والصناعات الكيميائية والفلاحة والواحات والسياحة الصحراوية؟

كيف للحكومة أن ترسم مخططاتها التنموية في مجال غنيّ بالثروات غير المثمّنة في الفلاحة والصناعة والسياحة والطاقات البديلة؟

ماهي الإمكانيات المالية المرصودة ونحن نعلم أن في جهة قفصة والجنوب الغربي عموما مازلنا نعيش على تجارب تنموية ومخططات اقتصادية كانت ناجحة نسبيا قام بها الوزير أحمد بن صالح بوضع خطواتها العريضة منذ ستينيات القرن الماضي؟ ألم يحن الوقت لنرسم مخططا استراتيجيا تنمويا ينهي معاناة وتعطيلات المشاريع الاقتصادية في المناطق الصناعية في جهة قفصة والتي بقيت اسما بلا مسمى؟

ما هو دور سلطة الإشراف في مراقبة المشاريع الاقتصادية وتقييم مدى جدواها وتقديم التسهيلات للمستثمرين الجديين وتحميل المسؤوليات لكل من كان وراء الاخلالات وشبهات الفساد في قطاع حيوي كان من المفروض أن يرسم طرقا للتنمية والاستثمار لا أن يضع عراقيل أمام الباعثين الشبان لما فيها من تعقيد الإجراءات وتلاعب بعض المسؤولين بالصفقات فغاب التخطيط وفشل الاقتصاد في قفصة وإن دلّ على ذلك تعطل مشاريع سكك الحديدية بقفصة والحوض المنجمي وتعطل مشروع المعمل الكيميائي 2 بالمظيلة وفشل مشاريع الاستثمار الفلاحي في زانوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية والقصر.

لابد لأصحاب القرار من التحري في أسباب تعطل مشروع الغاز الطبيعي بالمظيلة رغم أن الإشكاليات قد وقع حلها ومن التدقيق في الأرقام والإحصائيات التي تصلكم حول الاستثمار الفلاحي بجهة

قفصة فهي تشمل فئة فقط من كبار المستثمرين في حين أن المشاريع الصغرى الفلاحية للشباب أغلبها معطل.

أيضا تعطل مشاريع القروض الصغرى للباعثين الشبّان في المجال الفلاحي خاصة في علاقة ببنك التضامن وغيرها.

إضافة إلى تعطل مشاريع المياه الصالحة للشراب وتعطل في تمكين الباعثين الشبان خاصة من القروض الصغرى ولا أدلّ على ذلك منح الرخص لحفر الآبار العميقة ما تزال معضلة تعيق الباعثين الشبان خاصة من حاملي الشهائد العليا لتمكنهم من هذه الرخص وإتمام مشاريعهم وإلى الآن ما تزال المعضلة قائمة بنفس الطريقة. فلابد للسلطة من التدخل لإيجاد حلول لهذه الفئة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد بوبكر بن يحي للتدخل في موضوع السياحة بقبلي تفضل.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

سأتحدث عن قطاع مهمّ جدا في منطقة دوز من ولاية قبلي ألا وهو قطاع السياحة الذي يعاني الكثير من الصعوبات ونحن على أبواب موسم واعد إن شاء الله حيث أن هناك شغورا في خطة المندوب الجهوي للسياحة منذ شهر فيفري 2023 رغم أهميته في التسيير والمتابعة.

ثانيا، تعاني وكالات الأسفار والذي تعدّ 50 وكالة أسفار تقريبا في ولاية دوز من تراتيب الإدارة المعقدة للدخول للصحراء وهو النشاط الأساسي بالنسبة إلى المنطقة حيث يجب العمل على إسناد تراخيص سنوية مثلا للحدّ من تأخير إسداء الخدمات للحريف.

ثالثا، النظر في إعادة تجديد النقل السياحي ودعمه بنوع "بيكاب" لوجوب استعمالها في التنقل ومعدات التخييم والراليات بأنواعها وتمكين القطاع من التزود بوسائل نقل مستعملة من الخارج.

رابعا، سوق الصناعات التقليدية بدوز غير مدرج ضمن الرحلة المبرمجة. المطلوب من وزارة السياحة والمتدخلين معها إدراج هذا السوق ضمن الأسواق الرئيسية للزيارة نظرا إلى ما يقدمه من خدمة للزوار وكذلك الطاقة التشغيلية المهمة.

خامسا، إعادة النظر في تراخيص استعمال "Les quads" للدخول إلى الصحراء وتعويضها بكراس شروط لتجاوز التأخير الحاصل في إسناد وتجديد الرخص. المطلوب برمجة رحلات سنويا على طول السنة على مطار توزر الذي يدفع هذا النوع من السياحة.

أخيرا، على وزارة السياحة أن تولي عناية خاصة للمنطقة السياحية بدوز من حيث النظافة والإنارة والمناطق الخضراء والعمل الجدي لحلّ كل الإشكاليات العالقة مع أصحاب القطاع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عمار عيدودي للتحدث عن المشاريع الاقتصادية بالقصرين.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

سأبدي جملة من الملاحظات وهي مطالب أهل القصرين، كان بودّي أن تطرح هذه الإشكاليات وهذه المطالب على الحكومة برمتها أما أن نتحدث في كل مرة مع وزير على انفراد فإننا لن نصل إلى حلّ.

سيدي الرئيس، ما معنى أن تظل ولاية بدون مخطط لسنتين متتاليتين 2021 و2022 ليس هناك مخطط للتنمية بالولاية وليس هناك تمويل. ما معنى أن تظل المنطقة الصناعية موزعة على أشخاص معينين لمحسوبية ودون إنجاز أي مشروع؟

ما معنى أن يظل قطاع الرخام وما أدراك ما قطاع الرخام وهو مشهور في كل من لبنان وإيطاليا وفي الكثير من الدول الأوروبية وأهل تالة محرومين من الإنتاج ومن التمتع ومسلطة عليهم جملة من القوانين المجحفة التي تعطلهم إلى حد الآن ولم تلتفت إليهم السلط الوطنية ولو لحل ولفضّ المشكل؟

سيدي الرئيس، قطاع النسيج بالقصرين أكثر من 40 مؤسسة بقي منها أقل من 20 يتحكم فيهم ممول وحيد وهو "بيلتون" ولم تلتفت إليهم الدولة ورفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارة الأولى أن تفض مشاكلهم وأن تستقبلهم لطرح مشاكلهم وهما مطالبتين كوزارتين بتمكينهم من مقرر له سنوات.

السيد الرئيس، الطريق الوطنية رقم 13 هي طريق مرقمة وهي طريق حدودية تنطلق من صفاقس وتمر عبر القصرين إلى برج الديوانة الحدودية ما معنى أن تحوّل وجهتها بقرارات مخفية الغاية منها التضييق والمحسوبية في تقرير وإنجاز المشاريع؟

الطريق 91 السيد الرئيس معهد التراث الوطني في كل مرة يضع يده على إنجاز ويمنع من تنفيذه لم يقم بحماية الآثار ولم يترك بقية الوزارات لإنجاز الطريق في الطريق الوطنية رقم 91 وعلى مستوى حيدرة ولم نر لمعهد الآثار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد شعباني وموضوع المداخلة الاقتصاد والتخطيط، تفضل.

السيد محمد شعباني

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أذكر الحكومة اليوم أن ولاية القصرين فيها النفط حقل الدولاب وأم صميدة وفيها الفسفاط وتنتج التفاح والزيتون والفستق تقريبا تمتد على الحدود مع الشقيقة الجزائر. والقصرين إلى اليوم أفقر الولايات ونسمع في كل مرة أحد الزملاء يقول سيدي الوزير رجاء قم بزيارتنا مرة أخرى في حين أننا لم نر وزيرا يزور القصرين ولم نر مخطط تنمية ولم نر سكة حديدية تنجز ولم نر طريق سيارة مثل بقية الطرقات. لم نر مطار "تلابت" ولا مشروع جنوب الولاية الفلاحي الذي لم ينجز منذ 2013.

لم نر خدمات أو برامج للشباب، الشاب الذي يعتصم أمام جميع الوزارات أغلبه من ولاية القصرين والآن لم يعد قادرا حتّى على المجيء من هناك والجهات تطالب بحافلة تنقلهم للمدن الكبرى مثل تونس وصفاقس.

يعلم الجميع أن القصرين بلد الشهداء وهي جزء من تونس ونحن نحب تونس وندفع الدماء من أجل تونس ولكن لا يمكن استثنائنا والدليل على ذلك أن أحد الزملاء دفعني إلى الحديث بمنطق جهوي عندما قال أنه يخاف أن بعض المناطق من جهته تصبح مثل المناطق الداخلية وهذا دليل على أن المناطق الداخلية فعلا محرومة وتبث الخوف منها.

في القصرين نسبة الفقر والأمراض نسبة مرتفعة، اليوم نسمع بإنجاز ميناء في كذا ومستشفى جامعي في كذا ومستشفى عسكري في

كذا والقصرين إلى اليوم لا يوجد فيها مبنج. فحتى القصرين يمكن أن يكون فيها معابر تجارية وطرق سريعة ويمكن أن نسهل على الشباب أن يعمل في أرضه ونتفادى الإشكاليات العقارية.

القصرين أغلبيتها منطقة حمراء عندما يرغب شخص من ولاية أخرى أن يستثمر يتم تزويده بالماء وهذا التهميش لا يجب أن يتواصل. أدعو جميع الوزراء أن يقوموا بزيارة القصرين وأن يعقدوا اجتماعات معنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد علي فنيرة للتدخل في موضوع الجمعية المائية بجبل طريف، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

السيد الرئيس، في غياب السيد وزير الفلاحة عن جلسة الحوار أوجه إليك اليوم نداء استغاثة من أهالي جبل طريف. أهالينا في "زمنيت" وفي "القليم" وفي "أولاد مسعود" وفي "الباخرية" وفي "سيدي بحر" وفي "العذار" جميعهم يتبعون معتمدية قرمبالية وتقريبا هذه التجمعات السكانية تعد 10 آلاف ساكن لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب.

سيدي الرئيس، هذه الجمعية لم تعد قادرة على تزويد الماء في ظل الارتفاع الرهيب لدرجات الحرارة يبقى المواطنون من دون استحمام لستة أشهر على التوالي إذ أن الحمّام العمومي لا يعمل في فصل الصيف. حسب الدستور التونسي الماء ضرورة فإلى أي مصير نتجه اليوم؟

الانقطاع المتواصل للماء في هذه الفترة راسلت حوله عديد المسؤولين وقدموا تقريرهم منذ 2019 منذ أن بدأ المشروع في العمل أشغاله انطلقت ونحن نقول أنّ فيه شبهات فساد.

اليوم لم نعد نطالب بالتزود بالماء لأننا يئسنا من هذا الأمر بل نطالب بتعيين خبير للنظر في هذه الشبكة ويعاين الإخلالات الموجودة بها لأنها غير مطابقة لكراس الشروط وأهالي المنطقة يعتبرون أن المشروع فيه شبهات فساد. اليوم نطالب بتعيين خبير له والكلام موجه إلى السيد وزير الفلاحة.

سيدي الرئيس، أيضا 300 عدّاد اختفت في ظروف غامضة وتمّ ربط الأهالي بدون عداد يعني يتزود 300 شخص بالماء دون دفع الفاتورة والبقية يدفعون عوضهم.

السيد الرئيس، نطالب بمضخّة منذ سنة 2021 لكي نرفع في "débit" لكي يتمتعوا على الأقل بالماء. منذ 2021 إلى اليوم لم تستطع وزارة الفلاحة تغيير مضخة. إضافة خزّان لسيدي بحر مازلنا ننتظر ذلك دون أن يكون فيه برمجة أو دراسة.

حان الوقت سيدي الرئيس أن تقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعملها. اليوم لابد أن يتم ربط المنطقة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وهي ليست بعيدة فهناك جزء يتم ربطه بمرناق وهي تبعد 20 كلم على مرناق وجهة أخرى من ناحية قرمبالية.

السيد الرئيس، أعلمك أن في هذه المنطقة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قامت بربط من يقوم بتربية الدواجن هناك بالماء في حين أن مواطنين على بعد 150 متر لا يتزودون بالماء.

السيد الرئيس، هذا مطلب ملحّ للسيد وزير الفلاحة ولابد أن يقوم بزيارة للمنطقة أو أي مسؤول وعليه إيجاد الحلول اللازمة والخبير اليوم أصبح ضرورة لكي نرى ما تقتضيه الشبكة من تدخلات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد حاتم لباوي والموضوع غياب أطباء الاختصاص، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا لكم السيد الرئيس على رحابة صدركم،

أغتنم هذه الفرصة لتقديم شكري إلى إدارة البرلمان كل هؤلاء الأعوان من أعوان استقبال وإداريين لتيسير العمل الذي نقوم به صراحة لهم جزيل الشكر.

أما بعد السيد الرئيس، سأكون دقيقا جدا وهذه المرة الثالثة أو الرابعة التي أتدخل فيها بخصوص طبيب بنج يبدو أن الدولة أصبحت عاجزة عن توفير طبيب واحد لا أكثر!

ناشدنا وزير الصحة عديد المرات لكن لم نتحصل على طبيب بنج يعني كل العمليات الاستعجالية تجرى في الساحل كل العمليات مؤجلة وهنا وصلنا إلى طريق مسدود.

يبدو أن الدولة عاجزة تشريعيا أو تنفيذيا أمام توفير أطباء الاختصاص بالمناطق الداخلية في الصحة العمومية علما أنه عندما تخرج وتذهب إلى مصحة خاصة تجد الطبيب المختص الذي من المفروض أن يكون موجودا في القطاع العام فعوض أن تجده يعمل في المستشفى الجهوي تجده في الخاص.

وعليه، أدعوكم السيد الرئيس وأدعو السيد وزير الصحة إن عجزتم عن توفير طبيب بنج علينا العودة مثلما كنا سابقا، رأيت في القصرين سابقا أطباء يتم جلبهم من روسيا ومن التشيك ومن الصين أفضل من أن يكون مصير المواطنين الموت.

نقطة أخرى السيد الرئيس، السيد وزير الصحة هناك من يأخذ اختصاص البنج أو اختصاص حياتي آخر باسم القصرين يعني عندما يجتاز مناظرة" résidanat" يقوم بالإمضاء على أنه سيعمل بالقصرين في العقد وعندما ينتهي من التربص لا يلتحق بالولاية أو يغادر خارج تراب الوطن. ما الفرق بين هذا السيد الذي تحيل على الشعب التونسي واختلس أموالا من البنوك وغادر التراب التونسي ثم يعود عبر الحدود التونسية ويدخل دون أن يعترضه أحد ولولا ذلك الالتزام الذي أمضي عليه لما تحصل على هذا الاختصاص. أين وزارة الصحة من هذا وأين الدولة من هذا؟

أنا شخصيا سأقاضي هؤلاء الذين أخذوا اختصاصا باسم المناطق الداخلية ولم يلتحقوا فما الفرق بين طبيب أخذ اختصاصا باسم القصرين وغادر تراب الوطن وذلك الذي أخذ معه شيكات وغادر خارج تراب الوطن؟ كلاهما أعتبره متحيلا.

هنا دعوة لوزير الصحة إما لمراجعة قانون 2017 وكفي من عملية التحيل هذه أو نجلب أطباء من الخارج من دول أوروبا الشرقية لأن المواطنين يموتون بالقصرين السيد الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد شفيق زعفوري، تفضل.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس على رحابة الصدر،

لن أطيل وبكل عجالة، إلى كل من يحمل إشارة مسؤول بالبلاد التونسية، اليوم كثرت المطالب والاستفسارات وكثرت المواضيع ولا إجابات. نتحدث عن انقطاع الماء الصالح للشراب الذي طال المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد. ما معنى ذلك؟

سوق الإنتاج طرحت السؤال على كل الوزراء وأنتظر وزير التربية كي أطرح عليه السؤال لا إجابة والله أي إجابة نقبلها منه مهما كانت نحن نقبلها.

هل أن ذلك ممنهج تجاه ولاية سيدي بوزيد والقيروان والقصرين وقفصة؟ هل ستتحمّل الشركة التونسية للكهرباء والغاز ما تعرّض له صغار الفلاحين؟ السؤال مطروح.

سيادة الرئيس، كل الخوف من عزوف الفلاحين في مجالهم الفلاحي، كلّ الخوف وليست بالكلمة الهيّنة.

ما أقوله لك لن تجده داخل تقارير السلط الجهوية والله لن تجدوه داخل تقارير السلط الجهوية، التقارير المغلوطة.

مسؤولي الإدارة الجهوية بسيدي بوزيد سؤال والله لم أجد له إجابة هذا يدعي عدم الاهتمام وأنه سيغادر في أقرب الآجال وذاك وكأنّ الخوف يحاصره من كل جانب.

سيدي الرئيس، سيادة رئيس الجمهورية، الرجاء التدخل بسرعة والتعجيل في هؤلاء المسؤولين وشكرا لكم سيدي الرئيس على حسن الانتباه.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بذلك تتمّ أعمال هذا اليوم ونرفع الجلسة على أن نستأنفها يوم غد على الساعة التاسعة صباحا.

(كانت الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيد النائب محمد الهادي العلاني بسؤال كتابي الى السيد وزير الصحة بتاريخ 21 جوان 2023 وتلقى الإجابة وتقدم بسؤال إلى السيد وزير النقل بتاريخ 23 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 26 جويلية 2023.

كما تقدم السيد النائب طارق المهدي بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بتاريخ 5 جويلية 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 26 جويلية 2023.

وتقدم أيضا السيد النائب فخري عبد الخالق بسؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي بتاريخ 21 جوان 2023 وتلقى الإجابة لكن لم يتم نشر الجواب لتضمنه معطيات شخصية.

كما تقدم السيد النائب عبد الرزاق عويدات بسؤال كتابي إلى السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 21 جوان 2023 وتلقى الإجابة.

وتقدم أيضا السيد النائب عصام شوشان بسؤال كتابي الى السيدة رئيس الحكومة بتاريخ 16 جوان 2023 وتلقى الإجابة.

وتقدمت السيدة النائبة فاطمة المسدي بسؤال كتابي الى كل من السيد وزير النقل بتاريخ 4 جويلية 2023 وتلقت الإجابة بتاريخ 26 جويلية 2023 وإلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية بتاريخ 4 جويلية 2023 وتلقت الإجابة بتاريخ 26 جويلية 2023.

وأخيرا تقدم أيضا السيد النائب بلال ابن المشري بسؤالين كتابين الى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 22 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 جويلية 2023.

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع توجيه سؤال كتابي حول إنجاز مشروع المستشفى الجهوي بمكثر .

تحية فائقة وبعد؛

لقد تم برمجة بناء مستشفى جهوي بمكثر وصدر القرار بالرائد الرسمي عدد 105 بتاريخ 31 ديسمبر 2013 ورصد له في هذا القرار 700.000د للدراسات وحيث تمت تسوية الوضعية العقارية للأرض وأصبحت على ملك وزارة الصحة وحيث تحصلت الدولة التونسية على قرض لتمويل المشروع من البنك الكويتي للتنمية وحيث تمت إعادة الدراسات للمرة الثالثة واستغرقت هذا الدراسات وقتا أكثر من اللازم .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب تعطيل هذا المشروع ومدنا بآجال وتاريخ الانطلاق الفعلي للأشغال المستشفى الجهوي بمكثر وآجال الانطلاق.

إجابة السيد وزير الصحة

II. بخصوص سؤال النائب السيد محمد العادي العلاني للأشغال بخصوص أسباب تعطيل مشروع بناء المستشفى الجهوي بمكثر وآجال الانطلاق الفعلي للأشغال:

يندرج مشروع مستشفى مكثر ضمن 4 مستشفيات جهوية (مكثر وجلمة وحفوز وغار الدماء) ممولة من طرف الصندوق الكويتي للتنمية وهو مشروع مرسم سنة . 2018

الكلفة الجملية: 52.3 م .د موزعة كالتالي :

1- بناء: 37.8 : م.د (31.5م.د محمولة على ق.خ.م)

2- التجهيزات: 14.5 م.د (12م.د محمولة على ق.خ.م)

3-أرض المشروع: تم اختيار الموقع وتسوية الوضعية العقارية .

4-البرنامج الوظيفي: نموذجي (مساحة مغطاة 10628م 105 - 2 سرير 03 - قاعات عمليات وقاعة عمليات قيصرية)

وقد تعطلت الدراسات لمدة سنة إشكال بين المكتب الدراسات الكويتي ومكتب الدراسات التونسي بخصوص المهندسين المعماريين وتم فض الإشكال واستبدال فريق المهندسين المعمارين وانطلقت الدراسات في مارس 2023 لمدة سنة يتم بعدها إعلان طلب العروض والانطلاق في الأشغال نهاية سنة 2024

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بتاريخ 30 جوان 2023 عقد جلسة عمل بإشراف والي سليانة وبحضور عدد من الإطارات الجهوية والمركزية بوزارتي الصحة والتجهيز والإسكان وقد خصصت الجلسة لمتابعة

مدى تقدم إنجاز أشغال تهيئة الموقع المخصص لإنجاز المستشفى الجهوي بمكثر وحلحلة الإشكاليات المتمثلة في (رفع الأتربة، تسوية وضعية الأكشاك، تقوية شبكة الماء الصالح للشراب وتحويل المحول الكهربائي، شبكة الهاتف...) وذلك لضمان انطلاق الأشغال في أفضل الظروف .

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول إلغاء خط مكثر- تونس بالشركة الوطنية للنقل .

تحية واحتراما وبعد؛

نعلم سيادتكم أن محطة النقل البري بمكثر عريقة منذ فترة الاستعمار وبها خط نقل مكثر-تونس عنما كانت شركة النقل اسمها شركة الازدهار للنقل TAT وبعد الاستقلال ومع تأسيس الشركة الوطنية للنقل كان فيها 3 خطوط- مكثر- تونس ثم بقي 2 خطوط رقم 129و130 ثم أصبح خط واحد وتم إلغاءه نهائيا مما عطل مصالح المتساكنين وعرضهم للاستغلال الفاحش مثلما لها دور ربحي تجاري ولها دور اجتماعي حيث كان يتمتع المعاقين بالنقل المجاني والأطفال والرضع خاصة وأن أغلب السكان في هذه المنطقة من الشرائح الفقيرة .

لذا المرجو من سيادتكم برمجة إعادة خط مكثر- تونس والمرجو من سيادتكم مدنا بتاريخ انطلاق عودة هذا الخط للعمل .

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-3000-909 بتاريخ 10 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-1216 بتاريخ 13 جويلية 2023.

المصاحيب: بطاقة رد على سؤال كتابي

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد الهادي العلاني إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد الهادي العلاني عن دائرة مكثر-الروحية-كسرى
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-909 بتاريخ 10 جويلية 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-1216-15 بتاريخ 13 جويلية 2023
نص السؤال	نعلم سيادتكم أنّ محطّة النقل البري بمكثر عريقة منذ فترة الاستعمار، وبها خط نقل مكثر- تونس عندما كانت شركة النقل اسمها شركة الازدهار للنقل TAT .وبعد الاستقلال ومع تأسيس الشركة الوطنية للنقل بين المدن، كان فيها 3 خطوط مكثر- تونس ثمّ بقي 2 خطوط رقم 129 و130، ثم أصبح خط واحد وتم إلغاؤه نهائيا ممّا عطّل مصالح المتساكنين وعرضهم للاستغلال الفاحش مثلما لها دور ربحي تجاري ولها دور اجتماعي، حيث كان يتمتع المعاقين بالنقل المجاني والأطفال والرضع خاصة وأنّ أغلب السكان في هذه المنطقة من الشرائح الفقيرة . لذا المرجو من سيادتكم برمجة إعداد خطّ مكثر- تونس والمرجو من سيادتكم مدنا بتاريخ عودة هذا الخط للعمل

رد وزارة النقل

- نظرا للوضعيّة الصعبة التي مرّت بها الشركة الوطنية للنقل بين المدن من نقص في المعدّات والسوّاق وضعف المردودية جراء الظرف الاقتصادي للبلاد، إلى جانب الظرف الصحي خلال جائحة كوفيد-19- وتداعياتها، فقد تم تعليق نشاط بعض الخطوط من بينها خط مكثر-تونس؛
- حرصت الشركة الوطنية للنقل بين المدن على عدم انقطاع الخدمات بالجهة، حيث تؤمّن يوميّا عدد 03 سفرات تمرّ عبر مكثر وهي تونس- القصرين رمز (116) و) رمز (135) وتونس- سبيبة رمز(147) ، تمكن المواطنين من التنقل إلى العاصمة في أحسن الظروف؛
- تحرص الشركة حاليا على إعادة تشغيل الخطوط المتوقفة بصفة تدريجية حسب الإمكانيات المتاحة وتعمل على توفير المعدات والأعوان وفقا للأولويات لتلبية الطلبات وضمان توفير الربط لجميع الجهات .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

السؤال الكتابي

للنائب طارق المهدي

الموضوع :الهجرة غير النظامية الى تونس.

سيدي الوزير تحية واحتراما،

وسط مخاوف مشروعة للتونسيين واحتقان شعبي متصاعد تشهد بلادنا تدفق غير عادي للمهاجرين غير النظاميين الوافدين خاصة من دول أفريقيا جنوب الصحراء

السؤال 1:

ماهي خطة الوزارة على مستوى التعاون مع دول الجوار ودول المنشأ للحد من توافد المهاجرين غير النظاميين الوافدين؟

السؤال 2:

هل هناك *توجه* سياسي لإعادة فرض التأشيرة على مواطنين دول أفريقيا جنوب الصحراء؟

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول الإجابة عن سؤالين موجهين إلى الوزارة من قبل السيد النائب طارق المهدي بخصوص الهجرة غير النظامية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 05 جويلية 2023 والواردة على الوزارة بتاريخ 12 جويلية 2023

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص سؤالين حول الهجرة غير النظامية إلى تونس أتشرف بموافاتكم فيما يلي بالإجابة على السؤالين المذكورين.

السؤال 1:

ما هي خطة الوزارة على مستوى التعاون مع دول الجوار ودول المنشأ للحد من توافد المهاجرين غير النظاميين الوافدين؟

الإجابة :

تحكم علاقات تونس مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء روابط وثيقة ومصالح متبادلة تستمد جذورها من ماض وقواسم تاريخية مشتركة .وترتكز سياسة بلادنا من هذا المنطلق على الثوابت التالية :

-مواصلة توطيد علاقاتها الثنائية في جميع المجالات مع مجمل هذه البلدان، حيث تظل هذه العلاقات أعمق وأشمل من مسألة الهجرة غير النظامية .

-موضوع الهجرة غير النظامية يتجاوز قدرات البلد الواحد ويستوجب تظافر جهود كل البلدان المعنية مع مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة للحد من هذه الظاهرة، وذلك في إطار تعاون وثيق يندرج ضمن رؤية مشتركة، حيث تلتزم بلادنا باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مواجهة التحديات الإنسانية المتزايدة في المنطقة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتدعو إلى اشراك كل الأطراف الفاعلة على المستويات الاقليمية والقارية والأممية في صياغة حلول ناجعة لمشكل الهجرة غير النظامية .وتأتي مبادرة سيادة رئيس الجمهورية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة تجسيدا لهذا التمشي الذي ينبني على مواقف تونس المبدئية في مقاربتها لموضوع الهجرة عموما.

-استعداد البلدان الإفريقية للتعاون مع تونس لبلورة حلول مشتركة ومستدامة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية في مختلف أبعادها وذلك في كنف احترام الكرامة الإنسانية والمواثيق الدولية والتزام المواطنين الأفارقة جنوب الصحراء باحترام قوانين بلد الإقامة .

-تجديد تأكيد بلادنا على أن مواطني إفريقيا جنوب الصحراء القادمين إلى تونس بطرق قانونية يحظون ولا يزالون بالاحترام الكامل وذلك في إطار القوانين الجاري بها العمل .

-تم خلال اللقاء الذي جمع مؤخرا السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالسفراء الأفارقة المعتمدين بتونس التأكيد على استعداد تونس لمواصلة التنسيق مع البلدان المعنية لتسهيل إجراءات عودة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية .

كما تم الاتفاق عقب الاجتماع على مواصلة التنسيق والتشاور مع سفراء البلدان الإفريقية لمتابعة ملفات التعاون والمقترحات المتعلقة بالهجرة وسبل تنفيذها .

-كما هو معلوم، وبحكم العلاقات الأخوية المتينة القائمة مع الشقيقتين الجزائر وليبيا، فإن هذا الموضوع يظل محل متابعة مستمرة وتنسيق متواصل بين مختلف أجهزة الدول المعنية نظرا لتداعياته المباشرة على الوضع الأمني في هذه الدول .

السؤال2:

هل هناك توجه سياسي لإعادة فرض التأشيرة على مواطني دول إفريقيا جنوب الصحراء؟

الإجابة:

بخصوص النظام المعتمد للتأشيرة مع الدول الإفريقية فإنه بالنظر لعدة اعتبارات ولاسيما ملفات التعاون الثنائي مع هذه البلدان (التبادل الطلابي، تشغيل الكفاءات التونسية، إقبال الأفارقة على التداوي بالمصحات التونسية)، فإن مسألة إعادة فرض التأشيرة على مواطني البلدان المعنية تستدعي دراسة متأنية تأخذ بعين الاعتبار مجمل العناصر المذكورة آنفا .وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن إعادة اعتماد هذا الإجراء لا يمكن أن يشكل حلا جذريا لمسألة الهجرة غير النظامية البالغة التعقيد، ذلك أن المهاجرين غير النظاميين لا يدخلون التراب التونسي من المعابر القانونية ولا يملكون في أغلب الأحيان، وثائق هوية أو سفر تثبت جنسيتهم، علما وأن سلطات بلادنا تفرض التأشيرة للدخول الى تونس على عدد 32 بلدا افريقيا.

السؤال الكتابي

للنائب فخري عبد الخالق

الموضوع: سؤال كتابي بخصوص غلق مكتب بريد المحمدية حشاد ولاية بن عروس

المصاحيب: منشور السيد الرئيس المدير العام للبريد عدد 31 بتاريخ 10 مارس 2023.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أحيل إلى جنابكم سؤالا كتابيا متعلق بقرار الغلق الوقتي لمكتب بريد المحمدية حشاد صنف "ب2" ولاية بن عروس ابتداء من يوم الاثنين 13 مارس 2023 مما يثير العديد من التساؤلات:

*أسباب غلق مكتب البريد مع العلم أنه إلى حد هذه الساعة ليست هناك أية أشغال.

*أسباب عدم فسخ عقد الكراء ان كانت هناك نية لغلق هذا المكتب خاصة وأن من أهم شروط فسخ العقد هو اعلام المعني بالأمر بنية فسخ العقد قبل 6 أشهر وهذا ما يثير عديد نقاط الاستفهام حول شبهة سوء التصرف.

فالرجاء من عنايتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع.

ختاما وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

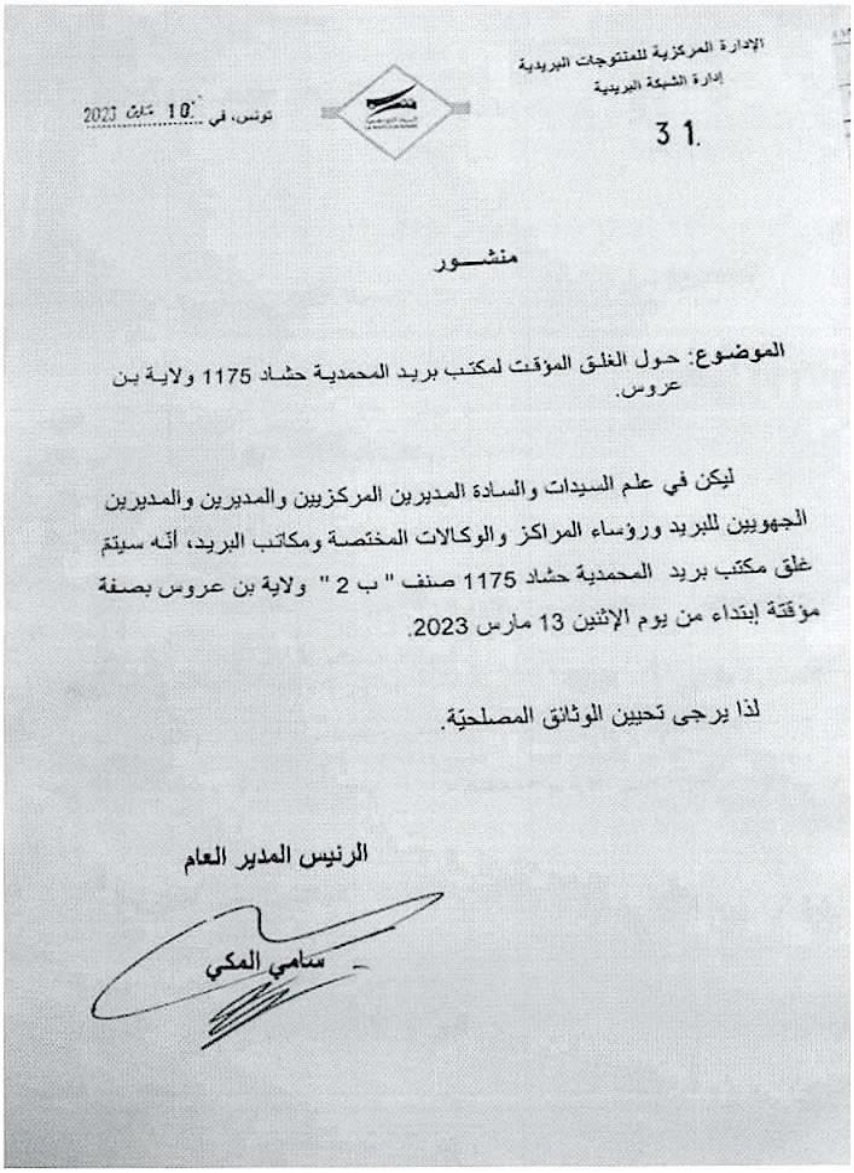

الإدارة المركزية للمنتوجات البريدية
إدارة الشبكة البريدية

31.

تونس، في 10 مارس 2023

منشـــور

الموضوع: حول الغلق المؤقت لمكتب بريد المحمدية حشاد 1175 ولاية بن عروس.

ليكن في علم السيدات والسادة المديرين المركزيين والمديرين والمديرين الجهويين للبريد ورؤساء المراكز والوكالات المختصة ومكاتب البريد، أنّه سيتمّ غلق مكتب بريد المحمدية حشاد 1175 صنف " ب 2 " ولاية بن عروس بصفة مؤقتة إبتداء من يوم الإثنين 13 مارس 2023.

لذا يرجى تحيين الوثائق المصلحيّة.

الرئيس المدير العام

سامي المكي

لم يتم نشر الجواب لتضمنه معطيات شخصية

السؤال الكتابي

للنائب عبد الرزاق عويدات

سؤال كتابي إلى السيدة المحترمة رئيسة الحكومة عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

الموضوع :سؤال حول مآل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

السيدة رئيسة الحكومة، تم إصدار القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي التضامني المؤرخ في 30 جوان 2020 وهو قانون طال انتظاره وقد اعتبر زمن اصداره فرصة للشباب ليتخلص من البطالة ومن عقلية انتظار التوظيف، وقد ختم السيد رئيس الجمهورية هذا القانون وأذن بنشره في الرائد الرسمي، كما يمكن أن يكون عاملا مساعدا للشباب على تأسيس الشركات الأهلية.

نص السؤال

لم السيدة رئيسة الحكومة لم تصدر الأوامر الترتيبية الخاصة بقانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى الآن رغم الحاجة الأكيدة إليه؟

إجابة حول سؤال كتابي من النائب السيد عبد الرزاق عويدات

حول مآل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تم تكوين فريق عمل تقني ضم ممثلين عن وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ووزارة المالية لمراجعة القانون عدد 30 لسنة 2020المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتم إعداد صيغة توافقية لتنقيح القانون المذكور وإحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة خلال شهر ديسمبر2022 .

وفي هذا الإطار، تولت مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة إحالته إلى الوزارات المعنية لإبداء الرأي وإرجاعه إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني لإعادة النظر على ضوء الملاحظات المثارة .

كما تم إعداد مشاريع النصوص التطبيقية وهي مشروع الأمر المتعلق بضبط مشمولات المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتركيبته وطرق سير أعماله ومشروع الأمر المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع وحدة تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وضبط مشمولاتها وتنظيمها وطرق سيرها وإحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة خلال شهر ديسمبر2022 ، إلا أنه تم إرجاعها إلى مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني تبعا لإنهاء مهام السيد الوزير.

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول برنامج الحكومة في تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية.

وبعد أتشرف بإفادتكم أن معتمدية الحنشة والتي تعد أكثر من خمسين ألف ساكن وتضم دائرتين بلديتين وبالرغم من موقعها الاستراتيجي على الطريق الرئيسية رقم 1 والطريق السيارة تونس صفاقس، إلا أنه إلى حد هذا التاريخ فإن هذه المعتمدية تشكو من إنعدام كلي لأهم المرافق العمومية بما تسبب في معاناة أهل الجهة ومن بين هذه المرافق نخص بالذكر:

-فرع للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه،

-مكتب للصندوق الوطني للتأمين على المرض،

-مكتب للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

-مكتب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

-فرع لشركة اتصالات تونس .

وفي إطار إشرافكم على مشروع تطوير وتعميم الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين خاصة في المناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية **فالرجاء مدنا بالخطوات التي تم قطعها في تنفيذ البرنامج المتعلق بتقريب وتعميم الخدمات الإدارية بالجهات الداخلية وخاصة بمعتمدية الحنشة.**

والسلام

إجابة حول سؤال كتابي من النائب السيد عصام شوشان

حول برنامج الحكومة لتقريب الخدمات الإدارية

من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية"، ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : **الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة، الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات .**

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث **75 دار خدمات** (55 متعددة الشبابيك و14 متنقلة و3 تعاونية و3 حسب أنموذج المخاطب الوحيد) تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67 %حاليا مقابل 45% سنة 2016.

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية(**من خلال خدمات القرب)والتحوّل الرقمي للإدارة(من خلال دعم الإدماج الرقمي)وذلك من خلال التوجه حصريا نحو إحداث صنف**

جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكّن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023، كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-تقييم أولي بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40 %وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) أفضى إلى اختيار40 بلدية.

-تقييم نهائي تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية (تجدون رفقة هذا نسخة منها.)

في هذا الإطار، **وفيما يتعلق ببلدية الحنشة من ولاية صفاقس موضوع السؤال الكتابي**، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية صفاقس يتمثل في بلدية عقارب تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لل30 بلدية .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية الحنشة .

قائمة البلديات المعنية ببرنامج إحداث دور الخدمات الرقمية

الولاة	البلدة
سليانة	1.كسرة 2.الكريب
المهدية	3.ملولش 4.كركر
نابل	5.تاكسلة 6.تازركة 7.بوشراي الشريفات
توزر	8.حزوة
قابس	9.وذرف 10. دخيلة توجان
بنزرت	11.غزالة 12.منزل جميل 13.ماتلين
قبلي	14.سوق الأحد
جندوبة	15. القلعة –المعدن –فرقصان
باجة	16.قبلاط 17.تبرسق
المنستير	18.الورداتين 19.عميرة الحجاج 20البقالطة
أريانة	21.قلعة الأندلس
منوبة	22.طبربة
مدنين	23.جربة أجيم
صفاقس	24.عقارب
الكاف	25.ساقية سيدي يوسف
تطاوين	26. الصمار (الدائرة البلدية بني مهيرة)
زغوان	27.الزريبة 28.الناظور
سيدي بوزيد	29.أولاد حفوز 30. جلمة

السؤال الكتابي

للنائب فاطمة المسدي

الموضوع :سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا ما هي اسباب تعطل وعدم انجاز مشروع المترو الخفيف بصفاقس؟

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: -مراسلتكم عدد 2023-26-3000-909 بتاريخ 10 جويلية 2023والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-1216 بتاريخ 13 جويلية .2023

المصاحيب: -بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة فاطمة المسدّي إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائبة مجلس نواب الشعب السيدة فاطمة المسدى عن دائرة صفاقس الجنوبية
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-909 بتاريخ 10 جويلية 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-21-1216 بتاريخ 13 جويلية 2023.
نص السؤال	**ماهي أسباب تعطل وعدم انجاز مشروع المترو الخفيف بصفاقس؟**

رد وزارة النقل

يشهد مشروع المترو الخفيف بولاية صفاقس تقدما في التنفيذ رغم تسجيل بعض التأخير والتعطيل في تنفيذ بعض بعين الاعتبار بحجم المشروع وتشعب مكوّناته وتعدّد الأطراف والجهات المتداخلة في التنفيذ وخاصة تأثيره على المشهد العمراني بجهة صفاقس

وفي هذا الصدد، تمّ إلى حدود اليوم إنجاز ما يلي :

- قامت وزارة النقل خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2014 بإنجاز دراسة جدوى مشروع تركيز شبكة نقل جماعي على مسالك خاصة بصفاقس الكبرى، وأفضت نتائج هذه الدراسة إلى اقتراح إنجاز شبكة نقل بطول 70 كم بصفاقس الكبرى تتكوّن من 2 خطي مترو خفيف و 3خطوط حافلات ذات جودة خدمات عالية BHNS، وتمت المصادقة على نتائج هذه الدراسة خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 18 سبتمبر2014 ؛
- تم تأسيس شركة المترو الخفيف بصفاقس بمقتضى الأمر الحكومي عدد 957 لسنة 2015 مؤرخ في 23 جويلية 2015 بهدف استكمال الدّراسات الخاصة بتركيز شبكة للنقل الجماعي في مسارات خاصة بصفاقس الكبرى وإنجاز وتطوير هذه الشبكة والقيام بكافة المهام الضرورية لهذا الغرض، على غرار تحرير الحوزة العقارية وتحويل شبكات المستلزمين العموميين المتقاطعة :مع مسار المشروع ومتابعة الأشغال، ثمّ استغلال الشبكة التي سيتم إحداثها .

وتمّ الانطلاق الفعلي لهذه المنشأة منذ 17 ماي 2016 وذلك إثر تسمية رئيس مدير عام للشركة وانعقاد أول اجتماع لمجلس إدارتها والذي تم على إثره الشروع في التركيز التدريجي لهياكلها وخاصة فيما يتعلق بإنتداب الكفاءات والإطارات المختصة عن طريق آلية الإلحاق والإعداد للانطلاق في دراسات تنفيذ الشبكة المستقبلية؛

- نظرا لحجم شبكة النقل الجماعي في مسارات ولاية صفاقس وتعقدها وخاصة بصفاقس الكبرى وتعدّد مكوناتها والكلفة الهامة لتنفيذها (2800م.د حسب تقديرات محينة خلال سنة 2016)، تمّ تقسيم تنفيذ الشبكة على مراحل حسب توصيات دراسات الجدوى والشروع في مرحلة أولى في إعداد كراسات الشروط لإنجاز الدّراسات التمهيدية والتفصيلية للجزء الأوّل من الخط الأوّل للمترو الخفيف (الذي يربط منطقة المركبات الجامعية قرب المطار بمعتمدية الشيحية مرورا بوسط المدينة وطريق تنيور على طول13,5 كم، على أن يتم تمديده في مرحلة لاحقة إلى تقسيم الأنس.)

ويتكوّن هذا الخط من 21 محطة و4 محطات ترابط و2 مآوي ترابط parking relais بالإضافة إلى اقتناء 20 عربة تراموای بسعة 300 مسافر مجهزة بكافة المرافق بما في ذلك التكييف وأنظمة إعلام المسافرين والمراقبة .

هذا وسيتم استغلال الخط الأول بتواتر6 دق بين كل سفرة خلال أوقات الذروة وكافة أيام الأسبوع من الساعة الخامسة والنصف صباحا إلى الساعة الحادية عشر والنصف ليلا؛

- تم بداية سنة 2018 التعاقد مع مجمع مكاتب دراسات تونسي فرنسي لإنجاز الدراسات التمهيدية والتفصيلية وملفات طلب

العروض الخاصة بالمرحلة الأولى من المشروع والانطلاق في إنجاز الدراسات .

- تم تنظيم استشارة عمومية موسعة من 07 فيفري إلى 09 مارس 2019 حول المخرجات الأولية للدراسات التمهيدية، وقد أفضت إلى مقبولية مجتمعية هامة للمشروع باعتبار فوائده من حيث التقليص من الاكتظاظ على شبكة الطرقات الرئيسية التي بلغت طاقة استيعابها القصوى والحدّ من التلوّث والضجيج اللذان تعاني منهما مدينة صفاقس وتوفير نمط نقل إيكولوجي وأمن بجودة خدمات عالية يمكن أن يكون البديل القادر على استيعاب جزء من مستعملي السيارات الخاصة نحو النقل العمومي وتوفير خدمات نقل منتظمة ذات قدرة استيعاب عالية لفائدة مستعملين وسائل النقل العمومي .وسيمكن التركيز التدريجي لشبكة النقل العمومي في مسارات خاصة بصفاقس الكبرى من الترفيع المرحلي في نسبة مساهمة النقل العمومي لتأمين التنقلات بصفاقس إلى حوالي الثلث؛
- تمت المصادقة على مخرجات الدراسات التمهيدية من طرف لجنة القيادة الخاصة بالمشروع خلال جلساتها المنعقدة تباعا بتاريخ 12جوان و11 جويلية و13 سبتمبر2019 ؛
- بعد المصادقة على نتائج الدراسات التمهيدية للخط الأوّل، شرعت شركة المترو الخفيف بصفاقس في إجراءات تحرير الحوزة العقارية للمشروع من خلال التعاقد مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بتاريخ 09 ديسمبر 2020 لإعداد الأمثلة القطعية والقيام بالبحث والتشخيص العقاري للعقارات المشمولة بحوزة المشروع، استكمال العمل الميداني والمعاينات من طرف خبراء أملاك الدولة لحوالي نصف المسار كما تم استكمال الدراسات الفنية لتحويل أغلب شبكات المستلزمين العموميين (ما عدى شركة اتصالات تونس والديوان الوطني للتطهير) وذلك إثر المصادقة على كل أمثلة التطابق الخاصة بالشبكات الموجودة .
- بالتعاون مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تمّ إنجاز الدراسة الأولية ودراسة انعكاسات المشروع المالية من طرف فريق خبراء أجنبي للوقوف على مدى قابلية إنجاز المشروع في إطار شراكة وتمت المصادقة على هذه الدراسات في شهر مارس 2021،
- صادقت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على ملف إنجاز المشروع في إطار شراكة بتاريخ نوفمبر 2021.
- صادقت وزارة المالية على ملف إنجاز المشروع في إطار شراكة خلال شهر جوان 2022.

هذا، ولئن شهد مشروع المترو الخفيف بصفاقس شيئا من التأخير في آجال إنجازه، فإن ذلك يرجع بالأساس إلى العوامل التالية :

- ✓ **صيغة إنجاز المشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** والتي تتطلب إنجاز جملة من الدراسات الإضافية التي تزامنت مع جائحة الكوفيد 19 واستغرقت أجالا تعتبر نسبيا هامة لإنجاز الدراسة الأولية ودراسة الانعكاسات المالية للمشروع، بالإضافة إلى إجراءات المصادقة وآجال إبداء رأي الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ووزارة المالية مثلما تنص عليه النّصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا الصدد .مع الإشارة إلى أنّه يتمّ لأوّل مرة في تونس اعتماد آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمشروع من هذه النوعية ومن هذا الحجم؛
- ✓ **على مستوى تحرير الحوزة العقارية للمشروع** :تمّ تسجيل تأخير على مستوى إصدار تقارير الاختبارات الخاصة بالعقارات المشمولة بحوزة المشروع والمعنية بالانتزاع وهي إشكاليات في طريقها إلى الحل بصفة تدريجية؛
- ✓ **على مستوى تحويل شبكات المستلزمين العموميين المتداخلة مع مسار الخط الأوّل للمترو الخفيف** :رفض الديوان الوطني للتطهير واتصالات تونس التعهد بدراسات تحويل شبكاتهما وطلبا من شركة المترو الخفيف بصفاقس إنجاز هذه المهمة على عكس باقي المستلزمين العموميين والخواص الذين تعهدوا بالمهمة باعتبار اختصاصهم في الغرض .

ورغم كافة المحاولات والتدخلات، فإنّ شركة المترو الخفيف بصفاقس لم تجد منذ سنة 2020 تفاعلا إيجابيا سواء من طرف المصالح الجهوية أو المركزية للهياكل المتداخلة، ولتجاوز هذا الإشكال وبحثا عن حلول عملية وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وحتّى لا يتحمّل المشروع المزيد من التأخير، بادرت شركة المترو الخفيف بصفاقس بنشر إعلان طلب عروض بتاريخ 06 جوان 2023 قصد التعاقد مع مكتب دراسات لاستكمال الدراسات المتعلقة بتحويل الشبكتين المذكورتين أنفا على أن يتم عرض مخرجات هذه الدراسات وجوبا على مصادقة المستلزمين العموميين المعنيين اللذان قبلا بهذا التمشي، كما يتم العمل حاليا على تذليل الصعوبات التي تعترض الإنجاز وإيجاد الحلول العملية الكفيلة بالتسريع في تجسيم المرحلة الأولى من المشروع .ونذكر من بين الإجراءات المتخذة

- إحداث لجنة على مستوى وزارة النقل تضم جميع الهياكل المعنية يعهد إليها تقديم الدعم والمساندة لشركة المترو الخفيف بصفاقس في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وخاصة تذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترض الإنجاز؛

-التباحث مع بعض المؤسسات المالية الدولية بخصوص تقديم الدعم والمساندة الفنية لمرافقة الجانب هذا المشروع وفقا لصيغة الشراكة .وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ البنك الإفريقي للتنمية عبر مؤخرا عن رغبته في تقديم الدعم الفني لشركة المترو الخفيف بصفاقس ووزارة النقل في مسار إنجاز المشروع ضمن شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقد تمّ توجيه طلب في الغرض المصالح

الاقتصاد والتخطيط قصد الاستفادة من آليات المساندة التي يوفرها هذا البنك، ويمكن في صورة تظافر جهود الجميع العمل على الإعلان عن طلب التعبير عن الرغبة لإنجاز القسط الأول من مشروع مترو صفاقس خلال السداسي الأول من سنة 2024.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم كما نعوّل على دعمكم في إنجاز هذا المشروع الوطني الهام.

السؤال الكتابي

للنائب فاطمة المسدي

الموضوع :سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا ما هي أسباب تعطل وعدم تنفيذ مشروع المكتبة الرقمية بصفاقس؟

إجابة السيدة وزير الشؤون الثقافية

الموضوع :حول سؤال كتابي للنائبة فاطمة المسدي متعلق بوضعية المكتبة الرقمية بصفاقس

وبعد ،

تبعا لسؤال السيدة فاطمة المسدي نائبة عن دائرة صفاقس الجنوبية حول أسباب تعطل وعدم تنفيذ مشروع المكتبة الرقمية بتونس أتشرف بإفادتكم أن تعطل أشغال المكتبة الرقمية بصفاقس كان نتيجة لإخلال شركة ساقية الداير ميتاليك، المتحصلة على صفقة مشروع تهيئة الكنيسة الكاثوليكية بصفاقس وتأهيلها لاستقبال مكتبة معلوماتية، بالتزاماتها التعاقدية وتتمثل حيثيات الملف فيما يلي :

*في إطار تظاهرة" صفاقس عاصمة الثقافة العربيّة 2016" تمت برمجة مشروع تهيئة الكنيسة الكاثوليكية بصفاقس وتأهيلها لاستقبال مكتبة معلوماتية.

* تعهدت مصالح الإدارة العامة للبنايات المدنية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالملف منذ بداية سنة 2016 كصاحب مشروع مفوض .وهذا ما يعني أن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية هي المسؤول المباشر عن تنفيذ المشروع وهي من يتولى اسناد الصفقة للمقاولة وابرام العلاقة التعاقدية معها وتتولى وزارة الشؤون الثقافية بعد ذلك خلاص كشوفات الحساب، مصادق عليها للمقاولة حسب تقدم الأشغال .

* تاريخ الإعلان عن طلب العروض 02 ماي 2016

* تاريخ موافقة اللجنة العليا على التقرير الفني والمالي 20 أكتوبر 2016حيث تم إسناد الصفقة إلى "مقاولة SEM " ساقية الدائر ميتاليك .

حدّدت الكلفة الجملية للمشروع طبقا للعرض المالي لمقاولة SEM بـ 472. 673 121 18 دينار باعتبار جميع الأداءات وفي صيغة مفتاح في اليد .

- تاريخ الانطلاق في الأشغال 04 جويلية 2017.
- مدة انجاز الأشغال 365 يوم .
- نسبة تقدّم الأشغال حوالي 15% قامت المقاولة إلى حدّ هذا التاريخ بإنجاز الأسس العميقة وبعض أشغال الهدم فقط وشهد المشروع تعطل في الإنجاز ومن ثم توقف كلي لعدم التزام المقاولة بتقديم الأمثلة التنفيذية مصادق عليها من قبل المصممين والإدارة، والتي تسبق وجوبا تنفيذ أي أشغال طبقا لبنود الصفقة .
- تمت مراسلة وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية كصاحب مشروع مفوض في عديد المناسبات (بتاريخ 07 مارس 2018/ بتاريخ 16 أفريل 2018/ بتاريخ 27 ديسمبر 2019/ بتاريخ 05 مارس 2020)لاتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة إزاء المقاولة أمام عدم جدية الأخيرة ونتيجة للتعطل الكبير لإنجاز المشروع المذكور وطالبنا بالمرور الى إجراءات فسخ الصفقة باعتبار عدم ايفاء المقاولة SEMبتعهداتها والتزاماتها التعاقدية.
- تم اصدار قرار فسخ الصفقة على كاهل المقاولة SEM بتاريخ 08 فيفري 2021 وذلك لعدم استجابتها بما جاء بقرار التنبيه عدد 01 وانقضاء الآجال المحدّدة لإنجاز الأشغال المنوطة بعهدتها والإخلال بتعهداتها التعاقديّة والذي لم يفعل الا بتاريخ 08 سبتمبر 2021وذلك قصد تمكين المقاولة من فرص للتدارك رغم عدم جديتها في عديد المناسبات.
- منذ تاريخ فسخ الصفقة الى تاريخ اليوم استحوذت الشركة المقاولة على العقار دون وجه حق وقد قامت بتاريخ 08 سبتمبر 2021 بمنع مصممي المشروع من الدخول إلى الحضيرة للقيام بالمهام الموكلة إليهم حسب الفصل عدد 46 من كراس الشروط والتي تقتضي القيام بضبط كميات الأشغال المنجزة وإعداد محضر في الغرض وقد التجأ المصممون إلى استدعاء عدل منفذ لمعاينة هذا التعطيل وتوثيقه بمحضر معاينة.
- قامت وزارة الشؤون الثقافيّة بمراسلة أمين المال العام للبلاد التونسيّة بتاريخ 06 سبتمبر 2022 قصد القيام بإجراءات تأمين الضمانات البنكية والمتمثلة في الضمان البنكي النهائي والمقدر بـ 543650,202د والضمان البنكي على التسبقة والمقدرة بـ 167,340 1812د .
- قامت وزارة الشؤون الثقافيّة في مرحلة أولى بمراسلة السيّد والي صفاقس بتاريخ 25 أوت 2022 قصد القيام بالإجراءات اللازمة لاسترجاع العقار من الشركة المقاولة لكن دون جدوى .
- تولت الوزارة تقديم قضية استعجالية عن طريق مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة ضد شركة ساقية الداير ميتاليك قصد إخراج الشركة من الحضيرة حتى تتمكن وزارة التجهيز من الاعلان على طلب عروض ثاني والانطلاق في استكمال المشروع وقد صدر حكم تحت عدد 93244 بتاريخ 2022/10/24 يقضي برفض المطلب.
- تولت الوزارة مراسلة المكلف العام بنزاعات الدولة بتاريخ 19جوان 2023 قصد رفع قضية أصلية لإخراج شركة المقاولات ساقية الداير ميتاليك من حضيرة مشروع تهيئة كنيسة صفاقس لتأهيلها لاستقبال مكتبة معلوماتية.
- كما تولت الوزارة بتاريخ 19 جوان 2023 مراسلة المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون ولاية صفاقس لإخراج الشركة المخلة بالتزاماتها من الموقع الذي تشغله بدون وجه حق والذي هو على ملك الدولة، وذلك بعد أن تم فسخ العلاقة التعاقدية معها.

هذا وتجدر الاشارة أن شركة" ساقية الداير "ميتاليك " كانت قد تقدمت بالأربع أذون استعجالية التالية:

-الإذن الاستعجالي عدد 714778 لدى الرئيس الاول للمحكمة الادارية المنتصب للقضاء في المادة الاستعجالية ضد وزيرة الشؤون الثقافية ووزيرة التجهيز والاسكان والمكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارتي الشؤون الثقافية والتجهيز والاسكان طالبة من الوزارة الحكم بتسبقة مبالغ تقدربـ 868.752352 و 1035.879606.

-الإذن استعجالي عدد 714933 بخصوص خلاص المبالغ المتخلدة في ذمة الوزارة حسب إدعائه وإجراء حق الحبس على مقر الكنيسة الى حين صدور حكم بات في القضية عدد 166126.

- الإذن الاستعجالي عدد 714779 طالبة إجراء حق الحبس على الكنيسة إلى حين الخلاص وتعيين خبراء (خبير في تقنيات البناء، وخبير في البناء المعدني وخبير في الحسابيات)

-الاذن الاستعجالي عدد 714777 يقضي بتكليف 3 خبراء لإنجاز الاختبارات اللازمة كما تولت نفس الشركة نشر قضية في الاصل ضمنت تحت عدد 166127 و 166126 لدى المحكمة الإدارية، ومازالت القضية جارية ولم يصدر فيها حكم .

وتجدد الوزارة حرصها على دفع إنجاز هذا المشروع الثقافي النموذجي والتنسيق لإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات العالقة، وهو ما أكدت عليه في مختلف الجلسات التنسيقية المنعقدة في الخصوص مع الوزارات والهياكل المعنية .

السؤال الكتابي

للنائب بلال المشري

توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات حول التلاعب بجودة واسعار الاعلاف المركبة ومدخلاتها

وبعد

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيدة كلثوم بن رجب حرم قزاح عضو الحكومة كالآتي :

نص السؤال قامت وزارة التجارة بفتح تحقيق حول حقيقة التلاعب لوبيات بأسعار الأعلاف المركبة وذلك بأمر من السيد رئيس الجمهورية في ماي2022 ، فلماذا تتخذ أي إجراءات تذكر بعد ذلك؟ وهل تقوم الوزارة بمراقبة فواتير استيراد مدخلات الأعلاف لتتأكد من تطابقها مع الاسعار؟

كما نطلب منكم تمكيننا من نسخة من تقرير المراقبة الاقتصادية حول هذا الملف، ونطلب تمكيننا من فاتورات استيراد مدخلات الأعلاف التي تقوم بها شركات الأعلاف حتى نتأكد من تطابقها مع الأسعار،

وفي نفس الإطار ثبت تلاعب لوبيات الأعلاف بتركيبة الأعلاف ووصل الأمر الى استعمال مواد غذائية أساسية لصناعة الأعلاف مما أضر بالفلاحين والمستهلكين وهو اضرار وتلاعب بالأمن القومي، فماذا فعلت الوزارة لمراقبة جودة الأعلاف ومحاسبة المتورطين؟

السؤال الكتابي الثاني

للنائب بلال المشري

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات حول ادراج الأعلاف ضمن المواد الأساسية والمسعرة وتحديد هامش ربحها.

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيدة كلثوم رجب حرم قزاح عضو الحكومة كالآتي :

نص السؤال

يعتبر الحليب والبيض من المواد الأساسية والمسعرة والدعمة إلا ان هذه المواد مرتبطة أساسا بالأعلاف، فكيف يمكن إخضاع سعر الإنتاج (حليب بيض...) للتسعير في حين أن كلفة الانتاج تخضع لما يسمى" أسعار حرة ومنافسة"، كما أن قطاع الأعلاف تهمين عليه بعض اللوبيات المحتكرة وتراكم أرباحا خيالية في حين أن الفلاح يتكبد خسائر فادحة، وهو ما جعل منظومة الألبان في اخر مراحل الانهيار مما سيجعل الدولة تستورد الحليب في الاشهر القليلة القادمة علما وأن سعر الحليب في الأسواق العالمية في حدود 4000 مليم في حين أنه يمكننا زيادة الفلاح التونسي 600 مليم فقط لتجاوز الاشكال، فلماذا الاصرار على دعم الفلاح الأجنبي وتدمير الفلاح التونسي؟

ولماذا لا تقوم الوزارة بإدراج الأعلاف المركبة ضمن المواد الأساسية والمسعرة وتفعيل السعر المتحرك، رغم أن ذلك لا يتطلب سوى قرار منكم؟

إجابة السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيين

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2023-26-3000-0000908 بتاريخ 10جويلية 2023

المصاحيب: نسخة من عريضة رفع دعوى بتاريخ 10 ماي 2022.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول السؤالين الكتابيين الذين تقدم بهما السيد النائب بلال المشري على معنى الفصل 114 من الدستور، وعملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابات التالية :

<u>أولا بخصوص السؤال الأول حول التلاعب بجودة وأسعار الأعلاف المركبة ومدخلاتها :</u>

يعتبر قطاع الأعلاف المعدة للتغذية الحيوانية من القطاعات الاستراتيجية والحساسة الذي ما فتئ يكتسي أهمية متزايدة وبالغة في المنظومة الفلاحية باعتبار تأثيره على الصحة الحيوانية وعلى استمرارية القطيع الوطني للدواجن والمواشي وانعكاسه المباشر على مردودية أنشطة الإنتاج الفلاحي الحيواني وديمومة منظوماته،

وازدادت أهمية هذا القطاع وحساسيته خلال السنوات الأخيرة في ظل التطورات المناخية على المستوى العالمي (التغيرات المناخية والانحباس الحراري) وما شهدته بلادنا من تواصل للجفاف وتقلص للمراعي منذ 08 سنوات منها 04 سنوات متتالية،

غير أن هذا القطاع على أهميته وبعده الاستراتيجي أصبح يشكل في نفس الوقت عائقا أمام تطور الإنتاج الفلاحي وخطرا على الأمن الغذائي الوطني نتيجة ارتباطه بالأسواق العالمية وتأثره بالعوامل الجيوسياسية وآخرها الأزمة الروسية الأكرانية من جهة، ونتيجة ما تشهده حلقاته من تفاقم للممارسات الاحتكارية والمخلة بنزاهة المنافسة في ظل بروز أساليب صناعية وتجارية معقدة وغير شفافة من جهة أخرى،

وتتداخل في متابعة ومراقبة وتنظيم قطاع الأعلاف عديد الهياكل حيث أن الإطار القانوني والترتيبي والإداري يضعها تحت إشراف وتنشيط المصالح التابعة للوزارة المكلفة بالفلاحة (مركزيا) والسادة الولاة (جهويا) باعتبار رئاسة هذه المصالح لمختلف اللجان الخاصة بقطاع الأعلاف وخاصة لجنة متابعة تزويد البلاد بفيتورة الصوجا وحبوب الذرة الموردة والسداري والفرق الوطنية والجهوية المشتركة لمراقبة المواد العلفية،

وبالتوازي مع نشاطها في إطار هذه اللجان عملت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على تكثيف تدخلاتها في هذا القطاع للتصدي للزيادات المشطة في الأسعار ومختلف الممارسات المخلة بشفافية ونزاهة المعاملات الاقتصادية فيه حيث تركزت أعمالها على المحاور التالية :

1/المتابعة الدورية لتطور الأسعار:

تتولى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بالتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة المتابعة الدورية لتطور أسعار الأعلاف المركبة والمواد العلفية الداخلة في تركيبتها وخاصة فيتورة الصوجا وحبوب الذرة والعمل على ملاءمتها مع تطور الأسعار في المنظومات الفلاحية المستهلكة لها إضافة إلى التفاعل مع طلبات المهنيين في هذه المنظومات والقطاعات والتدخل لتعديل الأسعار كلما تم رصد زيادات غير مبررة أو مشبوهة أخذا بعين الاعتبار لتحقيق مبدأ التوازن بين متطلبات ديمومة كل هذه المنظومات ومردوديتها الاقتصادية من جهة ومتطلبات الحفاظ على انتظامية التزويد والجودة والقدرة الشرائية للمستهلك من جهة أخرى وفق مقاربة تقوم على التضامن والتكافؤ بين مختلف الحلقات المكونة لهذه المنظومات .وقد تم في هذا الإطار :

- ✓ **تأطير هوامش الربح عند التوزيع** لفيتورة الصوجا الموردة أو المنتجة محليا وحبوب الذرة الموردة **منذ 1 سبتمبر 2020 وضبطها في حدود 20 بالمائة** بعد أن تم تسجيل تطبيق هوامش ربح وصلت إلى 40بالمائة، **ثم التقليص فيها إلى حدود 10 بالمائة منذ 09 مارس 2021** (جاري به العمل إلى الآن)، علما وأن هذه المواد غير مدرجة ضمن قائمة المواد المستثناة من حرية الأسعار حيث يتم التدخل بتطبيق الفصل الرابع من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أي بإصدار مقرر من قبل الوزير المكلف بالتجارة في الغرض يدوم مفعوله مدة 6 أشهر ويتم تجديده بانقضاء الأجل،
- ✓ **تأطير أسعار فيتورة الصوجا المنتجة محليا بداية من 19 فيفري 2021** بناء على عمليات التوريد لحبوب الصوجا ووفق هيكلة أسعار مرجعية تتضمن مصاريف التوريد والتحويل **وهامش ربح محدد بـ 5 بالمائة**، ويتم العمل دوريا على التحكم في أسعار هذه المادة وعقلنة الزيادات المطلوبة في مستوياتها من طرف الشركة المحلية الوحيدة المنتجة لهذه المادة عند الضرورة القصوى التي من شأنها المساس بوضعية التزويد، علما وأن هذه المواد غير مدرجة ضمن قائمة المواد المستثناة من حرية الأسعار حيث يتم التدخل بتطبيق الفصل الرابع من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وذلك بتحديد الأسعار بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالتجارة بناء على طلب تتقدم به الشركة وطبقا للشروط المذكورة أعلاه،
- ✓ **تجميد الزيادات في أسعار العلف المركب طيلة 6 أشهر متتالية** بين منتصف شهر ماي ونهاية شهر أكتوبر 2022 تقريبا،
- ✓ **التخفيض في أسعار فيتورة الصوجا المنتجة محليا بـ** 100دينار الطن بداية من 09 مارس 2023 (جاري به العمل لحد الآن)
- ✓ **التخفيض في أسعار العلف المركب** بـ 80 دينار الطن لأعلاف الدواجن و 20دينار الطن لأعلاف المجترات بداية من 09 مارس 2023.

وتعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات حاليا على تدقيق تطور أسعار الأعلاف ومدخلاتها لاتخاذ الإجراءات التعديلية الضرورية على ضوء دراسة تطور أسعار التوريد والكلفة .

2/المراقبة العادية الدورية:

تولت وزارة التجارة وتنمية الصادرات إدراج مراقبة مسالك توزيع الأعلاف والمواد العلفية ضمن اهتمامات وأولويات عمل مصالح المراقبة الاقتصادية التابعة لها وتنفيذ حملات دورية في الغرض منذ سنة2021 (بعد أن كانت المراقبة مقتصرة على اللجان المشتركة)،

كما تم إدراج مراقبة هذا القطاع ضمن مجالات تغطية البرنامج الوطني لمكافحة المضاربة غير المشروعة والاحتكار والتهريب والرفع من نسق العمليات الرقابية بداية من شهر مارس 2022 وتنظيم حملات مركزية ووطنية مشتركة (تجارة-داخلية-مالية-فلاحة-صناعة).

وقد أفضت العمليات الرقابية في القطاع إلى تسجيل النتائج التالية :

- ✓ **رفع 3380 مخالفة اقتصادية** خلال الفترة الممتدة بين 01 جانفي 2021 إلى 30 جوان 2023 موزعة حسب السنوات والممارسات على النحو المبين بالجدول التالي :

طبيعة المخالفة/السنة	2021	2022	(ستة أشهر) 2023	المجموع
مخالفات سعرية واحتكارية	249	171	66	486
مخالفات الشفافية ونزاهة المعاملات	752	512	311	1575
مخالفات تتعلق بتراتيب الدعم	266	127	68	461
مخالفات أخرى	414	310	134	858
المجموع	1681	1120	579	3380

- ✓ **حجز 6251 طن من المواد العلفية** خلال نفس الفترة منها 3210 طن سنة 2021 و1935 طن سنة 2022 و1106 طن خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023.

3/المراقبة النوعية المعمقة:

علاوة على الأعمال الرقابية العادية الدورية المذكورة أعلاه، بادرت وزارة التجارة وتنمية الصادرات **بالانطلاق في المراقبة المعمقة والشاملة في هذا القطاع** بداية من شهر ماي 2022 طبقا لخطتها الاستراتيجية لتفكيك وضعيات الاحتكار وزجر الممارسات المخلة بالمنافسة حيث تم :

✓ **رفع دعوى استعجالية ضد المجامع والمصانع الكبرى للأعلاف** أمام مجلس المنافسة خلال شهر ماي .2022 وقد تم رفض هذه الدعوى بعد النظر فيها من مجلس المنافسة نظرا لانتفاء موجب الاستعجالية باعتبار تدخل الوزارة أثناء ذلك وإقرارها تجميد أسعار الأعلاف في حدود المستويات المطبقة خلال شهر أفريل 2022،

✓ **رفع دعوى أصلية ضد المجامع والمصانع الكبرى للأعلاف** أمام مجلس المنافسة خلال شهر ماي 2022 وهي محل بحث ومتابعة لدى مجلس المنافسة إلى غاية الآن علما وأن الوزارة لا تتدخل في عمل وقرارات مجلس المنافسة باعتباره هيئة شبه قضائية مستقلة .

4/الجانب التنظيمي والتوجهات الاستراتيجية

باعتبار أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وفي تحقيق الأمن القومي الغذائي، أقرت وزارة التجارة وتنمية الصادرات ضمن خطة عملها الاستراتيجية للفترة 2021-2025 وانطلقت في تنفيذ جملة من الاجراءات لمزيد هيكلة وتدعيم نجاعة تدخلاتها في هذا المجال تتمثل خاصة في :

✓ مراجعة المنظومة التشريعية المنظمة لقطاع الأعلاف لمزيد حوكمة تنظيم مسالك التوزيع وتوسيع صلاحيات السلط المعنية بمتابعتها وتنسيق العمل بينها (تم اقتراح وإعداد مشروع تنقيح الأمر المنظم لتوزيع مادة السداري لا يزال بصدد الدرس مع مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة)،

✓ انطلاق رقمنة مسالك التوزيع في قطاع الأعلاف لمزيد تنظيمها وتدعيم شفافيتها ونجاعة مراقبتها،

✓ المساهمة في تدقيق منظومة الأعلاف بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية ودراسة مختلف التدابير الخاصة بتطويرها وبالتحكم في الكلفة بتنويع التركيبات والبحث عن مواد بديلة للمدخلات الموردة،

✓ مراجعة سياسة الأسعار المعتمدة في هذا القطاع .

5/مراقبة جودة الأعلاف:

أصبحت مراقبة جودة الأعلاف من الاختصاصات الحصرية للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية طبقا لأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات، وقد تولت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات إحالة جميع صلاحياتها الرقابية في مجال جودة الأعلاف وأعوانها إلى الهيئة المذكورة بعد تركيزها بداية من 01جويلية 2022

وقد تولت مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة قبل ذلك المشاركة في عمليات مراقبة جودة الأعلاف ضمن أعمال الفريق المشترك المحدث تحت إشراف مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة (مركزيا) وضمن أعمال فرق أو لجان مشتركة تحت إشراف السادة الولاة (جهويا)، كما تولت علاوة على ذلك تنفيذ برامج لمراقبة جودة الأعلاف ضمن البرامج السنوية لمراقبة الجودة وآخرها سنة 2022

وأفضت تدخلات المصالح الرقابية للوزارة في مجال مراقبة جودة الأعلاف خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2022 إلى رفع 45 مخالفة .

6/بخصوص موافاتكم بالتقرير والفواتير

تولت مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة بتاريخ 5 ماي 2022 فتح بحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة على إثر الزيادات المتزامنة المسجلة في قطاع العلف المركب، ورفع دعوى أصلية لدى مجلس المنافسة بتاريخ 10 ماي 2022 لم يتم ختم الأبحاث في شأنها بعد من قبل المقرر المكلف .وباعتبار سرية الأبحاث التي لا تزال جارية من قبل المجلس المذكور، نمدكم بنسخة من عريضة رفع الدعوى في انتظار ختم الأبحاث المذكورة .

ثانيا :بخصوص السؤال الثاني حول إدراج الأعلاف ضمن المواد الأساسية والمسعرة وتحديد هامش ربحها

تولت الوزارة اتخاذ كل الصلاحيات المخولة لها حاليا للتحكم في أسعار الأعلاف ومدخلاتها طبقا لمقاربة تجمع بين تحقيق مبدأ التوازن بين متطلبات ديمومة منظومة الأعلاف ومنظومات الإنتاج الفلاحي المرتبطة بها ومردوديتها الاقتصادية من جهة ومتطلبات الحفاظ على انتظامية التزويد والجودة والقدرة الشرائية للمستهلك من جهة وإرساء مقومات التضامن والتكافؤ بين مختلف الحلقات المكونة لهذه المنظومات،

وتعمل الوزارة قدر الإمكان على ملاءمة تطور أسعار الأعلاف المركبة والمواد العلفية الداخلة في تركيبتها وخاصة فيتورة الصوجا وحبوب الذرة مع تطور أسعار المنتجات الفلاحية المرتبطة بها ولا يتم التدخل بتسعير المنتوج النهائي إلا في حالات الضرورة القصوى حال رصد زيادات غير مبررة أو مشبوهة،

وتنكب الوزارة بالتنسيق مع بقية الهياكل على مراجعة سياسة الأسعار في قطاع الأعلاف ومنظومات الإنتاج المرتبطة به حيث تم طرح الملف على جلسات عمل وزارية سنة 2022 ولا يزال الموضوع محل متابعة،

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تمكين المنتجين الفلاحيين لمادة الحليب من زيادة في الأسعار بداية من 16 نوفمبر 2022 في حدود 200 مليم ليصبح السعر المرجعي الأدنى لقبول الحليب 1340 مليم اللتر عوضا عن 1140 مليم اللتر .كما أن ملف الزيادة في أسعار الحليب مطروح حاليا على أنظار الحكومة،

هذا وقد تولت مصالح وزارة التجارة إعداد مشروع لتنقيح الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المتعلق بالمواد والخدمات المستثناة من حرية الأسعار وتم إدراج الأعلاف المركبة ومدخلاتها ضمن قائمة المنتجات والخدمات الخاضعة لنظام المصادقة الإدارية في كل المراحل ويجري العمل حاليا على مزيد تحيين هذا المشروع واستكمال الإجراءات الخاصة بإصداره .

والسلام

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

وسائل الإثبات الأولية لممارسات مخلة بالمنافسة في قطاع إنتاج وتوزيع الأعلاف المركبة

ماي 2022

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

قوائم أسعار بيع الأعلاف المركبة لشركة تغذية الحيوانات SNA

18 فيفري 2022

06 ماي 2022

SNA
Pour l'élevage GAGNANT

شركة تغذية الحيوانات
Société de Nutrition Animale

LISTE DES PRIX ALM T.T.C
APPLICABLE A PARTIR DU 06-05-2022

ARTICLE	FARINE	GRANULE	EMIETE
CHAIR			
CF1			1958
CF2 G		1905	
CF3 G		1867	

PONDEUSE			
PF1	1759		1774
PF2	1695		1710
PF3	1675		
PF4-1	1553		
PF4-2	1543		
PF4-1 SUPER	1584		
PF4-2 SUPER	1578		

DINDE ENROBE			
DF1E R			2188
DF1 E GROSSIER			2188
DF2 G2,5 ENROBE		2140	
DF2-3 ENROBE		2094	
DF3 ENROBE		2050	
DF4 ENROBE		2035	

ARTICLE	FARINE	GRANULE
BOVIN, OVIN et LAPIN		
BEDY		
BEDY SUPER PLUS 3,5		1592
BRIMA		
BRIMA PRO		1452
BRIMA PLUS		1480
BRIMA SUPER+		1527
DYMA		
DYMA JUNIOR		1411
DYMA PRO		1473
DYMA PLUS		1548
DYMA SUPER		1603
DYMA REPOS		1415
LAPIN		
LAPMIX		1429
OVIN		
BARAKA BREBIS		1496
BARAKA JUNIOR		1505
BARAKA PLUS		1478
BARAKA SUPER PLUS		1507
SIANA G 6	1205	1215

NB : Les prix ci-dessus désignés s'entendent par tonne d'aliment emballée dans des sacs de 50kg
Paiement au comptant : Escompte = 2%
Pour les commandes >=10T : Transport Gratuit
Différence entre l'aliment SAC et VRAC = 10 DT

SNA le 06-05-2022

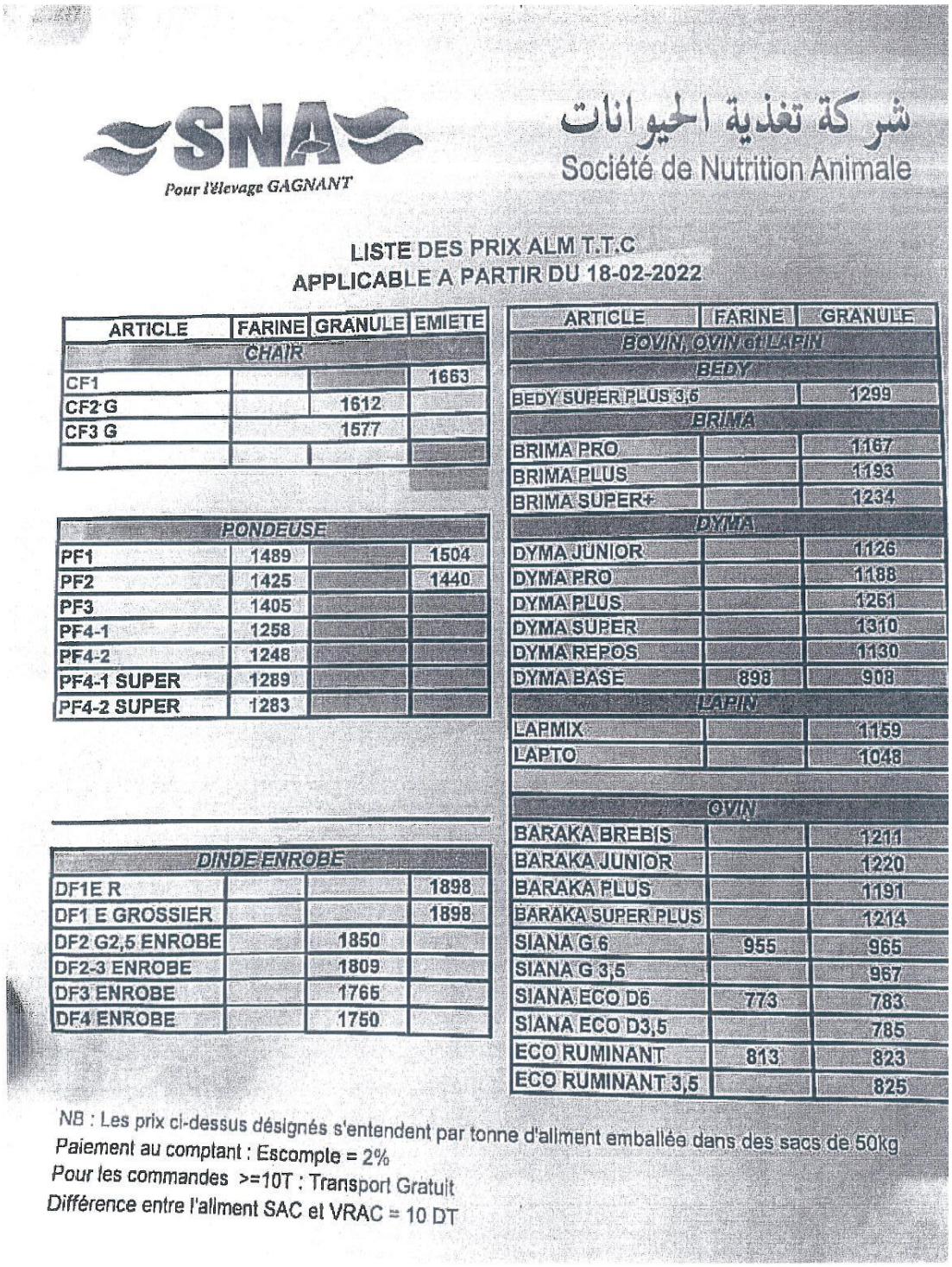

SNA
Pour l'élevage GAGNANT

شركة تغذية الحيوانات
Société de Nutrition Animale

LISTE DES PRIX ALM T.T.C
APPLICABLE A PARTIR DU 18-02-2022

ARTICLE	FARINE	GRANULE	EMIETE
CHAIR			
CF1			1663
CF2 G		1612	
CF3 G		1577	
PONDEUSE			
PF1	1489		1504
PF2	1425		1440
PF3	1405		
PF4-1	1258		
PF4-2	1248		
PF4-1 SUPER	1289		
PF4-2 SUPER	1283		
DINDE ENROBE			
DF1E R			1898
DF1 E GROSSIER			1898
DF2 G2,5 ENROBE		1850	
DF2-3 ENROBE		1809	
DF3 ENROBE		1765	
DF4 ENROBE		1750	

ARTICLE	FARINE	GRANULE
BOVIN, OVIN et LAPIN		
BEDY		
BEDY SUPER PLUS 3,5		1299
BRIMA		
BRIMA PRO		1167
BRIMA PLUS		1193
BRIMA SUPER+		1234
DYMA		
DYMA JUNIOR		1126
DYMA PRO		1188
DYMA PLUS		1261
DYMA SUPER		1310
DYMA REPOS		1130
DYMA BASE	898	908
LAPIN		
LAPMIX		1159
LAPTO		1048
OVIN		
BARAKA BREBIS		1211
BARAKA JUNIOR		1220
BARAKA PLUS		1191
BARAKA SUPER PLUS		1214
SIANA G 6	955	965
SIANA G 3,5		967
SIANA ECO D6	773	783
SIANA ECO D3,5		785
ECO RUMINANT	813	823
ECO RUMINANT 3,5		825

NB : Les prix ci-dessus désignés s'entendent par tonne d'aliment emballée dans des sacs de 50kg
Paiement au comptant : Escompte = 2%
Pour les commandes >=10T : Transport Gratuit
Différence entre l'aliment SAC et VRAC = 10 DT

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

قوائم أسعار بيع الأعلاف المركبة لشركة ألماس

ALMES

05 ماي 2022

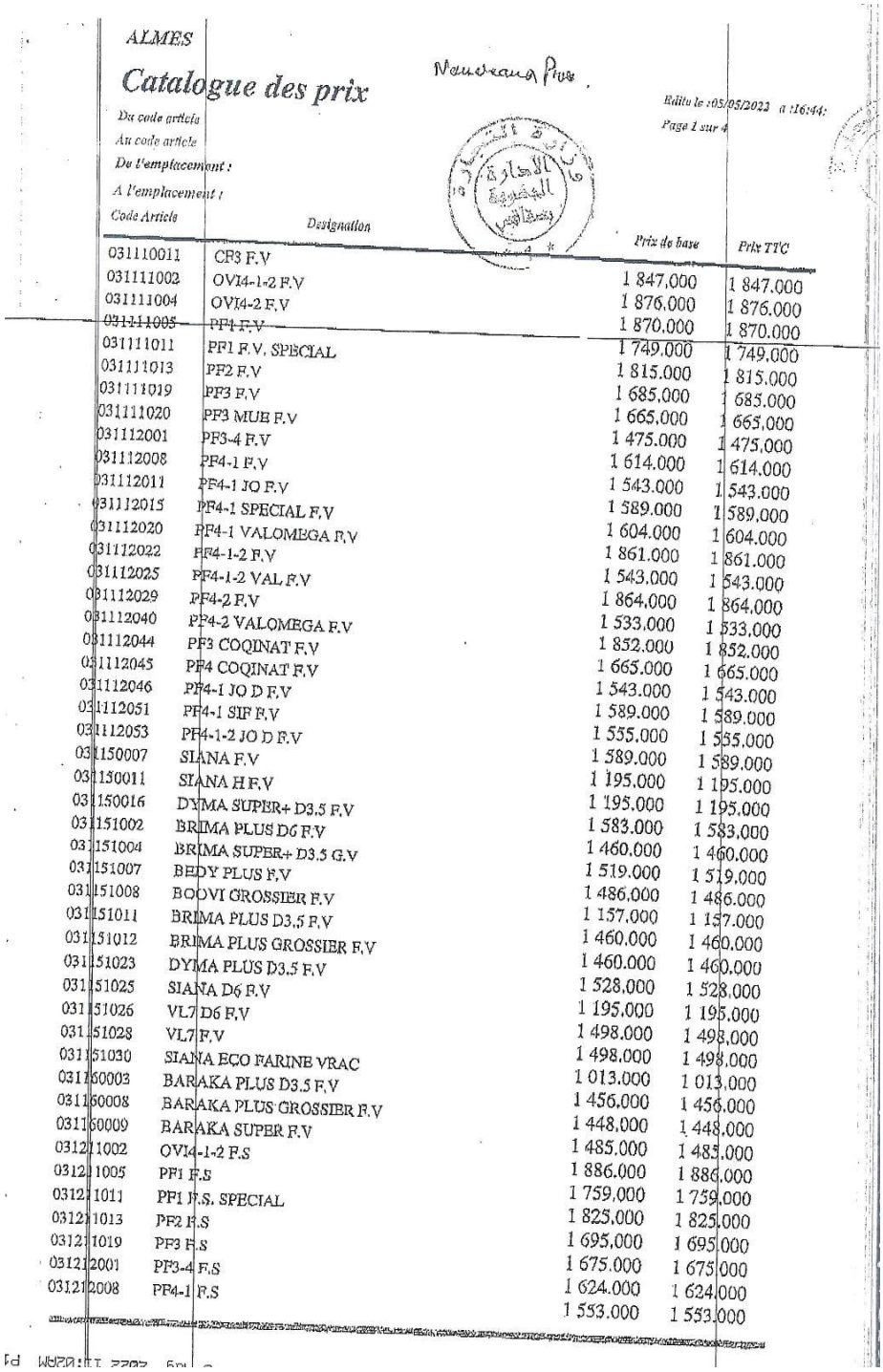

ALMES

Catalogue des prix

Nouveau Prix

Edité le :05/05/2022 à :16:44:

Page 1 sur 4

Du code article :
Au code article :
Du l'emplacement :
A l'emplacement :

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
031110011	CF3 F.V	1 847,000	1 847,000
031111002	OVI4-1-2 F.V	1 876,000	1 876,000
031111004	OVI4-2 F.V	1 870,000	1 870,000
~~031111005~~	~~PF1 F.V~~		
031111011	PF1 F.V. SPECIAL	1 749,000	1 749,000
031111013	PF2 F.V	1 815,000	1 815,000
031111019	PF3 F.V	1 685,000	1 685,000
031111020	PF3 MUE F.V	1 665,000	1 665,000
031112001	PF3-4 F.V	1 475,000	1 475,000
031112008	PF4-1 F.V	1 614,000	1 614,000
031112011	PF4-1 JO F.V	1 543,000	1 543,000
031112015	PF4-1 SPECIAL F.V	1 589,000	1 589,000
031112020	PF4-1 VALOMEGA F.V	1 604,000	1 604,000
031112022	PF4-1-2 F.V	1 861,000	1 861,000
031112025	PF4-1-2 VAL F.V	1 543,000	1 543,000
031112029	PF4-2 F.V	1 864,000	1 864,000
031112040	PF4-2 VALOMEGA F.V	1 533,000	1 533,000
031112044	PF3 COQINAT F.V	1 852,000	1 852,000
031112045	PF4 COQINAT F.V	1 665,000	1 665,000
031112046	PF4-1 JO D F.V	1 543,000	1 543,000
031112051	PF4-1 SIF F.V	1 589,000	1 589,000
031112053	PF4-1-2 JO D F.V	1 535,000	1 535,000
031150007	SIANA F.V	1 589,000	1 589,000
031150011	SIANA H F.V	1 195,000	1 195,000
031150016	DYMA SUPER+ D3,5 F.V	1 195,000	1 195,000
031151002	BRIMA PLUS D6 F.V	1 583,000	1 583,000
031151004	BRIMA SUPER+ D3.5 G.V	1 460,000	1 460,000
031151007	BEDY PLUS F.V	1 519,000	1 519,000
031151008	BOOVI GROSSIER F.V	1 486,000	1 486,000
031151011	BRIMA PLUS D3,5 F.V	1 157,000	1 157,000
031151012	BRIMA PLUS GROSSIER F.V	1 460,000	1 460,000
031151023	DYMA PLUS D3.5 F.V	1 460,000	1 460,000
031151025	SIANA D6 F.V	1 528,000	1 528,000
031151026	VL7 D6 F.V	1 195,000	1 195,000
031151028	VL7 F.V	1 498,000	1 498,000
031151030	SIANA ECO FARINE VRAC	1 498,000	1 498,000
031160003	BARAKA PLUS D3.5 F.V	1 013,000	1 013,000
031160008	BARAKA PLUS GROSSIER F.V	1 456,000	1 456,000
031160009	BARAKA SUPER F.V	1 448,000	1 448,000
031211002	OVI4-1-2 F.S	1 485,000	1 485,000
031211005	PF1 F.S	1 886,000	1 886,000
031211011	PF1 F.S. SPECIAL	1 759,000	1 759,000
031211013	PF2 F.S	1 825,000	1 825,000
031211019	PF3 F.S	1 695,000	1 695,000
031212001	PF3-4 F.S	1 675,000	1 675,000
031212008	PF4-1 F.S	1 624,000	1 624,000
		1 553,000	1 553,000

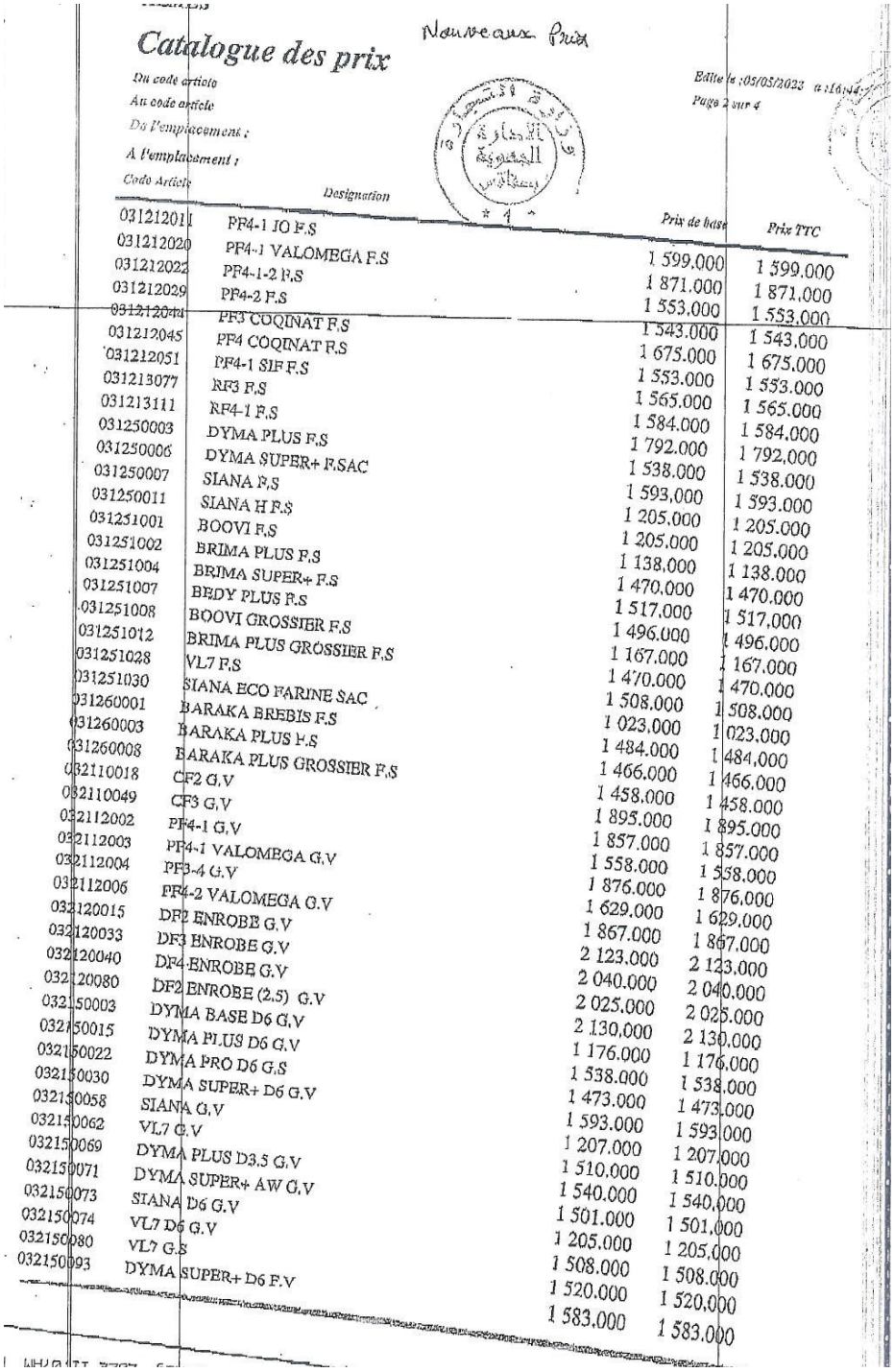

Catalogue des prix

Nouveaux Prix

Du code article
Au code article
Du l'emplacement :
A l'emplacement :

Edité le :05/05/2023 à :16:14:
Page 2 sur 4

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
031212011	PF4-1 IO F.S	1 599.000	1 599.000
031212020	PF4-1 VALOMEGA F.S	1 871.000	1 871.000
031212022	PF4-1-2 F.S	1 553.000	1 553.000
031212029	PF4-2 F.S	1 543.000	1 543.000
031212041	PF3 COQINAT F.S	1 675.000	1 675.000
031212045	PF4 COQINAT F.S	1 553.000	1 553.000
031212051	PF4-1 SIF F.S	1 565.000	1 565.000
031213077	RF3 F.S	1 584.000	1 584.000
031213111	RF4-1 F.S	1 792.000	1 792.000
031250003	DYMA PLUS F.S	1 538.000	1 538.000
031250006	DYMA SUPER+ F.SAC	1 593.000	1 593.000
031250007	SIANA F.S	1 205.000	1 205.000
031250011	SIANA H F.S	1 205.000	1 205.000
031251001	BOOVI F.S	1 138.000	1 138.000
031251002	BRIMA PLUS F.S	1 470.000	1 470.000
031251004	BRIMA SUPER+ F.S	1 517.000	1 517.000
031251007	BEDY PLUS F.S	1 496.000	1 496.000
031251008	BOOVI GROSSIER F.S	1 167.000	1 167.000
031251012	BRIMA PLUS GROSSIER F.S	1 470.000	1 470.000
031251028	VL7 F.S	1 508.000	1 508.000
031251030	SIANA ECO FARINE SAC	1 023.000	1 023.000
031260001	BARAKA BREBIS F.S	1 484.000	1 484.000
031260003	BARAKA PLUS F.S	1 466.000	1 466.000
031260008	BARAKA PLUS GROSSIER F.S	1 458.000	1 458.000
032110018	CF2 G.V	1 895.000	1 895.000
032110049	CF3 G.V	1 857.000	1 857.000
032112002	PF4-1 G.V	1 558.000	1 558.000
032112003	PF4-1 VALOMEGA G.V	1 876.000	1 876.000
032112004	PF3-4 G.V	1 629.000	1 629.000
032112006	PF4-2 VALOMEGA G.V	1 867.000	1 867.000
032120015	DF2 ENROBE G.V	2 123.000	2 123.000
032120033	DF3 ENROBE G.V	2 040.000	2 040.000
032120040	DF4 ENROBE G.V	2 025.000	2 025.000
032120080	DF2 ENROBE (2.5) G.V	2 130.000	2 130.000
032150003	DYMA BASE D6 G.V	1 176.000	1 176.000
032150015	DYMA PLUS D6 G.V	1 538.000	1 538.000
032150022	DYMA PRO D6 G.S	1 473.000	1 473.000
032150030	DYMA SUPER+ D6 G.V	1 593.000	1 593.000
032150058	SIANA G.V	1 207.000	1 207.000
032150062	VL7 G.V	1 510.000	1 510.000
032150069	DYMA PLUS D3.5 G.V	1 540.000	1 540.000
032150071	DYMA SUPER+ AW G.V	1 501.000	1 501.000
032150073	SIANA D6 G.V	1 205.000	1 205.000
032150074	VL7 D6 G.V	1 508.000	1 508.000
032150080	VL7 G.S	1 520.000	1 520.000
032150093	DYMA SUPER+ D6 F.V	1 583.000	1 583.000

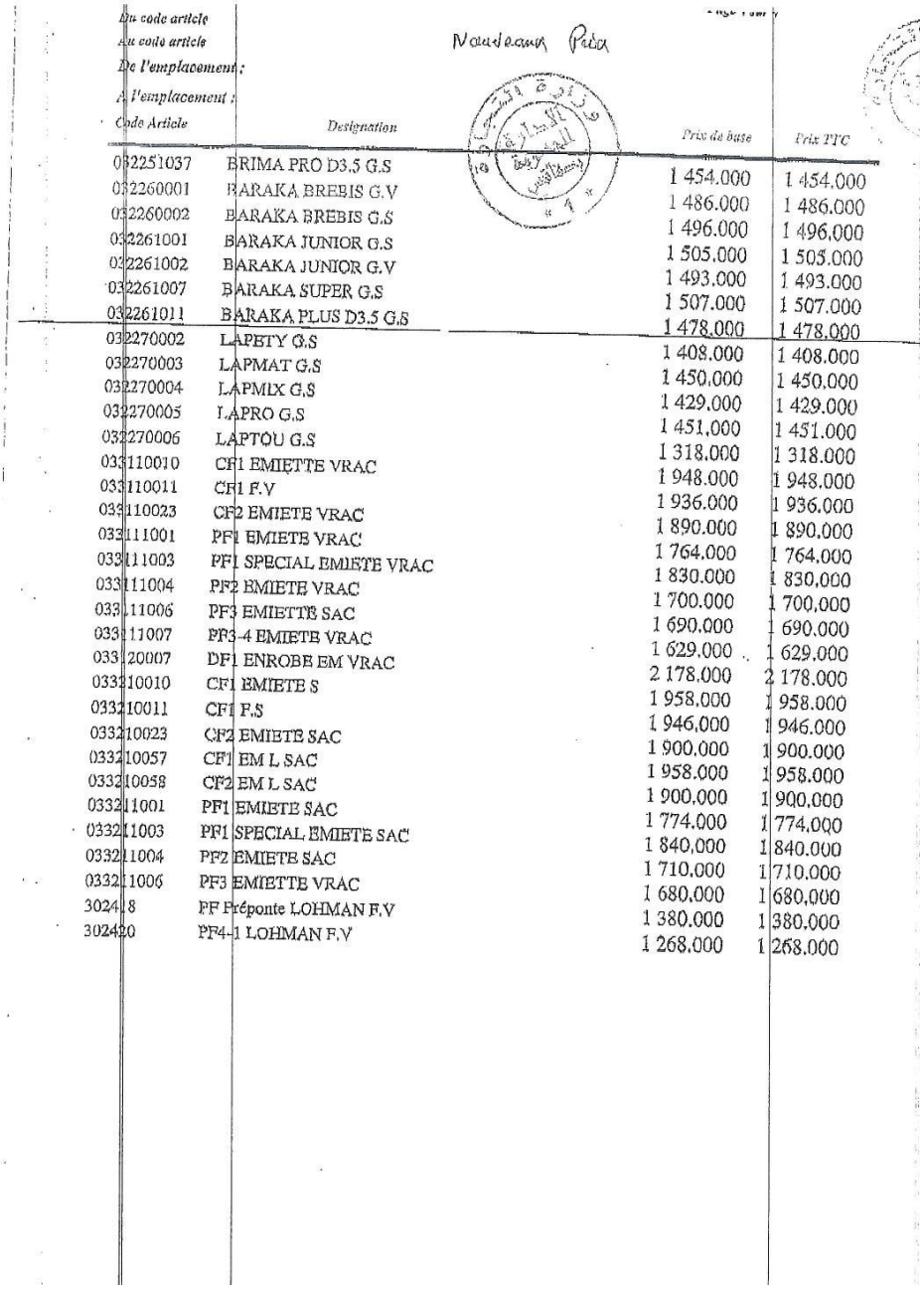

Du code article
Au code article
De l'emplacement :
A l'emplacement :

Nouadeaux Pêche

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
032251037	BRIMA PRO D3.5 G.S	1 454.000	1 454.000
032260001	BARAKA BREBIS G.V	1 486.000	1 486.000
032260002	BARAKA BREBIS G.S	1 496.000	1 496.000
032261001	BARAKA JUNIOR G.S	1 505.000	1 505.000
032261002	BARAKA JUNIOR G.V	1 493.000	1 493.000
032261007	BARAKA SUPER G.S	1 507.000	1 507.000
032261011	BARAKA PLUS D3.5 G.S	1 478.000	1 478.000
032270002	LAPETY G.S	1 408.000	1 408.000
032270003	LAPMAT G.S	1 450.000	1 450.000
032270004	LAPMIX G.S	1 429.000	1 429.000
032270005	LAPRO G.S	1 451.000	1 451.000
032270006	LAPTOU G.S	1 318.000	1 318.000
033110010	CF1 EMIETTE VRAC	1 948.000	1 948.000
033110011	CF1 F.V	1 936.000	1 936.000
033110023	CF2 EMIETE VRAC	1 890.000	1 890.000
033111001	PF1 EMIETE VRAC	1 764.000	1 764.000
033111003	PF1 SPECIAL EMIETE VRAC	1 830.000	1 830.000
033111004	PF2 EMIETE VRAC	1 700.000	1 700.000
033111006	PF3 EMIETTE SAC	1 690.000	1 690.000
033111007	PF3-4 EMIETE VRAC	1 629.000	1 629.000
033120007	DF1 ENROBE EM VRAC	2 178.000	2 178.000
033210010	CF1 EMIETE S	1 958.000	1 958.000
033210011	CF1 F.S	1 946.000	1 946.000
033210023	CF2 EMIETE SAC	1 900.000	1 900.000
033210057	CF1 EM L SAC	1 958.000	1 958.000
033210058	CF2 EM L SAC	1 900.000	1 900.000
033211001	PF1 EMIETE SAC	1 774.000	1 774.000
033211003	PF1 SPECIAL EMIETE SAC	1 840.000	1 840.000
033211004	PF2 EMIETE SAC	1 710.000	1 710.000
033211006	PF3 EMIETTE VRAC	1 680.000	1 680.000
302418	PF Préponte LOHMAN F.V	1 380.000	1 380.000
302420	PF4-1 LOHMAN F.V	1 268.000	1 268.000

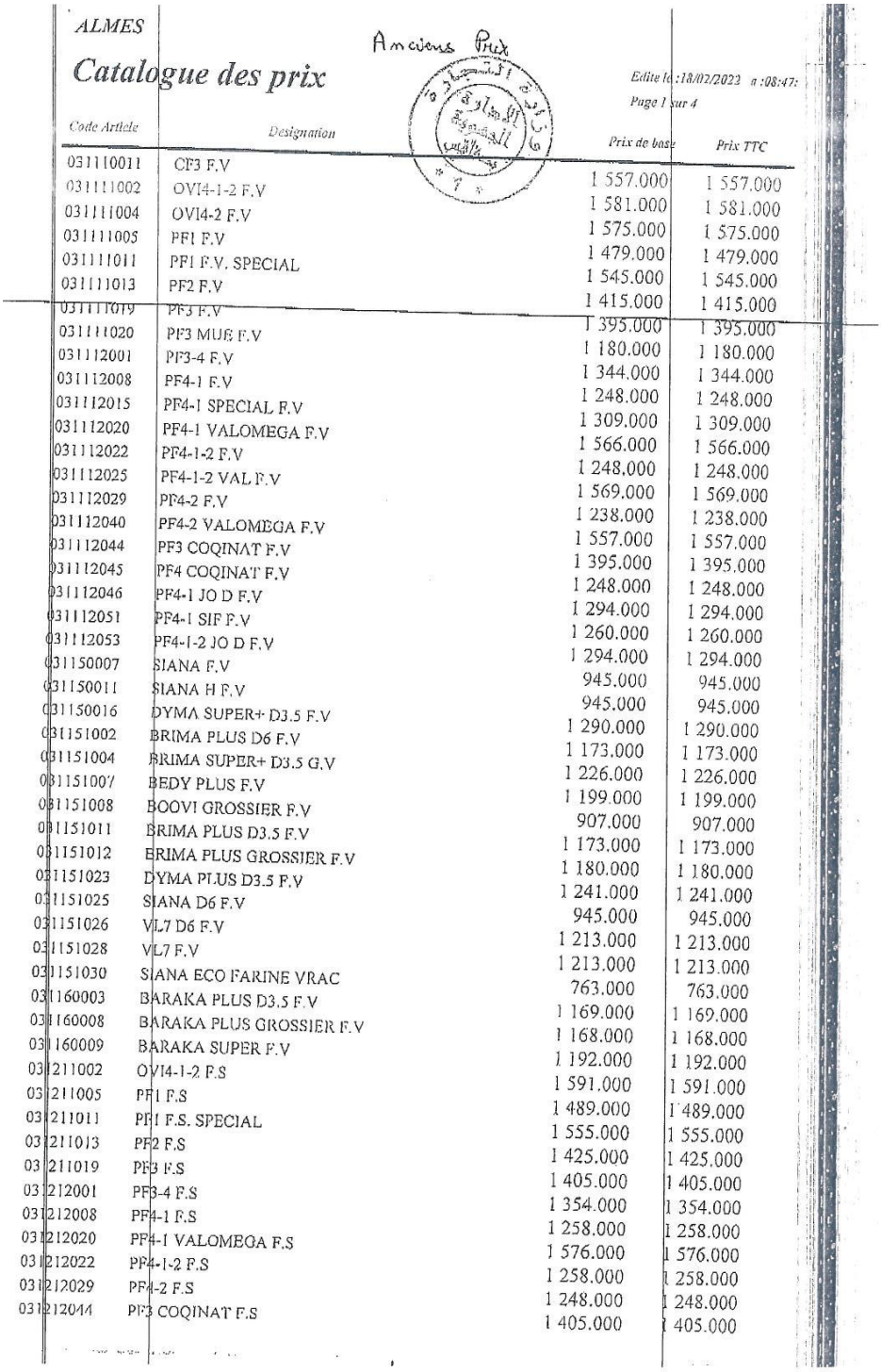

ALMES

Anciens Prix

Catalogue des prix

Edite le :18/02/2022 a :08:47:

Page 1 sur 4

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
031110011	CF3 F.V	1 557.000	1 557.000
031111002	OVI4-1-2 F.V	1 581.000	1 581.000
031111004	OVI4-2 F.V	1 575.000	1 575.000
031111005	PF1 F.V	1 479.000	1 479.000
031111011	PF1 F.V. SPECIAL	1 545.000	1 545.000
031111013	PF2 F.V	1 415.000	1 415.000
031111019	PF3 F.V	1 395.000	1 395.000
031111020	PF3 MUE F.V	1 180.000	1 180.000
031112001	PF3-4 F.V	1 344.000	1 344.000
031112008	PF4-1 F.V	1 248.000	1 248.000
031112015	PF4-1 SPECIAL F.V	1 309.000	1 309.000
031112020	PF4-1 VALOMEGA F.V	1 566.000	1 566.000
031112022	PF4-1-2 F.V	1 248.000	1 248.000
031112025	PF4-1-2 VAL F.V	1 569.000	1 569.000
031112029	PF4-2 F.V	1 238.000	1 238.000
031112040	PF4-2 VALOMEGA F.V	1 557.000	1 557.000
031112044	PF3 COQINAT F.V	1 395.000	1 395.000
031112045	PF4 COQINAT F.V	1 248.000	1 248.000
031112046	PF4-1 JO D F.V	1 294.000	1 294.000
031112051	PF4-1 SIF F.V	1 260.000	1 260.000
031112053	PF4-1-2 JO D F.V	1 294.000	1 294.000
031150007	SIANA F.V	945.000	945.000
031150011	SIANA H F.V	945.000	945.000
031150016	DYMA SUPER+ D3.5 F.V	1 290.000	1 290.000
031151002	BRIMA PLUS D6 F.V	1 173.000	1 173.000
031151004	BRIMA SUPER+ D3.5 G.V	1 226.000	1 226.000
031151007	BEDY PLUS F.V	1 199.000	1 199.000
031151008	BOOVI GROSSIER F.V	907.000	907.000
031151011	BRIMA PLUS D3.5 F.V	1 173.000	1 173.000
031151012	BRIMA PLUS GROSSIER F.V	1 180.000	1 180.000
031151023	DYMA PLUS D3.5 F.V	1 241.000	1 241.000
031151025	SIANA D6 F.V	945.000	945.000
031151026	VL7 D6 F.V	1 213.000	1 213.000
031151028	VL7 F.V	1 213.000	1 213.000
031151030	SIANA ECO FARINE VRAC	763.000	763.000
031160003	BARAKA PLUS D3.5 F.V	1 169.000	1 169.000
031160008	BARAKA PLUS GROSSIER F.V	1 168.000	1 168.000
031160009	BARAKA SUPER F.V	1 192.000	1 192.000
031211002	OVI4-1-2 F.S	1 591.000	1 591.000
031211005	PF1 F.S	1 489.000	1 489.000
031211011	PF1 F.S. SPECIAL	1 555.000	1 555.000
031211013	PF2 F.S	1 425.000	1 425.000
031211019	PF3 F.S	1 405.000	1 405.000
031212001	PF3-4 F.S	1 354.000	1 354.000
031212008	PF4-1 F.S	1 258.000	1 258.000
031212020	PF4-1 VALOMEGA F.S	1 576.000	1 576.000
031212022	PF4-1-2 F.S	1 258.000	1 258.000
031212029	PF4-2 F.S	1 248.000	1 248.000
031212044	PF3 COQINAT F.S	1 405.000	1 405.000

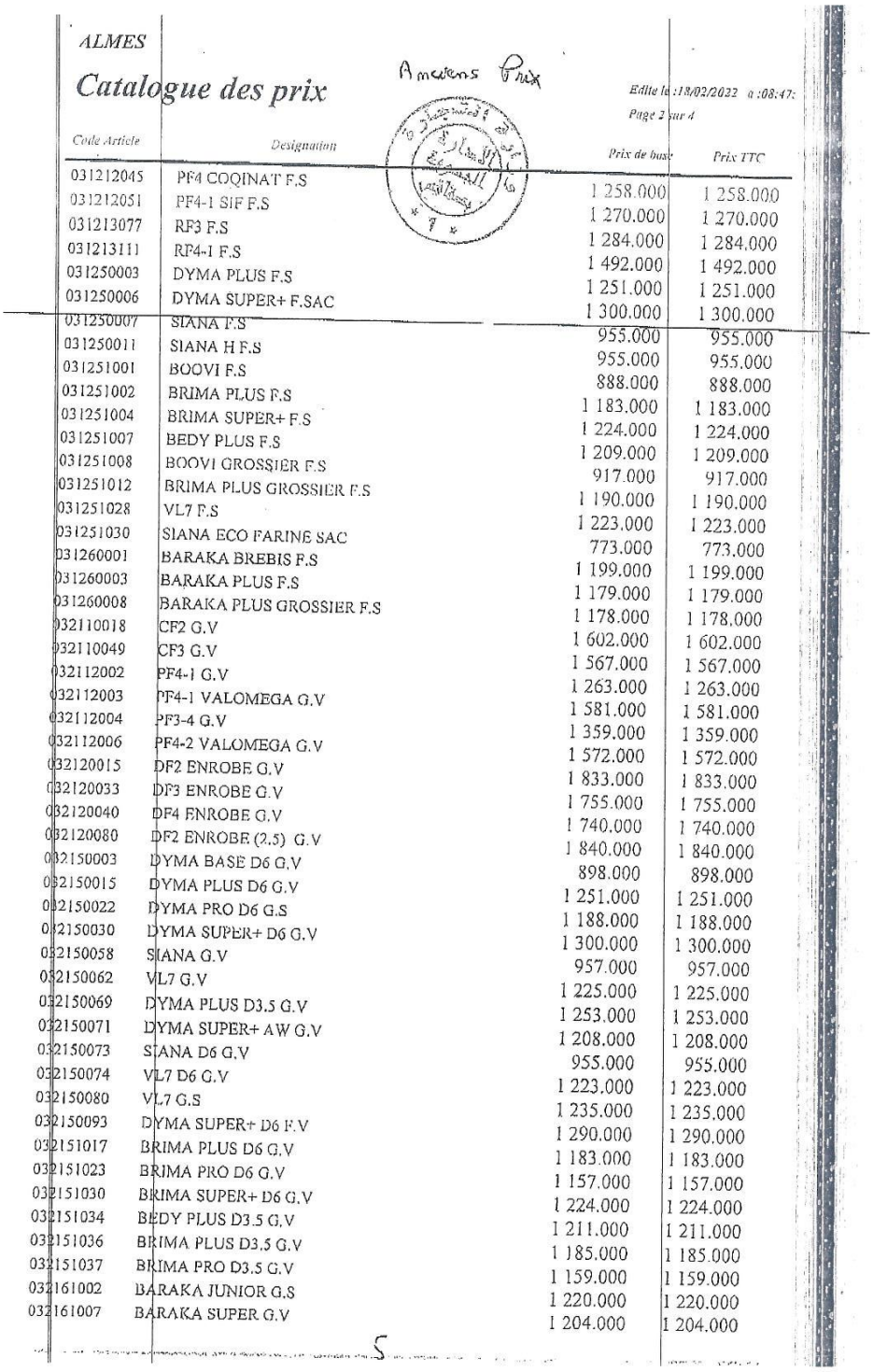

ALMES

Catalogue des prix

Anciens Prix

Edité le :18/02/2022 à :08:47:

Page 2 sur 4

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
031212045	PF4 COQINAT F.S	1 258.000	1 258.000
031212051	PF4-1 SIF F.S	1 270.000	1 270.000
031213077	RF3 F.S	1 284.000	1 284.000
031213111	RP4-1 F.S	1 492.000	1 492.000
031250003	DYMA PLUS F.S	1 251.000	1 251.000
031250006	DYMA SUPER+ F.SAC	1 300.000	1 300.000
031250007	SIANA F.S	955.000	955.000
031250011	SIANA H F.S	955.000	955.000
031251001	BOOVI F.S	888.000	888.000
031251002	BRIMA PLUS F.S	1 183.000	1 183.000
031251004	BRIMA SUPER+ F.S	1 224.000	1 224.000
031251007	BEDY PLUS F.S	1 209.000	1 209.000
031251008	BOOVI GROSSIER F.S	917.000	917.000
031251012	BRIMA PLUS GROSSIER F.S	1 190.000	1 190.000
031251028	VL7 F.S	1 223.000	1 223.000
031251030	SIANA ECO FARINE SAC	773.000	773.000
031260001	BARAKA BREBIS F.S	1 199.000	1 199.000
031260003	BARAKA PLUS F.S	1 179.000	1 179.000
031260008	BARAKA PLUS GROSSIER F.S	1 178.000	1 178.000
032110018	CF2 G.V	1 602.000	1 602.000
032110049	CF3 G.V	1 567.000	1 567.000
032112002	PF4-1 G.V	1 263.000	1 263.000
032112003	PF4-1 VALOMEGA G.V	1 581.000	1 581.000
032112004	PF3-4 G.V	1 359.000	1 359.000
032112006	PF4-2 VALOMEGA G.V	1 572.000	1 572.000
032120015	DF2 ENROBE G.V	1 833.000	1 833.000
032120033	DF3 ENROBE G.V	1 755.000	1 755.000
032120040	DF4 ENROBE G.V	1 740.000	1 740.000
032120080	DF2 ENROBE (2.5) G.V	1 840.000	1 840.000
032150003	DYMA BASE D6 G.V	898.000	898.000
032150015	DYMA PLUS D6 G.V	1 251.000	1 251.000
032150022	DYMA PRO D6 G.S	1 188.000	1 188.000
032150030	DYMA SUPER+ D6 G.V	1 300.000	1 300.000
032150058	SIANA G.V	957.000	957.000
032150062	VL7 G.V	1 225.000	1 225.000
032150069	DYMA PLUS D3.5 G.V	1 253.000	1 253.000
032150071	DYMA SUPER+ AW G.V	1 208.000	1 208.000
032150073	SIANA D6 G.V	955.000	955.000
032150074	VL7 D6 G.V	1 223.000	1 223.000
032150080	VL7 G.S	1 235.000	1 235.000
032150093	DYMA SUPER+ D6 F.V	1 290.000	1 290.000
032151017	BRIMA PLUS D6 G.V	1 183.000	1 183.000
032151023	BRIMA PRO D6 G.V	1 157.000	1 157.000
032151030	BRIMA SUPER+ D6 G.V	1 224.000	1 224.000
032151034	BEDY PLUS D3.5 G.V	1 211.000	1 211.000
032151036	BRIMA PLUS D3.5 G.V	1 185.000	1 185.000
032151037	BRIMA PRO D3.5 G.V	1 159.000	1 159.000
032161002	BARAKA JUNIOR G.S	1 220.000	1 220.000
032161007	BARAKA SUPER G.V	1 204.000	1 204.000

5

ALMES

Catalogue des prix

Ancien Tarif

Edité le :18/02/2022 à :08:47:

Page 3 sur 4

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
032161011	BARAKA PLUS D3.5 G.V	1 181.000	1 181.000
032170002	LAPETY G.V	1 128.000	1 128.000
032170003	LAPMAT G.V	1 170.000	1 170.000
032170004	LAPMIX G.V	1 149.000	1 149.000
032170005	LAPRO G.V	1 171.000	1 171.000
032170006	LAPTOU G.V	1 038.000	1 038.000
032210018	CF2 G.S	1 612.000	1 612.000
032210049	CF3 G.S	1 577.000	1 577.000
032210101	CF2 2.5 L SAC	1 612.000	1 612.000
032210102	CF3 G LAMIS SAC	1 577.000	1 577.000
032212001	OVI4-1 F.V	1 581.000	1 581.000
032212002	PF4-1 G.S	1 273.000	1 273.000
032212003	PF4-1 VALOMEGA G.S	1 591.000	1 591.000
032212006	PF4-2 VALOMEGA G.S	1 582.000	1 582.000
032220015	DF2 ENROBE G.S	1 843.000	1 843.000
032220025	DF2-3 Enrobé G.V	1 799.000	1 799.000
032220051	DF1 ENROBEE D 2.5 G SAC	1 903.000	1 903.000
032220056	DF2 ENROBE (2.5) G.SAC	1 850.000	1 850.000
032220080	Dinde DF2 G.S (2.5)	1 850.000	1 850.000
032250003	DYMA BASE D6 G.S	908.000	908.000
032250015	DYMA PLUS D6 G.S	1 261.000	1 261.000
032250022	DYMA PRO D6 G.V	1 178.000	1 178.000
032250027	DYMA SUPER+ D6 G.S	1 310.000	1 310.000
032250058	SIANA G.S	967.000	967.000
032250069	DYMA PLUS D3.5 G.S	1 263.000	1 263.000
032250070	DYMA PRO D3.5 G.S	1 190.000	1 190.000
032250071	DYMA SUPER+ AW D6 G.S	1 216.000	1 216.000
032250072	DYMA SUPER+ D3.5 G.S	1 312.000	1 312.000
032250073	SIANA D6 G.S	965.000	965.000
032250074	VL7 D6 G.S	1 233.000	1 233.000
032250094	DYMA SUPER+ OB D6 G.S	1 216.000	1 216.000
032251007	BOOVI D6 G.S	898.000	898.000
032251017	BRIMA PLUS D6 G.S	1 193.000	1 193.000
032251023	BRIMA PRO D6 G.S	1 167.000	1 167.000
032251028	BRIMA SUPER+ D3.5 G.S	1 236.000	1 236.000
032251030	BRIMA SUPER+ D6 G.S	1 234.000	1 234.000
032251034	BEDY PLUS D3.5 G.S	1 221.000	1 221.000
032251035	BOOVI G.S	900.000	900.000
032251036	BRIMA PLUS D3.5 G.S	1 195.000	1 195.000
032251037	BRIMA PRO D3.5 G.S	1 169.000	1 169.000
032260001	BARAKA BREBIS G.V	1 201.000	1 201.000
032260002	BARAKA BREBIS G.S	1 211.000	1 211.000
032261002	BARAKA JUNIOR G.V	1 208.000	1 208.000
032261007	BARAKA SUPER G.S	1 214.000	1 214.000
032261011	BARAKA PLUS D3.5 G.S	1 191.000	1 191.000
032270002	LAPETY G.S	1 138.000	1 138.000
032270003	LAPMAT G.S	1 180.000	1 180.000
032270004	LAPMIX G.S	1 159.000	1 159.000
032270005	LAPRO G.S	1 181.000	1 181.000

ALMES

Anciens Prix

Catalogue des prix

Edité le :18/02/2022 à :08:47:

Page 4 Sur 4

Code Article	Designation	Prix de base	Prix TTC
032270006	LAPTOU G.S	1 048.000	1 048.000
033110010	CF1 EMIETTE VRAC	1 653.000	1 653.000
033110011	CF1 F.V	1 641.000	1 641.000
033110023	CF2 EMIETE VRAC	1 597.000	1 597.000
033111001	PF1 EMIETE VRAC	1 494.000	1 494.000
033111003	PF1 SPECIAL EMIETE VRAC	1 560.000	1 560.000
033111004	PF2 EMIETE VRAC	1 430.000	1 430.000
033111006	PF3 EMIETTE SAC	1 420.000	1 420.000
033111007	PF3-4 EMIETE VRAC	1 359.000	1 359.000
033120007	DF1 ENROBE EM VRAC	1 888.000	1 888.000
033210010	CF1 EMIETE S	1 663.000	1 663.000
033210011	CF1 F.S	1 651.000	1 651.000
033210023	CF2 EMIETE SAC	1 607.000	1 607.000
033210057	CF1 EM L SAC	1 663.000	1 663.000
033210058	CF2 EM L SAC	1 607.000	1 607.000
033211001	PF1 EMIETE SAC	1 504.000	1 504.000
033211003	PF1 SPECIAL EMIETE SAC	1 570.000	1 570.000
033211004	PF2 EMIETE SAC	1 440.000	1 440.000
033211006	PF3 EMIETTE VRAC	1 410.000	1 410.000
033250	DF2 ENROBE G.V	1 833.000	1 833.000

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

قوائم أسعار بيع الأعلاف المركبة لشركة ألكو

ALCO

05 ماي 2022

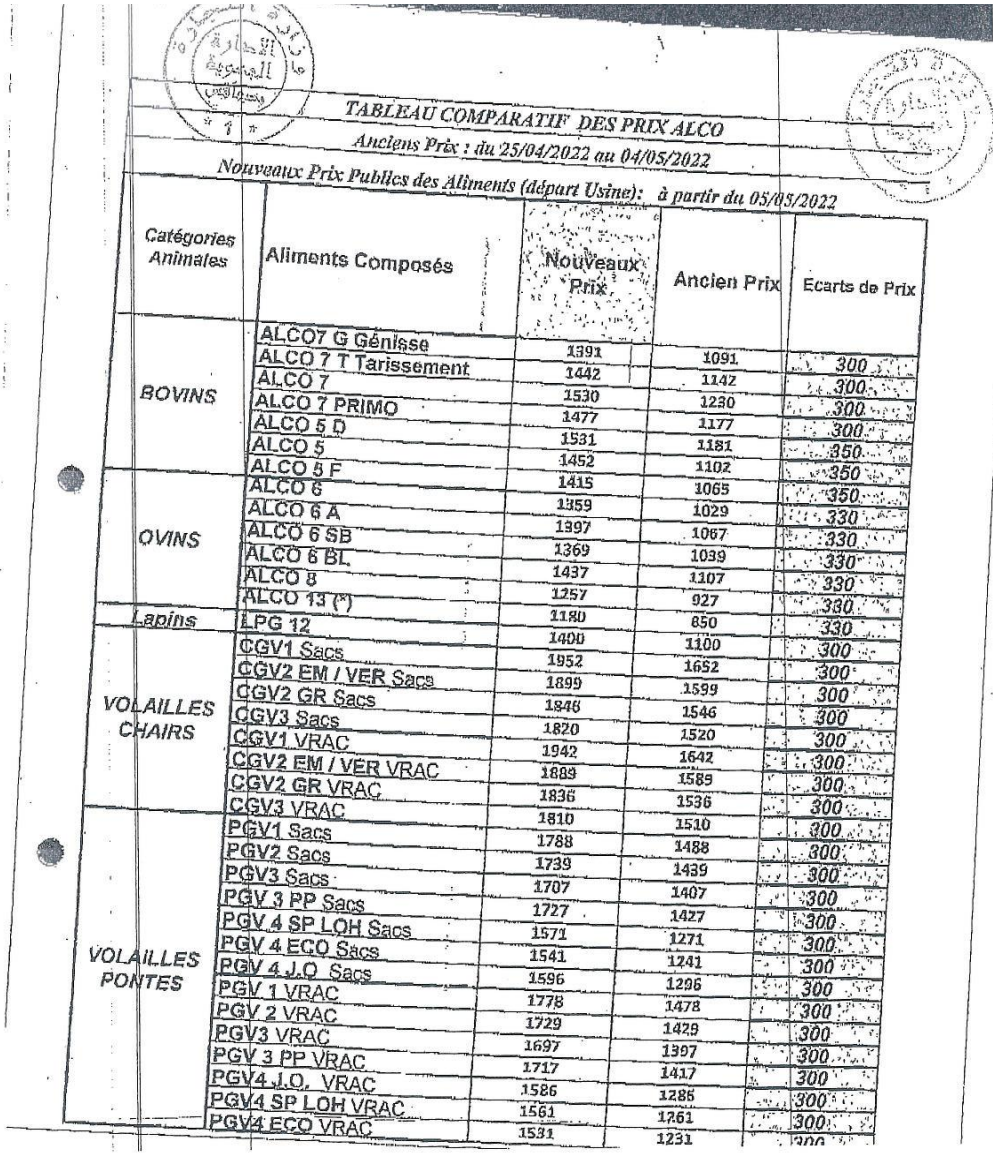

TABLEAU COMPARATIF DES PRIX ALCO

Anciens Prix : du 25/04/2022 au 04/05/2022

Nouveaux Prix Publics des Aliments (départ Usine): à partir du 05/05/2022

Catégories Animales	Aliments Composés	Nouveaux Prix	Ancien Prix	Ecarts de Prix
BOVINS	ALCO7 G Génisse	1391	1091	300
	ALCO 7 T Tarissement	1442	1142	300
	ALCO 7	1530	1230	300
	ALCO 7 PRIMO	1477	1177	300
	ALCO 5 D	1531	1181	350
	ALCO 5	1452	1102	350
	ALCO 5 F	1415	1065	350
OVINS	ALCO 6	1359	1029	330
	ALCO 6 A	1397	1067	330
	ALCO 6 SB	1369	1039	330
	ALCO 6 BL	1437	1107	330
	ALCO 8	1257	927	330
	ALCO 13 (*)	1180	850	330
Lapins	LPG 12	1400	1100	300
VOLAILLES CHAIRS	CGV1 Sacs	1952	1652	300
	CGV2 EM / VER Sacs	1899	1599	300
	CGV2 GR Sacs	1846	1546	300
	CGV3 Sacs	1820	1520	300
	CGV1 VRAC	1942	1642	300
	CGV2 EM / VER VRAC	1889	1589	300
	CGV2 GR VRAC	1836	1536	300
	CGV3 VRAC	1810	1510	300
VOLAILLES PONTES	PGV1 Sacs	1788	1488	300
	PGV2 Sacs	1739	1439	300
	PGV3 Sacs	1707	1407	300
	PGV 3 PP Sacs	1727	1427	300
	PGV 4 SP LOH Sacs	1571	1271	300
	PGV 4 ECO Sacs	1541	1241	300
	PGV 4 J.O Sacs	1596	1296	300
	PGV 1 VRAC	1778	1478	300
	PGV 2 VRAC	1729	1429	300
	PGV3 VRAC	1697	1397	300
	PGV 3 PP VRAC	1717	1417	300
	PGV4 J.O. VRAC	1586	1286	300
	PGV4 SP LOH VRAC	1561	1261	300
	PGV4 ECO VRAC	1531	1231	300

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

قوائم أسعار بيع الأعلاف المركبة لشركة سيباق

SEPAG

SEPAG

Changement des prix applicable à partir du 18/02/2022

Spéculation	Article	Désignation	Ancien Prix	Nouveau Prix	Variation	
Génisses	ALFA11GS	aliment comp pour génisses gra	1 114,500	1 149,500	35,000	
	ALFA5GS	Aliment bovins engraissement g	1 156,500	1 191,500	35,000	2,58%
Engraissement	ALFA5GSZR	Aliment bovins engraissement granulé s	1 156,500	1 191,500	35,000	2,53%
	ALFA5RVSPGS	A.bovins engraissement rv sp	1 208,500	1 245,500	37,000	2,61%
	ALFA5SUPGS	aliment bovin engraissement su	1 199,500	1 236,500	37,000	
Ovins	ALFA6GS	Aliment comp brebis et chèvres	1 105,500	1 140,500	35,000	
	ALFA6SUPGS	Aliment comp brebis et chèvres	1 180,500	1 217,500	37,000	
	ALFAOV2GS	Aliment engraissement agneaux	1 169,500	1 204,500	35,000	
Vaches Laitière	ALFA7GS	Aliment vache laitière granulé	1 227,500	1 262,500	35,000	
	ALFA7HPGS	Aliment Vache Laitière HP gra	1 271,500	1 308,500	37,000	
Veau	ALFA9GS	Aliment jeune veau starter gra	1 276,500	1 311,500	35,000	
Poulets de Chair	CM1S	Aliment P.de chair démarrage é	1 627,000	1 669,000	42,000	2,58%
	CM2G25S	Aliment P.de chair croissance	1 577,000	1 617,000	40,000	2,53%
	CG2S	Aliment PC CROIS GRN	1 538,000	1 578,000	40,000	2,6%
Dindes Chair	DM1S	Aliment dinde démarrage émiété	1 862,000	1 909,000	47,000	
	DG2S	Aliment Dinde Croissance 1	1 812,000	1 859,000	47,000	
	DG3S	Aliment dinde croissance 2 gra	1 724,700	1 770,700	46,000	
	DG4S	Aliment dinde croissance 3 gra	1 715,000	1 760,000	45,000	
Poules Pondeuses	PF1S	Aliment P. pondeuse démarrage farine	1 456,200	1 493,200	37,000	2,54%
	PF2S	Aliment P. pondeuse croissance	1 401,300	1 438,300	37,000	2,64%
	PF3S	Aliment P. pondeuse finition f	1 396,000	1 433,000	37,000	2,65%
	PF4S	Aliment P. pondeuse ponte 1 fa	1 222,000	1 256,000	34,000	2,78%
	PF5S	Aliment P. pondeuse ponte 2 fa	1 214,000	1 248,000	34,000	2,81%
	PG4S	Alim P pond ponte 1 granulé	1 232,000	1 266,000	34,000	2,76%

NB: Les prix ci-dessus désignés s'entendent par tonne d'aliment emballée dans des sacs de 50 kg

Différence entre l'aliment SAC et VRAC est 10 dt

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

قوائم أسعار بيع الأعلاف المركبة لشركة ألف

ALFA

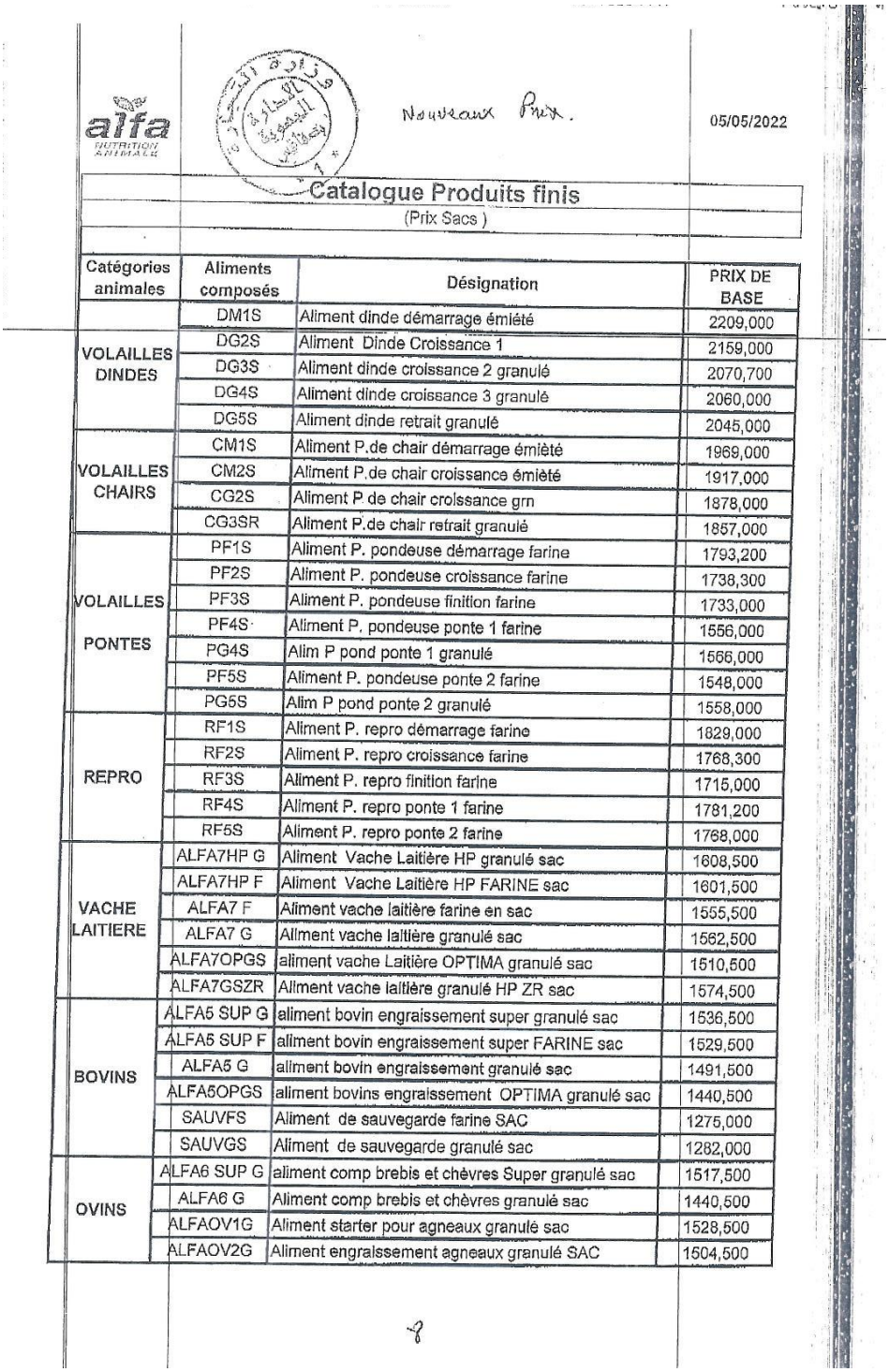

alfa
NUTRITION ANIMALE

Nouveaux Prix.

05/05/2022

Catalogue Produits finis

(Prix Sacs)

Catégories animales	Aliments composés	Désignation	PRIX DE BASE
VOLAILLES DINDES	DM1S	Aliment dinde démarrage émiété	2209,000
	DG2S	Aliment Dinde Croissance 1	2159,000
	DG3S	Aliment dinde croissance 2 granulé	2070,700
	DG4S	Aliment dinde croissance 3 granulé	2060,000
	DG5S	Aliment dinde retrait granulé	2045,000
VOLAILLES CHAIRS	CM1S	Aliment P.de chair démarrage émiété	1969,000
	CM2S	Aliment P.de chair croissance émiété	1917,000
	CG2S	Aliment P de chair croissance grn	1878,000
	CG3SR	Aliment P.de chair retrait granulé	1857,000
VOLAILLES PONTES	PF1S	Aliment P. pondeuse démarrage farine	1793,200
	PF2S	Aliment P. pondeuse croissance farine	1738,300
	PF3S	Aliment P. pondeuse finition farine	1733,000
	PF4S	Aliment P. pondeuse ponte 1 farine	1556,000
	PG4S	Alim P pond ponte 1 granulé	1566,000
	PF5S	Aliment P. pondeuse ponte 2 farine	1548,000
	PG5S	Alim P pond ponte 2 granulé	1558,000
REPRO	RF1S	Aliment P. repro démarrage farine	1829,000
	RF2S	Aliment P. repro croissance farine	1768,300
	RF3S	Aliment P. repro finition farine	1715,000
	RF4S	Aliment P. repro ponte 1 farine	1781,200
	RF5S	Aliment P. repro ponte 2 farine	1768,000
VACHE LAITIERE	ALFA7HP G	Aliment Vache Laitière HP granulé sac	1608,500
	ALFA7HP F	Aliment Vache Laitière HP FARINE sac	1601,500
	ALFA7 F	Aliment vache laitière farine en sac	1555,500
	ALFA7 G	Aliment vache laitière granulé sac	1562,500
	ALFA7OPGS	aliment vache Laitière OPTIMA granulé sac	1510,500
	ALFA7GSZR	Aliment vache laitière granulé HP ZR sac	1574,500
BOVINS	ALFA5 SUP G	aliment bovin engraissement super granulé sac	1536,500
	ALFA5 SUP F	aliment bovin engraissement super FARINE sac	1529,500
	ALFA5 G	aliment bovin engraissement granulé sac	1491,500
	ALFA5OPGS	aliment bovins engraissement OPTIMA granulé sac	1440,500
	SAUVFS	Aliment de sauvegarde farine SAC	1275,000
	SAUVGS	Aliment de sauvegarde granulé sac	1282,000
OVINS	ALFA6 SUP G	aliment comp brebis et chèvres Super granulé sac	1517,500
	ALFA6 G	Aliment comp brebis et chèvres granulé sac	1440,500
	ALFAOV1G	Aliment starter pour agneaux granulé sac	1528,500
	ALFAOV2G	Aliment engraissement agneaux granulé SAC	1504,500

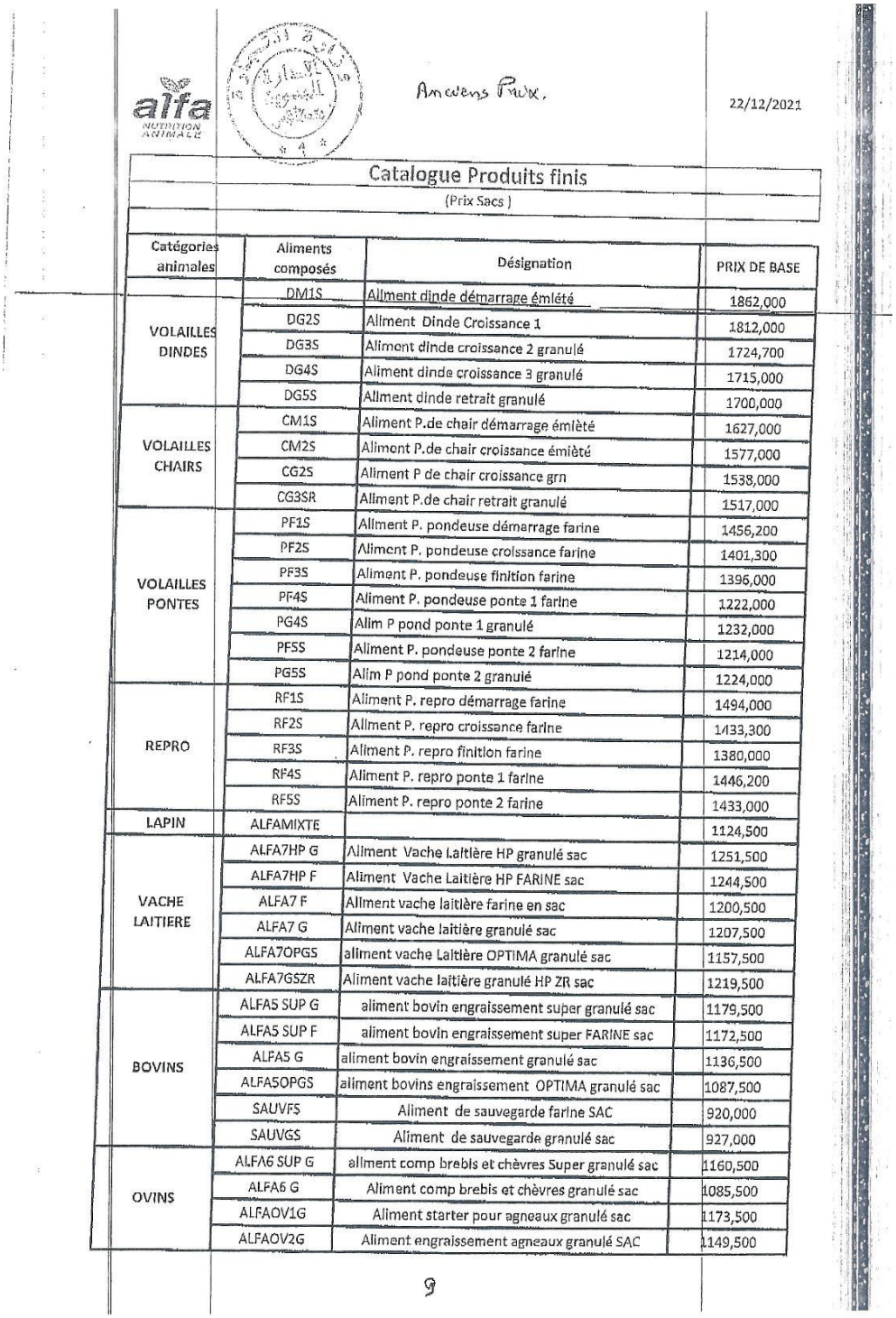

alfa NUTRITION ANIMALE

Anciens Prix.

22/12/2021

Catalogue Produits finis

(Prix Sacs)

Catégories animales	Aliments composés	Désignation	PRIX DE BASE
VOLAILLES DINDES	DM1S	Aliment dinde démarrage émietté	1862,000
	DG2S	Aliment Dinde Croissance 1	1812,000
	DG3S	Aliment dinde croissance 2 granulé	1724,700
	DG4S	Aliment dinde croissance 3 granulé	1715,000
	DG5S	Aliment dinde retrait granulé	1700,000
VOLAILLES CHAIRS	CM1S	Aliment P.de chair démarrage émietté	1627,000
	CM2S	Aliment P.de chair croissance émietté	1577,000
	CG2S	Aliment P de chair croissance grn	1538,000
	CG3SR	Aliment P.de chair retrait granulé	1517,000
VOLAILLES PONTES	PF1S	Aliment P. pondeuse démarrage farine	1456,200
	PF2S	Aliment P. pondeuse croissance farine	1401,300
	PF3S	Aliment P. pondeuse finition farine	1396,000
	PF4S	Aliment P. pondeuse ponte 1 farine	1222,000
	PG4S	Alim P pond ponte 1 granulé	1232,000
	PF5S	Aliment P. pondeuse ponte 2 farine	1214,000
	PG5S	Alim P pond ponte 2 granulé	1224,000
REPRO	RF1S	Aliment P. repro démarrage farine	1494,000
	RF2S	Aliment P. repro croissance farine	1433,300
	RF3S	Aliment P. repro finition farine	1380,000
	RF4S	Aliment P. repro ponte 1 farine	1446,200
	RF5S	Aliment P. repro ponte 2 farine	1433,000
LAPIN	ALFAMIXTE		1124,500
VACHE LAITIERE	ALFA7HP G	Aliment Vache Laitière HP granulé sac	1251,500
	ALFA7HP F	Aliment Vache Laitière HP FARINE sac	1244,500
	ALFA7 F	Aliment vache laitière farine en sac	1200,500
	ALFA7 G	Aliment vache laitière granulé sac	1207,500
	ALFA7OPGS	aliment vache Laitière OPTIMA granulé sac	1157,500
	ALFA7GSZR	Aliment vache laitière granulé HP ZR sac	1219,500
BOVINS	ALFA5 SUP G	aliment bovin engraissement super granulé sac	1179,500
	ALFA5 SUP F	aliment bovin engraissement super FARINE sac	1172,500
	ALFA5 G	aliment bovin engraissement granulé sac	1136,500
	ALFA5OPGS	aliment bovins engraissement OPTIMA granulé sac	1087,500
	SAUVFS	Aliment de sauvegarde farine SAC	920,000
	SAUVGS	Aliment de sauvegarde granulé sac	927,000
OVINS	ALFA6 SUP G	aliment comp brebis et chèvres Super granulé sac	1160,500
	ALFA6 G	Aliment comp brebis et chèvres granulé sac	1085,500
	ALFAOV1G	Aliment starter pour agneaux granulé sac	1173,500
	ALFAOV2G	Aliment engraissement agneaux granulé SAC	1149,500

9

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية

عينات من فواتير بيع الأعلاف المركبة

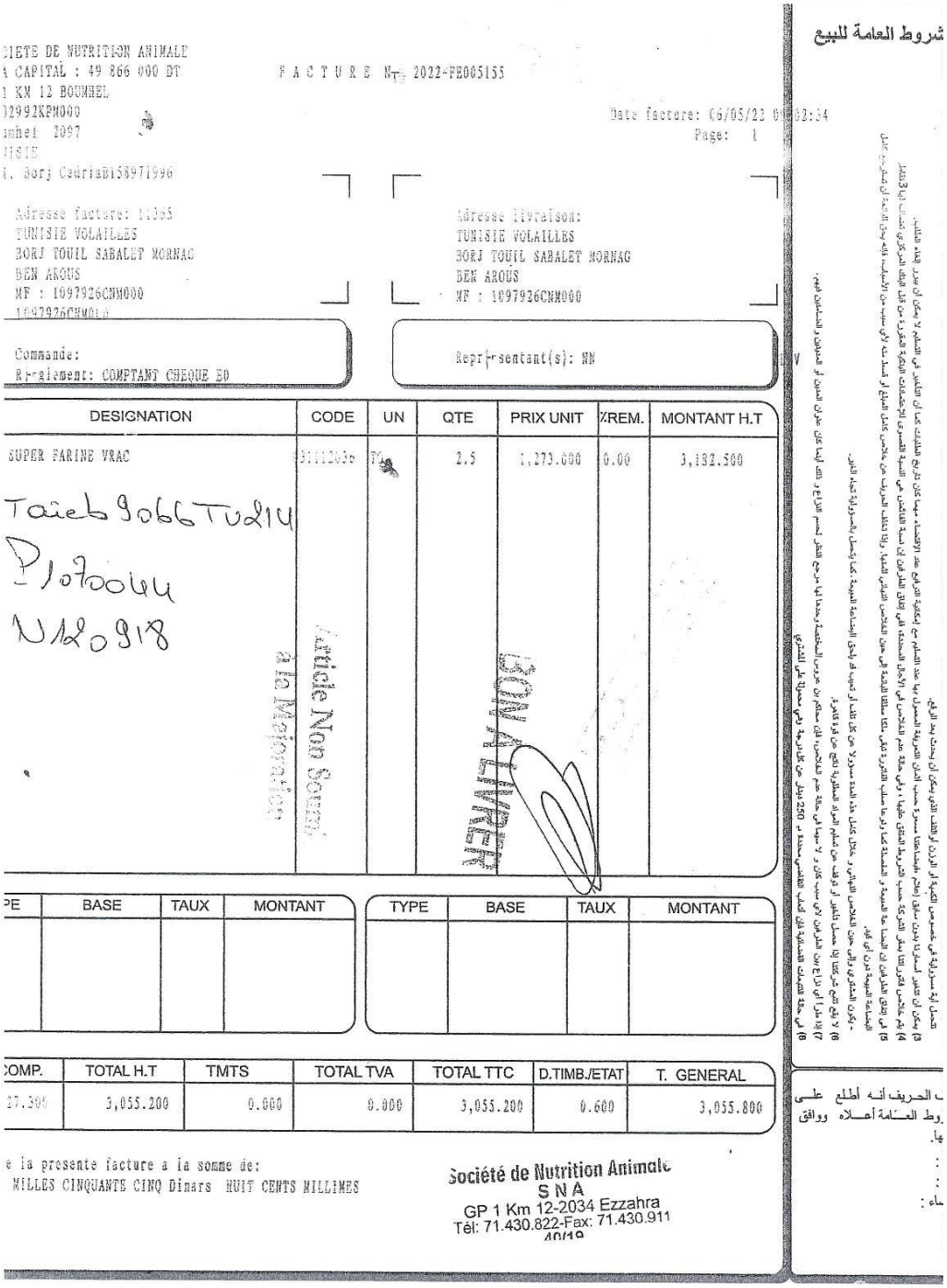

شروط العامة للبيع

IETE DE NUTRITION ANIMALE
CAPITAL : 49 866 000 DT
KM 12 BOUMHEL
2992KPM000
mhel 2097
1616
. Borj Cedria81897996

FACTURE N° 2022-PE005155

Date facture: 06/05/22 0[illegible]:34
Page: 1

Adresse facture: 14165
TUNISIE VOLAILLES
BORJ TOUIL SABALET MORNAG
BEN AROUS
MF : 1097926CNM000
1097926CNM010

Adresse livraison:
TUNISIE VOLAILLES
BORJ TOUIL SABALET MORNAG
BEN AROUS
MF : 1097926CNM000

Commande:
Règlement: COMPTANT CHEQUE E0

Représentant(s): NN

DESIGNATION	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T
SUPER FARINE VRAC	31112036	T	2.5	1,273.000	0.00	3,182.500

Taieb 9066 Tu214
P1070064
N120918

Article Non Soumis à la Majoration

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

COMP.	TOTAL H.T	TMTS	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL
27.300	3,055.200	0.000	0.000	3,055.200	0.600	3,055.800

e la presente facture a la somme de:
MILLES CINQUANTE CINQ Dinars HUIT CENTS MILLIMES

Société de Nutrition Animale
S N A
GP 1 Km 12-2034 Ezzahra
Tél: 71.430.822-Fax: 71.430.911
40/19

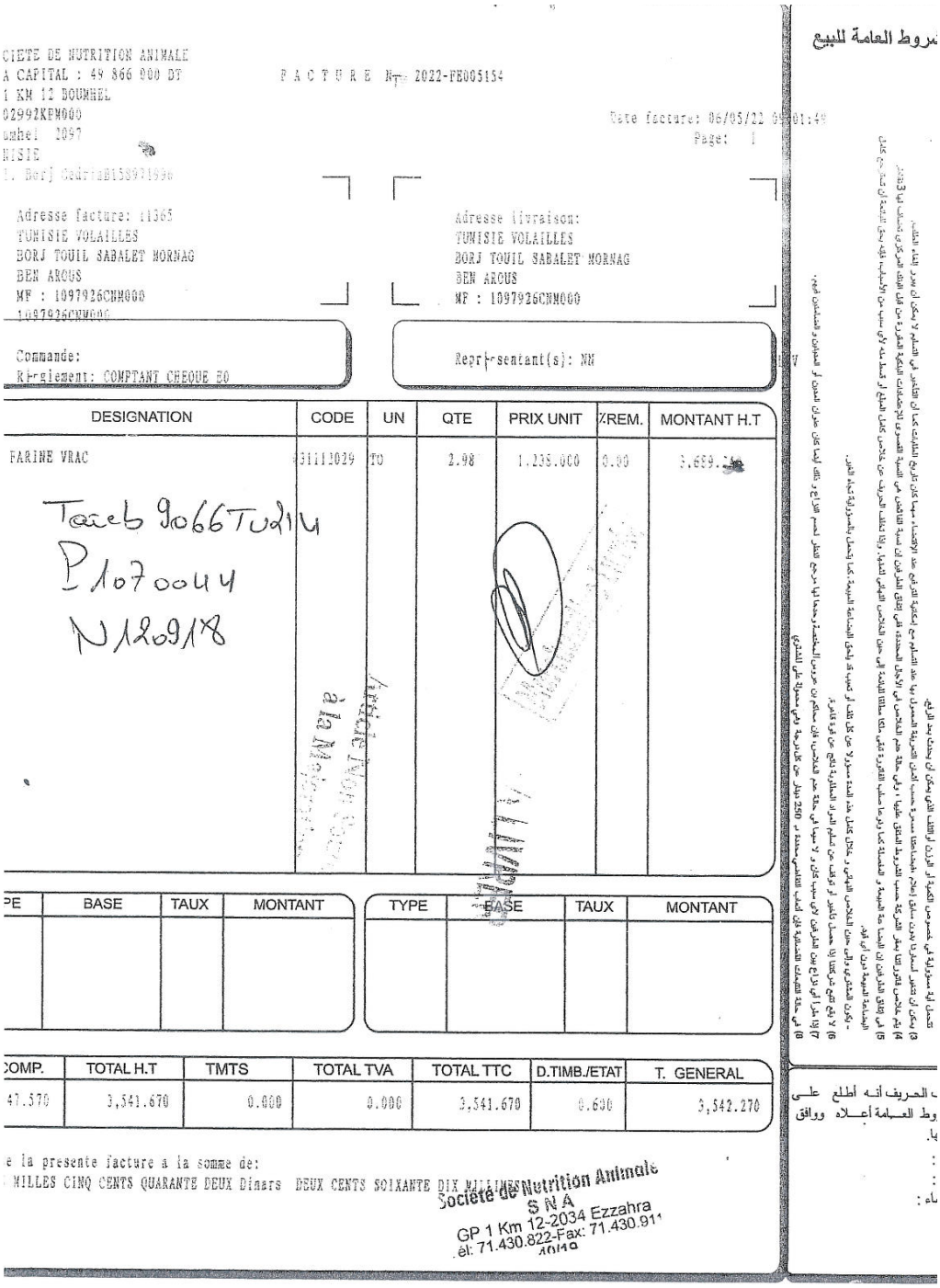

CIETE DE NUTRITION ANIMALE
A CAPITAL : 49 866 000 DT
1 KM 12 BOURMEL
02992KPM000
ourmel 2097
NISIE
1. Borj Cedria01509199a

FACTURE N° 2022-FE005154

Date facture: 06/05/22 09:01:49
Page: 1

Adresse facture: 11365
TUNISIE VOLAILLES
BORJ TOUIL SABALET MORNAG
BEN AROUS
MF : 1097926CNM000
1097926CNM000

Adresse livraison:
TUNISIE VOLAILLES
BORJ TOUIL SABALET MORNAG
BEN AROUS
MF : 1097926CNM000

Commande:
Règlement: COMPTANT CHEQUE E0

Représentant(s): NN

DESIGNATION	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T
FARINE VRAC	511113029	TO	2.98	1.235.000	0.00	3,659.3

Taieb 9066TU2114
P1070044
N120918

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

COMP.	TOTAL H.T	TMTS	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL
47.570	3,541.670	0.000	0.000	3,541.670	0.600	3,542.270

e la presente facture à la somme de:
MILLES CINQ CENTS QUARANTE DEUX Dinars DEUX CENTS SOIXANTE DIX MILLIMES

Société de Nutrition Animale
S N A
GP 1 Km 12-2034 Ezzahra
él: 71.430.822-Fax: 71.430.91

شروط العامة للبيع

تتحمل أية مسؤولية في خصوص الكمية أو الوزن إذا اللقاء الذي يمكن أن يحدث بعد الوزن.
13 يمكن أن تتعرض لمسؤولية بدون سابق إنذار، لمخالفتك مسؤولية مسؤولية حسب القانون التجارية المعمول بها عند التسليم مع إمكانية الرفع عند الاقتضاء كما أن تاريخ التلفيات يعود إلى يوم إلغاء الطلب.
14 يتم خلاص الفاتورة كما يعلن الشركة حسب الشروط المتفق عليها، وفي حالة عدم الخلاص في الآجال المحددة في اتفاق الطرفين أن تسبة الفائض هي النسبة القصوى للإجتهادات البنكية المقررة من قبل الهيئة المركزي للبنك أي 3%.
15 في إتفاق الطرفين إن البضاعة كما يرضا صاحب الفاتورة تقبل، ملكا طالما الفاتورة في حين الخلاص النهائي للبنود، ولا تخلف الحريف حق خلاص كامل المبلغ أو أحد منه لأي سبب من الأسباب فلك بحق التابعة أن تسترجع كامل البضاعة المبيعة دون أي قيد.
- يكون المشتري ولي حتى الخلاص النهائي و خلال كامل هذه المدة مسؤولا عن كل تلف أو تعيب قد يلحق البضاعة المبيعة، كما يتحمل بالمسؤولية تجاه الغير.
16 لا يقع تسليم شركتنا إلا حسب الأعوان المراد المختارة تتمتع عن قوة قاهرة.
17 إذا رفض أي بند من البنود المتفق عليها يرجع النظر لتسع الأيام و ذلك أيضا كان عنوان المتعاقدين و المستخدمين فيه.
18 في حالة التأخير الفاتورة فإن أتعاب المحامي محددة بـ 250 دينار حق كاتبة فاتورة فإن مسؤولة على المشتري.

ب الحريف أنه اطلع على
وط العامة أعلاه ووافق
با.

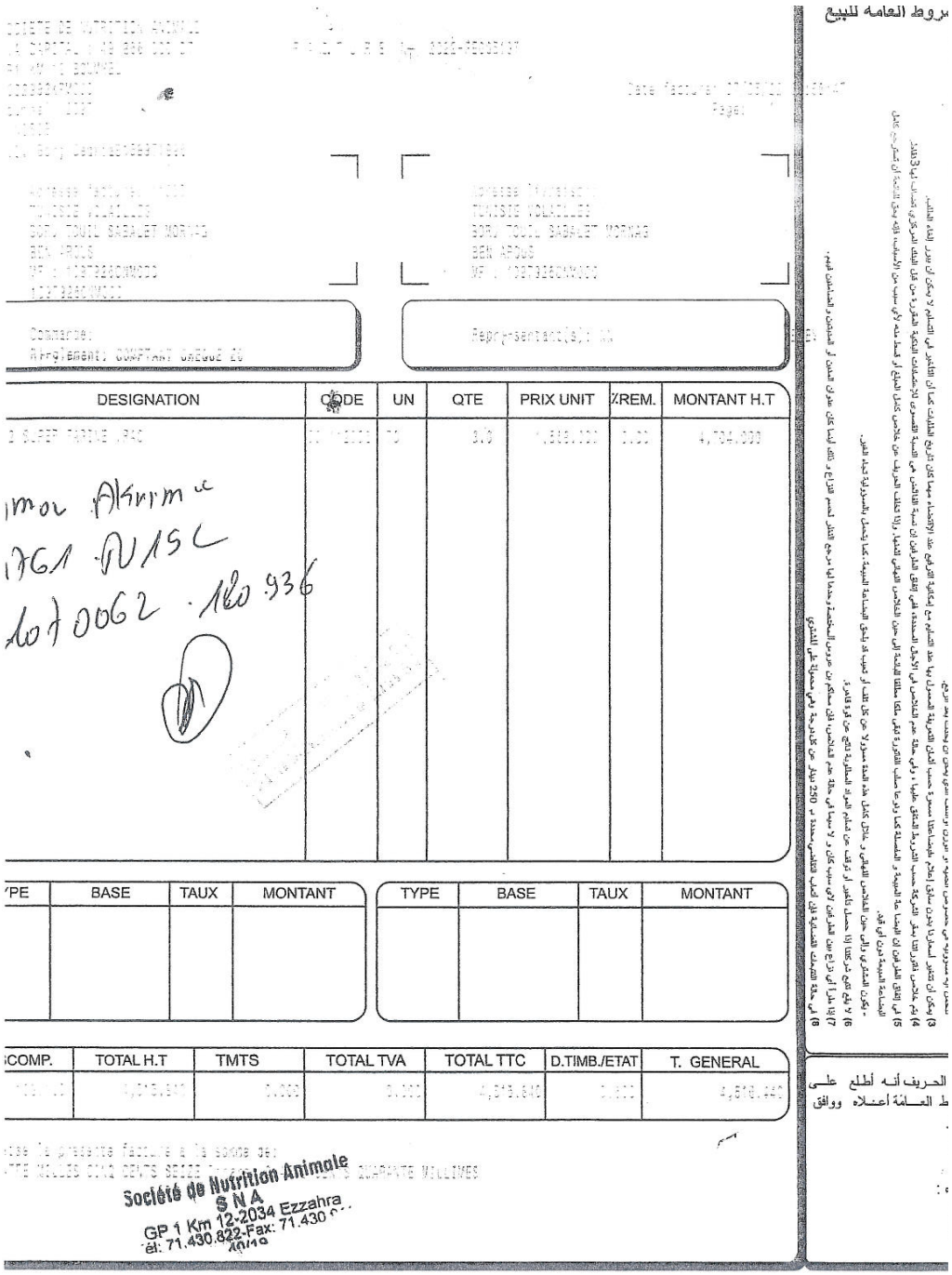

شروط العامه للبيع

DESIGNATION	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

COMP.	TOTAL H.T	TMTS	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL

Société de Nutrition Animale
S N A
GP 1 Km 12-2034 Ezzahra
Tél: 71.430.822-Fax: 71.430

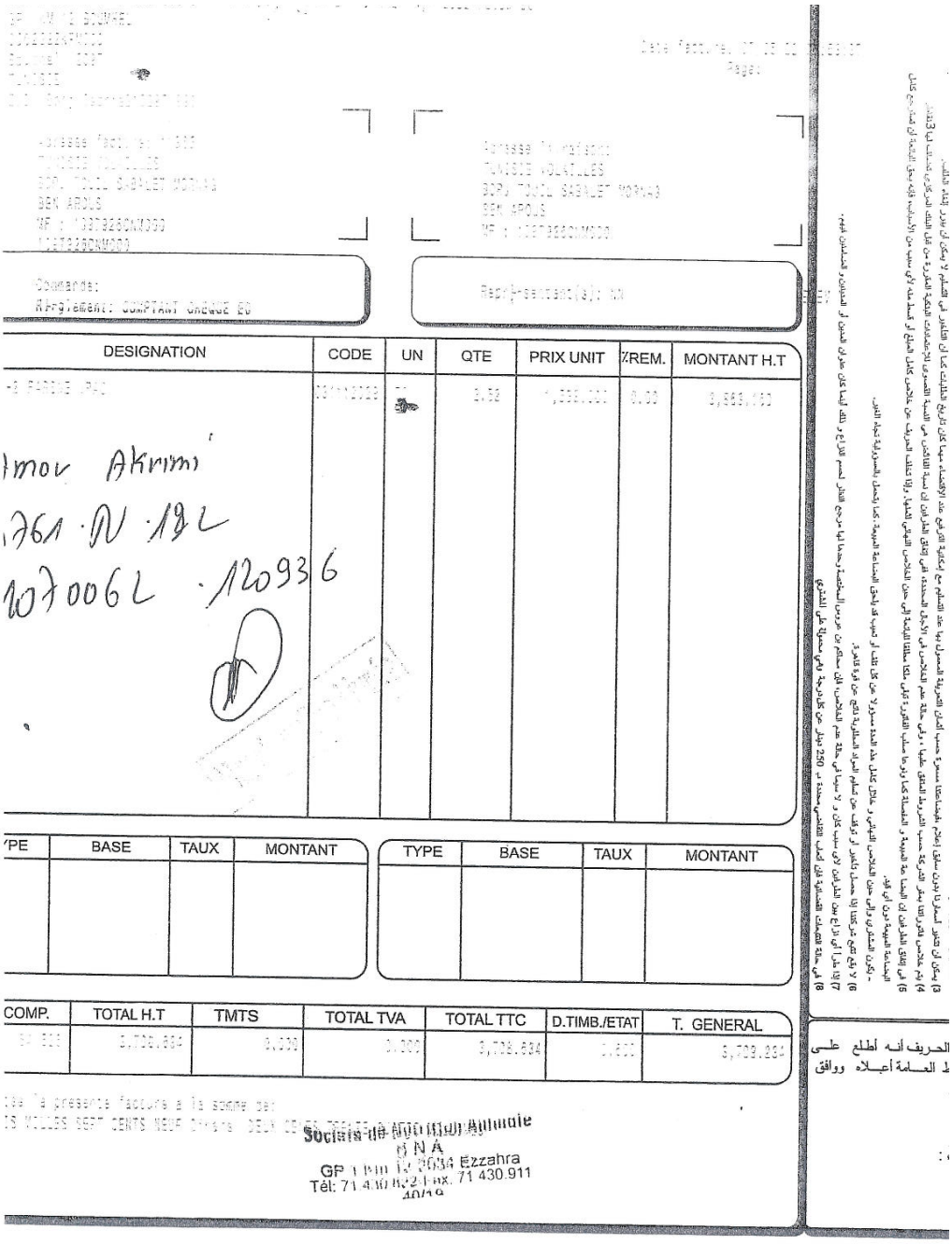

DESIGNATION	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

COMP.	TOTAL H.T	TMTS	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL

Société de Distribution Algérienne
D N A
GP 1 Bis N° 2034 Ezzahra
Tél: 71.430.921 Fax. 71 430.911

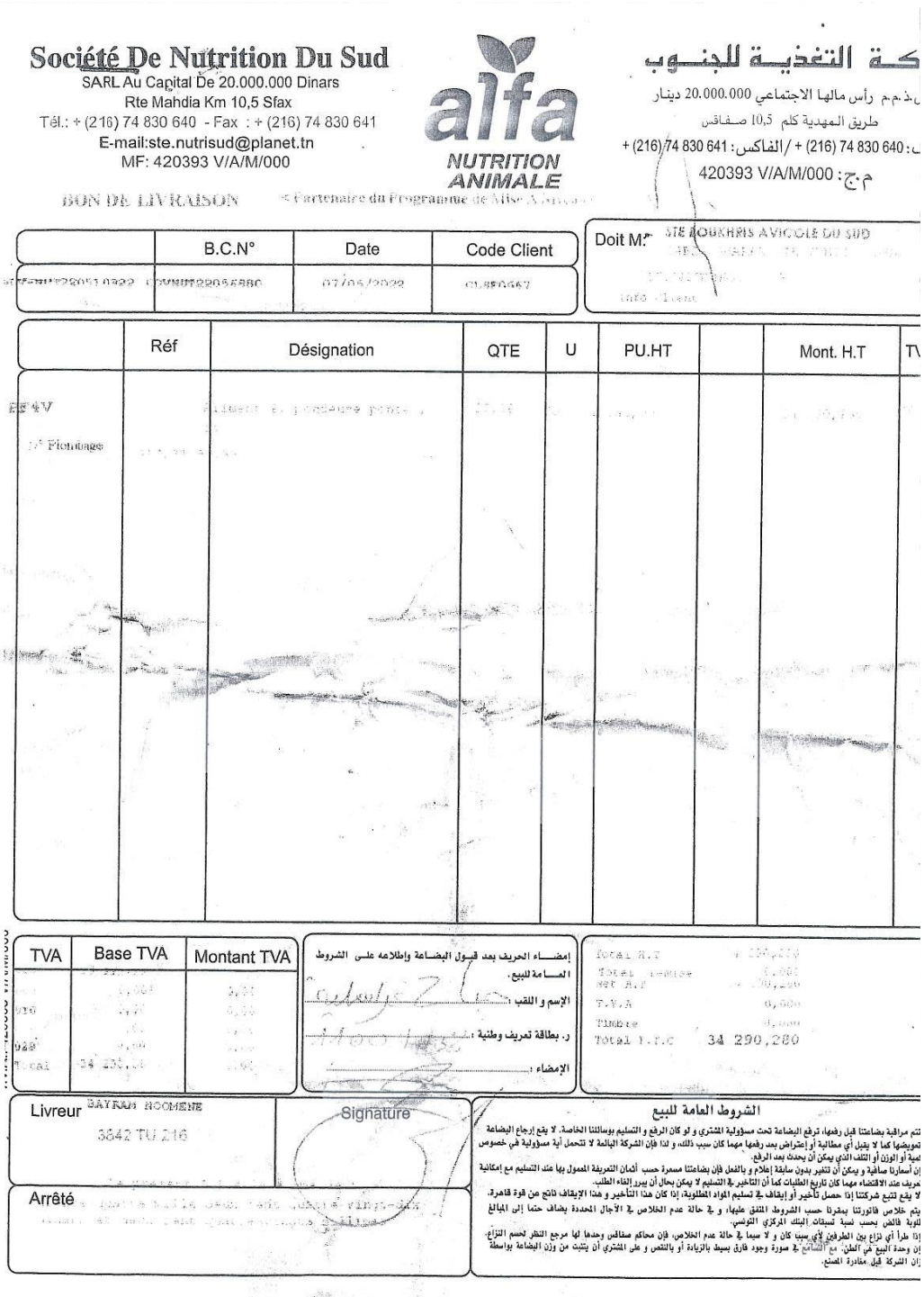

Société De Nutrition Du Sud
SARL Au Capital De 20.000.000 Dinars
Rte Mahdia Km 10,5 Sfax
Tél.: + (216) 74 830 640 - Fax : + (216) 74 830 641
E-mail:ste.nutrisud@planet.tn
MF: 420393 V/A/M/000

alfa NUTRITION ANIMALE

BON DE LIVRAISON

شركة التغذية للجنوب
ش.ذ.م.م رأس مالها الاجتماعي 20.000.000 دينار
طريق المهدية كلم 10,5 صفاقس
ت: 640 74 830 (216) + / الفاكس: 641 74 830 (216) +
م.ج: 420393 V/A/M/000

	B.C.N°	Date	Code Client
		07/05/2022	

Doit M/: STE BOUKHRIS AVICOLE DU SUD

	Réf	Désignation	QTE	U	PU.HT		Mont. H.T	TV
EF 4V								
N° Ficelage								

TVA	Base TVA	Montant TVA

إمضـــاء الحريف بعد قبـول البضـاعة وإطلاعه علـى الشروط العـــامة للبيع.

الإسم و اللقب :

ر. بطاقة تعريف وطنية :

الإمضاء :

Total H.T	
Total remise	
Net H.T	
T.V.A	
Timbre	
Total T.T.C	34 290,280

Livreur BAYRAM MOOMENE
3842 TU 216

Signature

Arrêté

الشروط العامة للبيع

تتم مراقبة بضاعتنا قبل رفعها، ترفع البضاعة تحت مسؤولية المشتري و لو كان الرفع و التسليم بوسائلنا الخاصة. لا يقع إرجاع البضاعة تعويضها كما لا يقبل أي مطالبة أو إعتراض بعد رفعها مهما كان سبب ذلك، و لذا فإن الشركة البائعة لا تتحمل أية مسؤولية في خصوص كمية أو الوزن أو التلف الذي يمكن أن يحدث بعد الرفع.
إن أسعارنا صافية و يمكن أن تتغير بدون سابقة إعلام و بالفعل فإن بضاعتنا مسعرة حسب أثمان التعريفة المعمول بها عند التسليم مع إمكانية تحريف عند الاقتضاء مهما كان تاريخ الطلبات كما أن التاخير في التسليم لا يمكن بحال أن يبرر إلغاء الطلب.
لا يقع تتبع شركتنا إذا حصل تأخير أو إيقاف في تسليم المواد المطلوبة، إذا كان هذا التأخير و هذا الإيقاف ناتج عن قوة قاهرة.
يتم خلاص فاتورتنا بمقرنا حسب الشروط المتفق عليها، و في حالة عدم الخلاص في الآجال المحددة يضاف حتما إلى المبالغ المطلوبة فائض بحسب نسبة تسبقات البنك المركزي التونسي.
إذا طرأ أي نزاع بين الطرفين لأي سبب كان و لا سيما في حالة عدم الخلاص، فإن محاكم صفاقس وحدها لها مرجع النظر لحسم النزاع.
إن وحدة البيع هي الطن. مع التسامح في صورة وجود فارق بسيط بالزيادة أو بالنقص و على المشتري أن يتثبت من وزن البضاعة بواسطة آلة الشركة قبل مغادرة المصنع.

Société De Nutrition Du Sud
SARL Au Capital De 20.000.000 Dinars
Rte Mahdia Km 10,5 Sfax
Tél.: + (216) 74 830 640 - Fax : + (216) 74 830 641
E-mail:ste.nutrisud@planet.tn
MF: 420393 V/A/M/000

alfa NUTRITION ANIMALE

كة التغذية للجنوب
ذ.م.م رأس مالها الاجتماعي 20.000.000 دينار
طريق المهدية كلم 10,5 صفاقس
+ (216) 74 830 640 :/الفاكس: 641 74 830 (216) +
م.ج: 420393 V/A/M/000

BON DE LIVRAISON < Partenaire du Programme de Mise A Niveau >

	B.C.N°	Date	Code Client
BLV-NUT220510121	COVNUT22046775	05/05/2022	CLSF0667

Doit M: STE BOUKHRIS AVICOLE DU SUD
CIB1
1707415ENM000
Info Client

	Réf	Désignation	QTE	U	PU.HT		Mont. H.T
PF4V N° Piombage	4914.78.79.80	Aliment P. pondeuse ponte 1 fa	9,24	TO	1 246,000	0	11 513,040

CONTRÔLE QUALITE

TVA	Base TVA	Montant TVA
000	11 513,04	
006	0,00	0,00
010	0,00	0,00
018	0,00	0,00
029	0,00	0,00
Total	11 513,04	0,00

I.V.A.: 420393 V/A/M/000

إمضـــاء الحريف بعد قبـول البضـاعة وإطلاعه علـى الشروط العـــامة للبيع.
الإسم واللقب :
ر. بطاقة تعريف وطنية :
الإمضاء :

Total H.T	11 513,040
Total remise	0,000
Net H.T	11 513,040
T.V.A	0,000
Timbre	0,000
Total T.T.C	11 513,040

Livreur AOUADNI AMARA
4164 TU 202

Signature
NUTRISUD
Rte de Mahdia Km 10,5
El Amra - Sfax
Tél: 74 899 205 - Fax 74 899 960

Arrêté le présent B.L à la somme mille cinq cent treize dinars et quarante millimes

الشروط العامة للبيع

البة بضاعتنا قبل رفعها، ترفع البضاعة تحت مسؤولية المشتري و لو كان الرفع و التسليم بوسائلنا الخاصة. لا يقبل
ها كما لا يقبل أي مطالبة أو إعتراض بعد رفعها مهما كان سبب ذلك، و لذا فإن الشركة البائعة لا تتحمل أية مسؤولية في
الوزن أو التلف الذي يمكن أن يحدث بعد الرفع.
رنا صافية و يمكن أن تتغير بدون سابقة إعلام و بالفعل فإن بضاعتنا مسعرة حسب أثمان التعريفة المعمول بها عند التسليم
عند الاقتضاء مهما كان تاريخ الطلبات كما أن التأخير في التسليم لا يمكن بحال أن يبرر إلغاء الطلب.
تتبع شركتنا إذا حصل تأخير أو إيقاف في تسليم المواد المطلوبة، إذا كان هذا التأخير و هذا الإيقاف ناتج عن قوة قاهرة.
لص فاتورتنا بمقرنا حسب الشروط المتفق عليها، و في حالة عدم الخلاص في الآجال المحددة يضاف حتما إلى المبالغ
لض بحسب نسبة تسبقات البنك المركزي التونسي.
أي نزاع بين الطرفين لأي سبب كان و لا سيما في حالة عدم الخلاص، فإن محاكم صفاقس وحدها لها مرجع النظر لحسم النزاع.
ة البيع العلق في التقاضي في صورة وجود فارق بسيط بالزيادة أو بالنقص و على المشتري أن يتثبت من وزن البضاعة بواسطة
ركة قبل مغادرة المصنع.

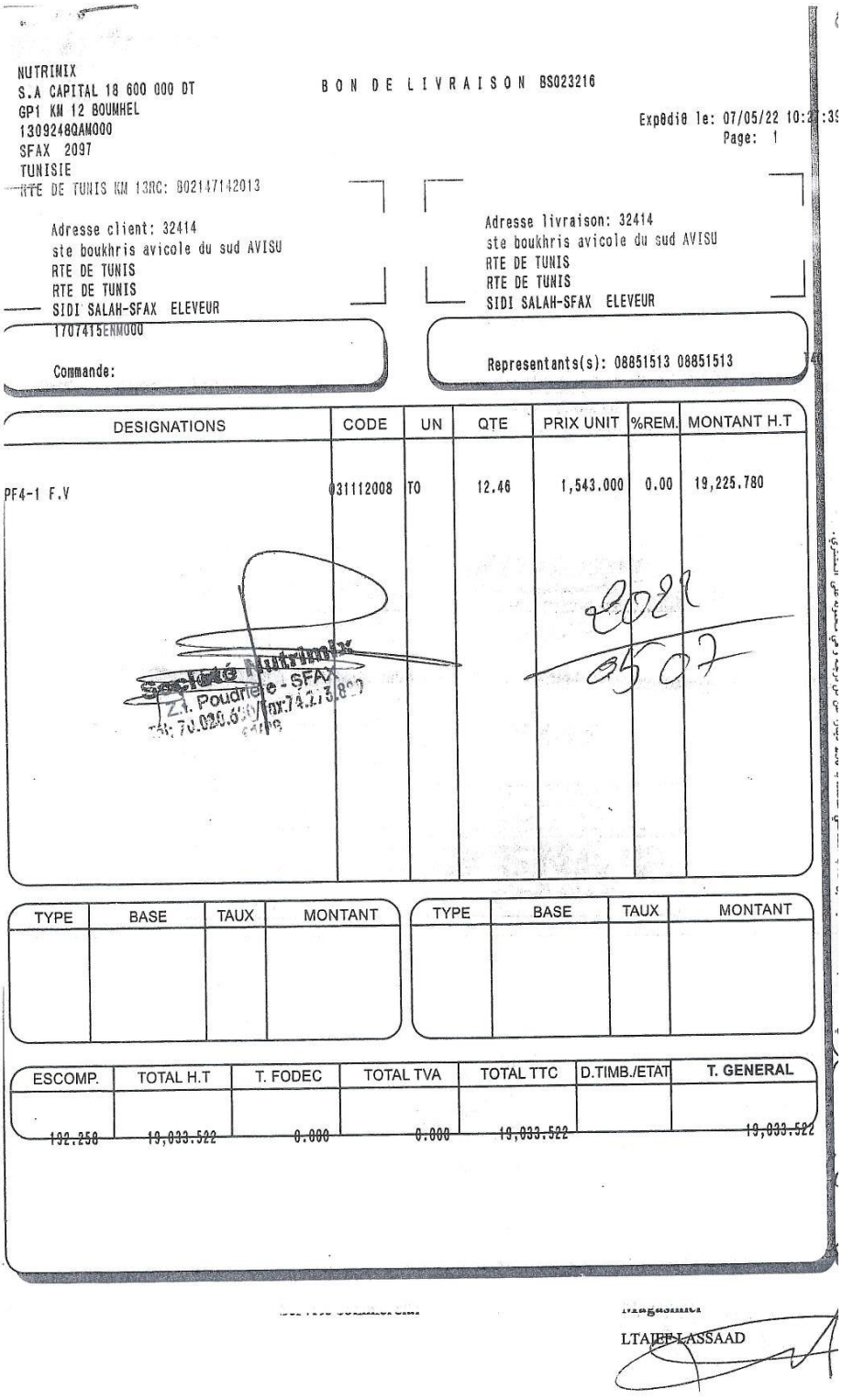

NUTRINIX
S.A CAPITAL 18 600 000 DT
GP1 KM 12 BOUMHEL
1309248QAM000
SFAX 2097
TUNISIE
RTE DE TUNIS KM 13RC: B02147142013

BON DE LIVRAISON BS023216

Expédié le: 07/05/22 10:2?:3?
Page: 1

Adresse client: 32414
ste boukhris avicole du sud AVISU
RTE DE TUNIS
RTE DE TUNIS
SIDI SALAH-SFAX ELEVEUR
1707415ENM000

Commande:

Adresse livraison: 32414
ste boukhris avicole du sud AVISU
RTE DE TUNIS
RTE DE TUNIS
SIDI SALAH-SFAX ELEVEUR

Representants(s): 08851513 08851513

DESIGNATIONS	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T
PF4-1 F.V	031112008	TO	12.46	1,543.000	0.00	19,225.780

Société Nutrinix
Z.I. Poudrière - SFAX
Tél: 74.020.6?? Fax:74.2?3.8??

2022
05 07

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

ESCOMP.	TOTAL H.T	T. FODEC	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL
~~192.258~~	~~19,033.522~~	~~0.000~~	~~0.000~~	~~19,033.522~~		~~19,033.522~~

LTAIEFLASSAAD

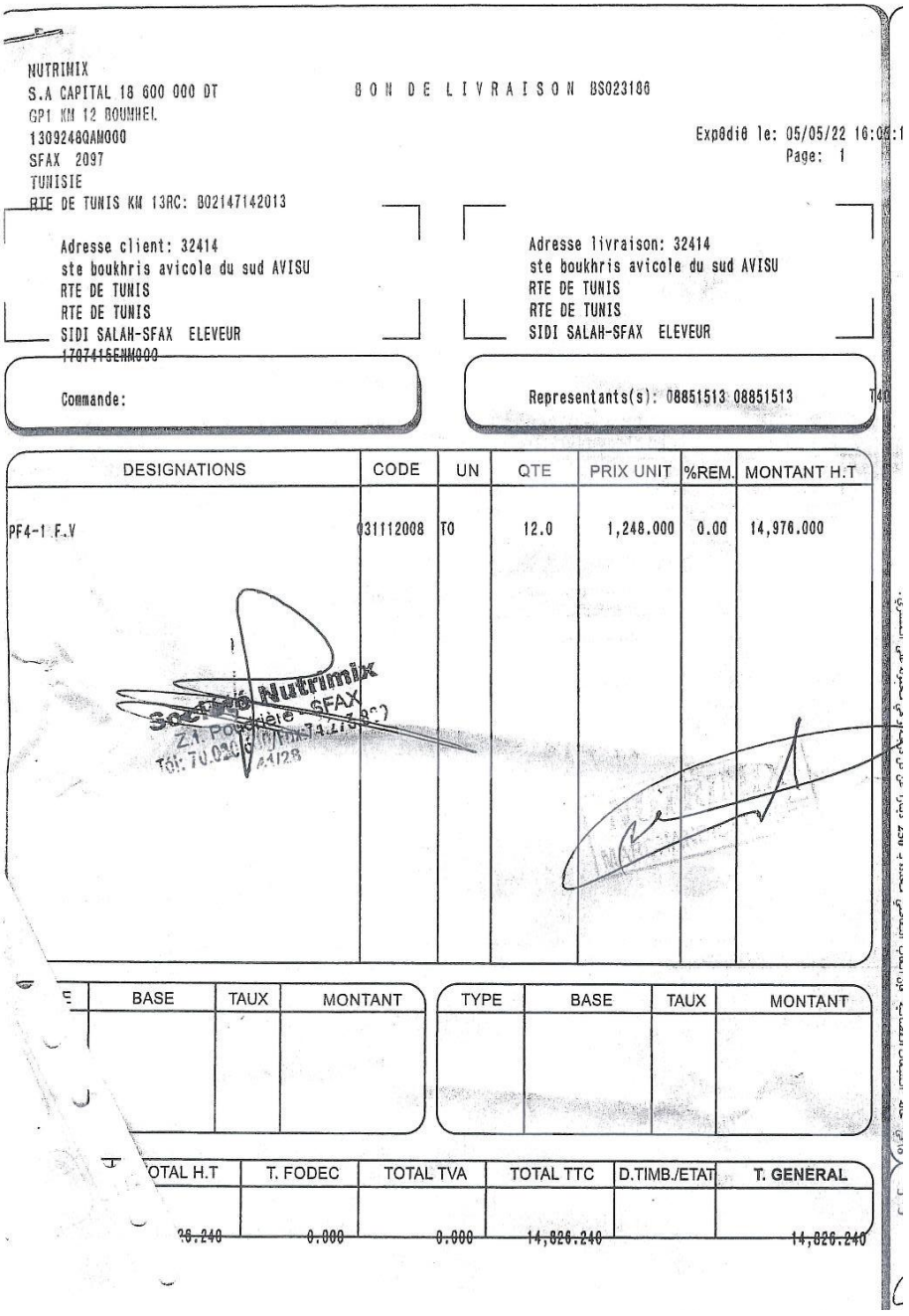

NUTRIMIX
S.A CAPITAL 18 600 000 DT
GP1 KM 12 BOUMHEL
1309248QAM000
SFAX 2097
TUNISIE
RTE DE TUNIS KM 13RC: B02147142013

BON DE LIVRAISON BS023186

Expédié le: 05/05/22 16:05:1
Page: 1

Adresse client: 32414
ste boukhris avicole du sud AVISU
RTE DE TUNIS
RTE DE TUNIS
SIDI SALAH-SFAX ELEVEUR
1707415EMM000

Commande:

Adresse livraison: 32414
ste boukhris avicole du sud AVISU
RTE DE TUNIS
RTE DE TUNIS
SIDI SALAH-SFAX ELEVEUR

Representants(s): 08851513 08851513

DESIGNATIONS	CODE	UN	QTE	PRIX UNIT	%REM.	MONTANT H.T
PF4-1 F.V	031112008	TO	12.0	1,248.000	0.00	14,976.000

BASE	TAUX	MONTANT

TYPE	BASE	TAUX	MONTANT

TOTAL H.T	T. FODEC	TOTAL TVA	TOTAL TTC	D.TIMB./ETAT	T. GENERAL
26.240	0.000	0.000	14,026.240		14,026.240

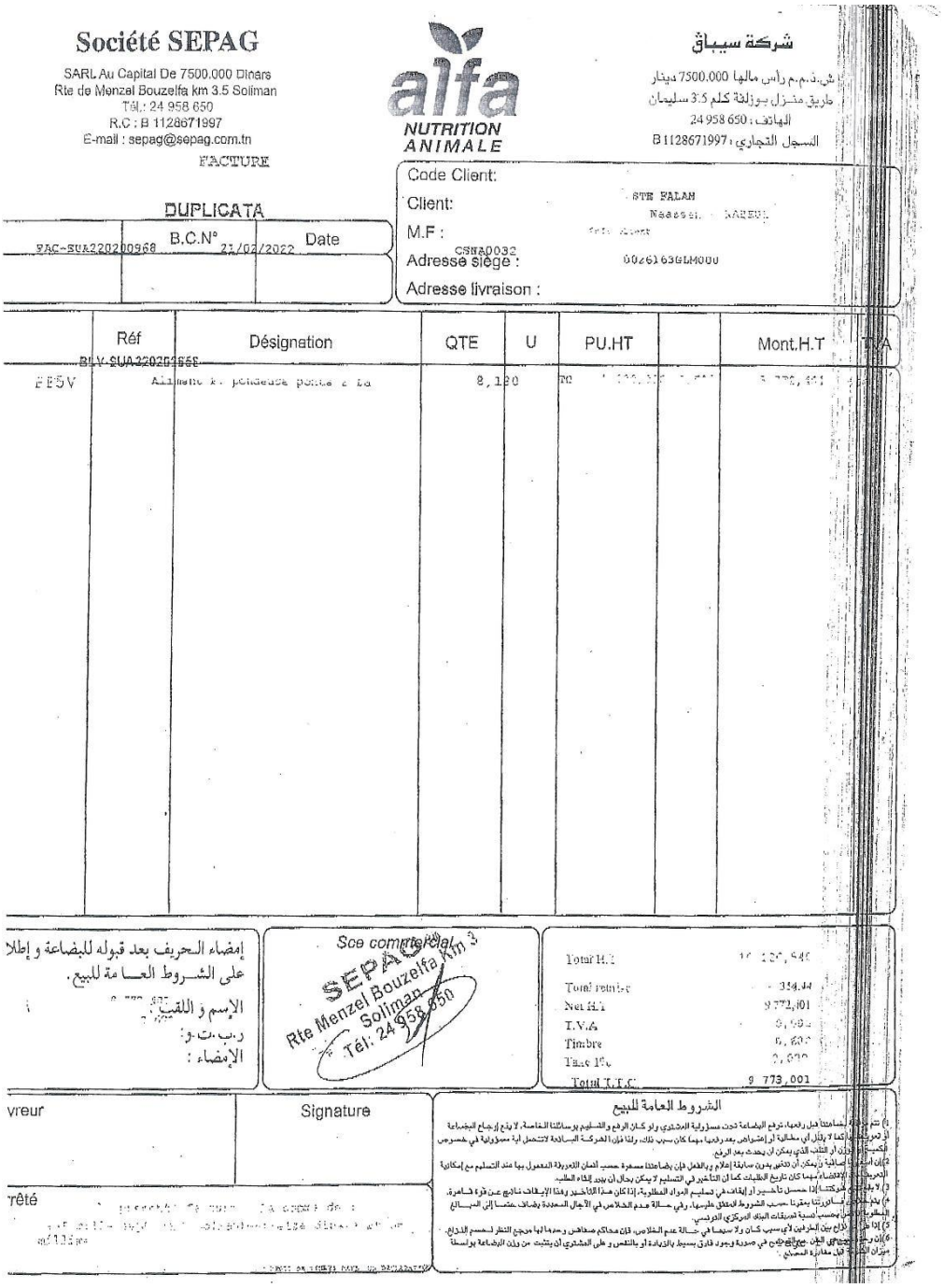

Société SEPAG

SARL Au Capital De 7500.000 Dinars
Rte de Menzel Bouzelfa km 3.5 Soliman
Tél.: 24 958 650
R.C : B 1128671997
E-mail : sepag@sepag.com.tn

FACTURE

DUPLICATA

	B.C.N°	Date
FAC-SUA220200968	21/02/2022	

alfa NUTRITION ANIMALE

شركة سيباق

ش.ذ.م.م رأس مالها 7500.000 دينار
طريق منزل بوزلفة كلم 3.5 سليمان
الهاتف : 24 958 650
السجل التجاري : B1128671997

Code Client:
Client: STE FALAH
M.F :
Adresse siège : CSNA0032 0026163GLM000
Adresse livraison :

	Réf	Désignation	QTE	U	PU.HT		Mont.H.T	TVA
	BLV-SUA220200568							
FE5V		Aliment f. pondeuse ponte 2 1a	8,120	TO				

إمضاء الحريف بعد قبوله للبضاعة و إطلا
على الشـروط العـامة للبيع.
الإسم و اللقب :
ر.ب.ت.و :
الإمضاء :

See commercial
SEPAG
Rte Menzel Bouzelfa Km 3
Soliman
Tél: 24 958 650

Total H.T	
Total remise	354,44
Net H.T	9 772,101
T.V.A	
Timbre	0,600
Taxe 1%	0,000
Total T.T.C	9 773,001

vreur | Signature

rêté

الشروط العامة للبيع

1) تتم مراقبة البضاعة قبل رفعها، ترفع البضاعة تحت مسؤولية المشتري ولو كان الرفع والتسليم بوسائلنا الخاصة، لا يتم إرجاع البضاعة
2) إن أسباب التأخير في التسليم لا يقبل أي معارضة أو إعتراض بعد رفعها مهما كان سبب ذلك، ولئا فإن الشركة البائعة لا تتحمل أية مسؤولية في خصوص
3) إن البضاعة المباعة تبقى ملكا للبائع إلى أن يتم الدفع الكامل لثمنها.
4) لا يقبل أي إرجاع للبضاعة إلا بعد موافقة الشركة البائعة كتابيا، وفي حالة قبول الإرجاع يتم خصم 20% من قيمة الفاتورة.
5) إن أي تأخير في الدفع يترتب عليه فائض بنسبة 1% شهريا عن كل شهر تأخير.
6) إن أي نزاع ينشأ بين المتعاقدين لأي سبب كان ولا سيما في حالة عدم الملاءمة، فإن محاكم صفاقس وحدها لها حق النظر لحسم النزاع.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".